INVESTMENTS

حابي

الأحد 27 أبريل 2025 | 29 شوال 1446 | العدد : 332 | 24 صفحة | 15 جنيهًا

رئيس مجلس الإدارة: **مجدي سرحان** | الرئيس التنفيذي ورئيس التحرير: **أحمد رضوان** | اقتصادية تصدر كل أحد

INVESTMENTS

كونكريت بلس

25 سنة من الريادة في رفع كفاءة الطاقة و التشييد
KORRA ENERGI

Concrete PLUS

في اللقاء الرابع والعشرين من صالون حابي:

12 توصية ورسالة للجنة الاقتصاد الكلي

- سياسة ضريبية مستقرة
- الالتزام بوثيقة سياسة ملكية الدولة
- البناء على تعزيز الثقة والمصداقية
- المضي قدمًا في الإصلاح الهيكلي
- زيادة وتفعيل الدور الرقابي
- تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
- ترتيب الأولويات بصورة واضحة ومعلنة
- تبسيط وتسهيل وصول المستثمرين للمعلومات
- طرح الأراضي بتكلفة الترفيق
- استثمار الأصول المعطلة
- إعفاءات للصناعات المغذية والوسيطة
- ترك اللجان الاستشارية للعمل بحرية

وسيم عبد الله العضو المنتدب:

«المتحدة» تستثمر 10 ملايين دولار في مسبك جديد بحلوان

باره عربان

تعتزم الشركة المتحدة للمسابك استثمار ما بين 9 و10 ملايين دولار في مسبك جديد بمنطقة حلوان.

وقال المهندس وسيم عبد الله، العضو المنتدب للشركة، إنها ستخصص نحو 5 ملايين دولار لشراء المعدات.

أضاف عبد الله، في تصريحات لنشرة حابي، أن المسبك الجديد سيُخصص للمسبوكات التي تخدم صناعتي تعدين الذهب والأسمنت.

وأشار إلى أن المسبك يضيف 40 ألف طن إلى الطاقة الإنتاجية للشركة، لتصل إلى 70 ألف طن إجمالًا، لافتًا إلى توجيه 83% من الإنتاج نحو التصدير.

ويرى عبد الله في التعريفات الجمركية التي أقرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرصًا كامنة يجب اقتناصها، موضحًا أن أبرز الأسواق المنافسة في هذه الصناعة، هي الصين والهند وتايلاند، وقد طالتها نسبة مرتفعة من الرسوم «ما يمنحنا ميزة تنافسية كبرى يجب استغلالها جيدًا".

وأشار العضو المنتدب للشركة للمسابك إلى أنها ستسعى لاستطلاع السوق الأمريكية واقتناص الفرص الجيدة لديها.

وتتبع «المتحدة للمسابك» مجموعة القلعة، وهي متخصصة في مجال تصنيع كرات الطحن والمسبوكات المعدنية التي تدخل في نطاق واسع من التطبيقات الصناعية بما في ذلك مسبوكات صناعة السيارات، وتركز على توفير المسبوكات المعدنية وأدوات الطحن المختلفة لمصانع الأسمنت.

وسيم عبد الله العضو المنتدب لشركة «المتحدة»

دوس: لا نية للطرح في البورصة قبل تحقيق المستهدفات الحالية

«فيرنبرو جلوبال» تستهدف مضاعفة استثماراتها في مصر إلى 100 مليار جنيه خلال 5 سنوات

محمد أحمد

أكد أشرف دوس، رئيس مجلس إدارة مجموعة «فيرنبرو جلوبال» للاستثمار، أن المجموعة تستهدف مضاعفة حجم استثماراتها في السوق المصرية لتصل إلى 100 مليار جنيه خلال الـ 5 سنوات المقبلة، عبر تنفيذ عدة مشروعات جديدة.

وأوضح دوس، في تصريحات لجريدة حابي، أن حجم استثمارات المجموعة في مصر حاليًا يبلغ نحو 50 مليار جنيه، لافتًا إلى أنها تعمل حاليًا على تنفيذ مشروعين للمنطقتين اللوجيستيتين في محافظتي الغربية وكفر الشيخ، وذلك في إطار رؤيتها الهادفة إلى تنظيم التجارة الداخلية بالتعاون مع الدولة.

وأشار إلى أن مشروع المنطقة اللوجيستية بمدينة طنطا يُعد نموذجًا للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، معربًا عن أمله في تكرار هذه التجربة في قطاعات أخرى.

وكشف دوس عن خطط المجموعة للتوسع في محافظات الصعيد، من خلال إقامة منطقة لوجيستية جديدة في مدينة أسيوط الجديدة، بمساحة تُقدَّر بضعف تلك التي تم تنفيذها في طنطا.

وقدّر حجم الاستثمار المبدئي لهذا المشروع بنحو 50 مليار جنيه، مشيرًا إلى أنه من المقرر بدء التنفيذ خلال عام، عقب الانتهاء من مشروع كفر الشيخ.

وكشف عن تلقي المجموعة عروضًا من السعودية وسلطنة عمان لتكرار تجربة «ماتريكس»، وهو ما يعكس نجاح المشروع وقدرته على جذب اهتمام المستثمرين العرب.

وفيما يخص خطط الطرح في البورصة، أوضح دوس أن المجموعة لا تعتزم الإدراج في السوق المالية قبل مرور 5 سنوات على الأقل، مشيرًا إلى أن القرار يأتي في إطار سعي المجموعة إلى الوصول للحجم الاستثماري الأمثل قبل اتخاذ هذه الخطوة مع تركيزها على تحقيق المستهدفات الحالية.

أشرف دوس رئيس مجلس إدارة مجموعة «فيرنبرو جلوبال» للاستثمار، أن المجموعة

نقطة ومن أول السطر | ملحق 14 صفحة داخل العدد

دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسى للتسهيلات الضريبية

المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلناه ومتابعة مستمرة.. لاستعادة ثقة الممولين

خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة للجميع.. «معًا نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»

نطبق الآن حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم الحالى.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»

أقول لزملائى من العاملين بالضرائب:

نثق فى كفاءتكم وقدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلّموهم بشكل مباشر.. وشجّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

إشادة من مجتمع الأعمال وخبراء الاقتصاد ورجال الإعلام: مبادرة مُشجِّعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين

في لقاء صالون حابي الرابع والعشرين:

مناقشات واسعة حول مهام وأولويات عمل لجنة الاقتصاد الكلي

الحكومة قادرة على سد الفجوة مع القطاع الخاص.. والإصلاح الهيكلي ضرورة قصوى

اللجنة تستطيع تقييم المشهد الحالي من منظور إستراتيجي أوسع

في لقائه الرابع والعشرين.. استكمل صالون حابي سلسلة مناقشات المهام وأولويات العمل المقترحة للجان الاستشارية التي أعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي عن تشكيلها مع القطاع الخاص. وتطرق الصالون إلى توصيات عمل لجنة الاقتصاد الكلي، بعدما ناقش الصالون السابق مهام عمل لجنة التنمية السياحية وتصدير العقار.

شارك في اللقاء الجديد، والذي عقد قبل أيام من قرار خفض الفائدة، كل من: نيفين الطاهري عضو لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب ومؤسس ورئيس شركة دلتا شيلد للاستثمار، وطارق متولي نائب رئيس بنك بلوم سابقًا، وريهام الدسوقي استشاري الاقتصاد والاستثمار ورئيس شركة Bulls eye للاستشارات الاقتصادية والاستثمارية، وأداره كل من أحمد رضوان رئيس التحرير والرئيس التنفيذي لجريدة حابي، وياسمين منير مدير التحرير والشريك المؤسس لجريدة حابي، ورضوى إبراهيم مدير التحرير والشريك المؤسس لجريدة حابي.

تضمنت محاور اللقاء الأدوار المأمولة من لجنة الاقتصاد الكلي، والترتيب المقترح لأولويات عمل اللجنة، والحوافز والتعديلات التنظيمية المطلوبة لتعزيز مؤشرات أداء الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج الإجمالي، ورصد مدى تأثر الاقتصاد المصري بالتطورات التجارية الخارجية، كما تمت مناقشة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وانتهى اللقاء باستعراض توقعات عدد من المؤشرات الاقتصادية.

أبدى الحضور نظرة شديدة التفاؤل بالحكومة الجديدة وتواصلها مع القطاع الخاص، وأشاروا إلى ضرورة تعزيز الثقة مع مجتمع الأعمال عبر الكثير من الأدوات، وأهمها الاستقرار التشريعي وتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، كما أكدوا على أهمية الإصلاح الهيكلي، واعتبروا تشكيل اللجنة بمثابة نقطة التقاء وجسر بين الجهات الرسمية والتنظيمية، وتكتلات مجتمع الأعمال. وإلى تفاصيل اللقاء.

نيفين الطاهري: انكماش مساهمات القطاع الخاص فى الاقتصاد يدل على فجوة كبيرة بين الحكومة ومجتمع الأعمال

طارق متولي: الإصلاح الهيكلي طوق نجاة الاقتصاد من الأزمات

ريهام الدسوقي : لجنة الاقتصاد الكلي تمثل نقطة التقاء بين مستويات اتخاذ القرار في الدولة

أحمد رضوان: أهلًا وسهلًا بحضراتكم في لقاء جديد من صالون حابي.. بدأنا خلال الفترة الأخيرة سلسلة من الحلقات حول المهام والأدوار المرتقبة والمقترحات التي من الممكن تقديمها إلى اللجان الاستشارية التي شكلتها الحكومة مع القطاع الخاص.

ناقش الصالون الأول قضايا التنمية السياحية وتصدير العقار. واليوم فنناقش في اللقاء الثاني المهام والأهداف المقترحة لعمل لجنة الاقتصاد الكلي.

أود في البداية أن أقول الحمد لله على سلامة وعودة زميلتنا رضوى إبراهيم.. ونرحب بضيوفنا في اللقاء، الخبيرة الاقتصادية والمالية الأستاذة نيفين الطاهري عضو لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب ومؤسس ورئيس شركة دلتا شيلد للاستثمار، والأستاذ القدير طارق متولي نائب رئيس بنك بلوم سابقًا، وصديقتنا العزيزة الأستاذة ريهام الدسوقي استشاري الاقتصاد والاستثمار ورئيس شركة Bulls Eye للاستشارات الاقتصادية والاستثمارية.

في الحقيقة عندما وجدنا اهتمامًا من الحكومة بتمثيل القطاع الخاص في مناقشة القرارت والتوجهات المستقبلية، ونظرة استشرافية تحمل الكثير من التفاؤل تجاه اللجان الاستشارية، رأينا أهمية كبيرة في مساعدة هذا الاتجاه عبر تنظيم عدد من اللقاءات، يناقش كل منها مهام كل لجنة، وتقديم مقترحات من شأنها المساعدة في تسهيل عمل هذه اللجان، خاصة في ظل تعاقب التحديات الاقتصادية وتغيرها، ولا يخفى على أحد أننا نستيقظ يوميًا على تطورات عالمية جديدة، وكان آخرها التعريفات الجمركية الأمريكية والحرب التجارية الدائرة.

عندما بدأنا التحضير لهذا اللقاء والذي نناقش فيه مهام لجنة الاقتصاد الكلي، وضعنا الكثير والكثير من المحاور، ولكن في البداية نود أن تقدم لنا الأستاذة نيفين الطاهري تقييمًا سريعًا عن فكرة مدى وجود فجوة بين نظرة القطاع الخاص للاقتصاد ونظرة الحكومة.

دائمًا نرى التصريحات الحكومية متفائلة بشكل نسبي عن القطاع الخاص، ولكن الاجتماع التمهيدي الموسع الأول بين الحكومة وعدد كبير من رجال الأعمال، والذي سبق الإعلان عن تشكيل اللجان الاستشارية، شهد ظهور نبرة مختلفة بعض الشيء من القطاع الخاص ووجدنا مفاجآت في طريقة التعبير عن التحديات التي يواجهها مجتمع الأعمال.

هذا الأمر كان في حد ذاته مفاجأة نظرًا لأن القطاع الخاص لم يكن يتحدث بهذا القدر من الجرأة وهذا القدر من الوضوح عن مشاكله، فهل ترين أن هناك فجوة بالفعل بين نظرة القطاع الخاص والحكومة لوضع الاقتصاد وتحدياته؟

نيفين الطاهري: بالطبع كانت هناك فجوة كبيرة جدًا. وخير دليل على ذلك أننا رأينا انكماش مساهمات القطاع الخاص في الاقتصاد إلى مستوى يزيد على 20% فقط، ثم ظهرت وثيقة سياسة ملكية الدولة التي شملت الإعلان عن استهداف زيادة مشاركة القطاع الخاص إلى 75% خلال 3 سنوات.

نيفين الطاهري: الحكومة الجديدة منحت رجال الأعمال مساحة للتعبير عن التحديات

المجموعة الاقتصادية تعمل بروح الفريق.. وإعادة وزارة الاستثمار سلط الضوء على التوجه الحكومي

وزير المالية بدأ يتحدث عن المشاكل التي تثير مخاوف أي مستثمر

الأستاذة نيفين الطاهري عضو لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب ومؤسس ورئيس شركة دلتا شيلد للاستثمار

نيفين الطاهري: ضرورة إعادة بناء المصداقية على أرض الواقع

لجنة الاقتصاد الكلي تضم خبراء من طراز رفيع بخبرات إقليمية ودولية

اللجنة تمثل القطاع الخاص وتسعى لصياغة رؤية اقتصادية نابعة من السوق

أشرت إليه في حديثك، والذي ضم كل رجال الأعمال من السيدات ورجال الأعمال ومن جميع القطاعات المختلفة، أظهر أن المناقشات بها نوع من التهكم بعض الشيء لأنها كانت تدور حول المشاكل والمعوقات.

دعنا نتحدث عن سد هذه الفجوة. أرى أن الحكومة الجديدة وخاصة المجموعة الاقتصادية ممثلة في وزير الاستثمار والتجارة الخارجية حسن الخطيب ووزير المالية أحمد كجوك ومحافظ البنك المركزي حسن عبد الله، عملوا بروح الفريق. وأُؤكد على أن المجموعة الاقتصادية الجديدة وبالطبع مع تواجد وزيرة التعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط، وإعادة وزارة الاستثمار، يسلط الضوء على أن هناك توجهًا حكوميًا محمودًا لتوسيع وتنشيط عمل القطاع الخاص، وما يتبقى هو كيفية مساندة هذا التوجه.

وقد بدأ وزير المالية يتحدث في المشاكل التي تثير مخاوف أي مستثمر من القطاع الخاص، أنتم أيضا تحدثتم مع وزير المالية من قبل ورأيتم ذلك.

وأرى أن هناك نوعًا من المصداقية يتعين أن يُعاد بناؤها، وهذا يتطلب رؤية من المستثمرين يمكن تحقيقها على أرض الواقع، وليس وعودًا فقط، بجانب العمل على حل مشاكل المستثمرين من خلال وزير الاستثمار ومكتب شكاوى رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي.

ياسمين منير: الأستاذ طارق متولي، من وجهة نظرك ما هو الدور الذي من الممكن أن تقدمه لجنة التواصل مع القطاع الخاص للاقتصاد الكلي، لتحسين أداء الاقتصاد بخلاف الكيانات والتكتلات الموجودة بالفعل على غرار وزارة التنمية الاقتصادية والمجموعة الوزارية الاقتصادية والبرلمان وغيرهم؟

طارق متولي: هناك عدد من النقاط التي أود أن أتحدث حولها بالنسبة للاقتصاد، الأمر الأول إذا وددنا التغيير من حياة الناس عبر تحقيق استدامة في النمو بجانب وجود خطة طموح، لا بد أن نبدأ بأهم نقطة في الإصلاح الاقتصادي، وهي الإصلاح الهيكلي، لأننا في مصر على حقيقة الأمر لم يطرأ تطور كبير في تحقيق أهداف الوثيقة، إلا أنه مع تشكيل الحكومة الجديدة أتصور أنها منحت القطاع الخاص مساحة كبيرة للغاية للتعبير عن المشاكل التي تواجهه، والتي تم ترديدها على مسامع الحكومة كثيرًا، أي إنها لم تكن المرة الأولى التي تستمع فيها الحكومة إلى المعوقات التي تواجه القطاع الخاص.

ربما أظهر القطاع الخاص في الاجتماع التمهيدي الأول للجان الاستشارية، الذي

حابي
ترخيص من شركة كونكورد-لندن
APO- 740386

مديرا التحرير
ياسمين منير رضوى إبراهيم

نائب مدير التحرير
أمنية إبراهيم

رؤساء الأقسام
شاهندة إبراهيم
رنا ممدوح

الماكيت الأساسي
محمد يوسف
المدير الفني
محمد السيد
الإنتاج
إسلام عبدالوهاب

المدير الادارى
محمد عبدالحميد

الطباعة والاشتراكات والتوزيع
مؤسسة الأهرام
02-27703331/2
التسويق والاعلانات
حابى للدعاية والاعلان
02-37608657

التحرير والاعلانات
6 شارع عبدالرازق محمد - وزارة الزراعة - الدقي
تليفون
02-37481174

مدار عقود طويلة للغاية نجحنا بشهادة كل المؤسسات في تحقيق إصلاح نقدي، ثم يتم الوقوف عند هذا النجاح فقط.

أمر آخر، لكِ أن تتخيلي مع الرجوع إلى عام 2016، حققت مصر إصلاحًا نقديًا أشادت به المؤسسات في العالم كله، وفي 2018 كانت الظروف مهيأة لبداية الإصلاح الهيكلي، ولكن للأسف الشديد تباطأ كالعادة وتوقفنا عند ما وصلنا له حاليًا.

الأمر الذي أود أن ألقي عليه الضوء هو أن الإصلاح الهيكلي طوق نجاة الاقتصاد من الأزمات، نظرًا لأننا دائمًا ما نقول منذ 2010 و2011 وبالتزامن مع اندلاع الثورة، إننا في عالم متغير، وسنظل في هذا العالم المتغير المستمر إلى أن ينتج نظام عالمي جديد، ومن المتوقع ظهوره خلال الـ 3 إلى 5 سنوات المقبلين، وفي هذا الوضع فنحن نعمل في عالم مضطرب في الأساس، وعليه لا بد أن تكون بنية الاقتصاد سليمة.

ولذلك فإن معدلات النمو الاقتصادي في مصر، والتي تدور حول 3 أو 4% غير كافية، هذا بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة للدولة والعجز الكبير في الميزان التجاري، فكيف تستقيم الدولة وتنتج وتغير حال الناس في ظل هذه الضغوط؟

أرى أنه من الصعب للغاية تحقيق ذلك، وأن كل ما يتم اتخاذه هو إدارة الأزمات، بمعنى أننا لدينا اليوم أزمة في العملة الأجنبية، فيتم البدء في إيجاد حلول لها وفي الغالب تكون حلولًا مؤقتة، وكذلك الأمر بالنسبة لأزمة سلاسل الإمداد وأزمة تكدس البضائع في الموانئ على سبيل المثال.

أُنبّه إلى أنه يتعين إيجاد طريق واضح للوصول إلى حلول جذرية، وأن يكون هناك ضوء مثلما يقال في نهاية النفق حتى يبعث بحالة من الأمل للناس.

وأرى أن فلسفة معالجة الأزمات بدون حلول واقعية للاقتصاد المصري ودون وضع خطة طموحة هو ما سيجعلنا في نفس المشكلة، وهذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية، فهي أن الدور الرقابي غائب، وما حدث في الدين العام سببه الرئيسي من وجهة نظري غياب الدور الرقابي على الحكومة من مجلس النواب.

أحمد رضوان: الأستاذ طارق.. لقد أعددنا مجموعة كبيرة جدًا من المحاور التفصيلية، وأتصور أننا إذا تحدثنا بهذه الصورة العامة سيتسع المجال بشكل يصعب معه استيفاء مناقشة جميع المحاور. إذا أردنا الحديث بوضوح حول الغرض والمهام الأساسية المرتقبة والمنتظرة من لجنة الاقتصاد الكلي، فما هي رؤيتك؟

طارق متولي: أرى أهمية قصوى للإصلاح الهيكلي وتفعيل الرقابة، وخاصة رقابة مجلس الشعب على الحكومة والشفافية، فكل هذه الأمور هي محاور أساسية جدًا، وإذا نجحنا في البدء بها من المؤكد سنضع اقتصادنا على الطريق السليم.

أحمد رضوان: وما هو المختلف الذي يمكن أن تُقدّمه هذه اللجنة عن الجهات والتكتلات والمجالس الاقتصادية الأخرى؟ فكل المهام التي يُفترض أن تتولاها اللجنة، تتشابك بالفعل مع وزارة أو مجلس أو تكتل آخر؟ فهناك بالفعل أدوار مماثلة تقوم بها وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على سبيل المثال، فما الجديد؟

طارق متولي: دور اللجنة، كما أتصوره، هو أن تقوم بدور استشاري للحكومة، تطرح من خلاله رؤيتها بشأن الأولويات الاقتصادية للمرحلة الراهنة. فما هي أولوياتي اليوم كدولة؟ هل أتحدث عن السياحة مثلًا باعتبارها قطاعًا داعمًا؟ أم أتناول التصدير كمحور أساسي؟

أنا أرى أن نقطة الانطلاق الأساسية، التي يجب أن تبدأ منها اللجنة، هي تقديم توصيات واضحة للحكومة بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لوضع الاقتصاد الوطني على الطريق الصحيح. النقطة الأولى في هذا المسار، من وجهة نظري، هي الإصلاح الهيكلي.

الإصلاح الهيكلي لا يقتصر على معالجة ملف بعينه، بل هو مفهوم شامل يتضمن النمو الاقتصادي، وخفض عجز الموازنة، وتحسين الميزان التجاري، إلى جانب ملفات أخرى لا تقل أهمية.

نحن نعاني منذ سنوات من الاعتماد على اقتصاد ريعي، والسؤال الآن: كيف ننتقل من هذا النمط إلى اقتصاد إنتاجي؟ كل هذه القضايا يُمكن للجنة أن تتناولها بالساعات، لكن ما أردت توضيحه هو أن هناك محورًا جوهريًا يجب التركيز عليه.

الدور الثاني، الذي أراه لا يقل أهمية، هو الدور الرقابي. لا توجد مؤسسة سواء كانت شركة أو وزارة أو دولة. يمكن أن تعمل بكفاءة دون رقابة فعالة. للأسف، نحن نعمل منذ سنوات في ظل غياب حقيقي للدور الرقابي. أنظر إلى ما حدث مؤخرًا في ملف الدين العام، والارتفاع الكبير الذي شهدناه؛ في تقديري، السبب الرئيسي لذلك هو غياب الرقابة.

لكننا بدأنا نسمع الآن أصواتًا جديدة في مجلس النواب؛ هناك من يتحدث، هناك من يعترض، هناك من يرفض الموازنة، وهذا أمر إيجابي وصحي.

نيفين الطاهري: دعني أُضيف نقطة مهمة في هذا السياق، خاصة وأنك تتحدث عن هذه اللجنة تحديدًا. الاجتماع الكبير الذي حضره رجال الأعمال كان يجمع ممثلين عن جميع القطاعات والأنشطة الخاصة، وهذا بحد ذاته أمر مهم.

السؤال الذي طُرح بوضوح هو: «ما الذي نريده؟».

نحن نريد أن نُعيد تشيط القطاع الخاص، لأنه الذراع الأقوى في التشغيل وفي دفع عجلة الاقتصاد.

اللجنة الحالية تضم نخبة من الأسماء التي تم اختيارها بعناية، وهي لا تقتصر على تخصص واحد، بل تعمل على ملفات متعددة وقطاعات متنوعة.

من بين أعضائها مصرفيون استثماريون مشهود لهم بالكفاءة، ليس فقط في السوق المحلية، بل أيضًا على المستوى الإقليمي والدولي. ما أراه مختلفًا في هذه اللجنة عن غيرها من الكيانات الحكومية، أن جميع الجهات الأخرى لها طبيعتها السيادية، وتعمل ضمن أطر الدولة.

أما هذه اللجنة، فهي تتكوّن من خبراء قادمين من القطاع الخاص، ويعملون لصالح القطاع الخاص. ولهذا، فإن اختيار أعضائها يمنحنا قدرًا من التفاؤل. وأنا شخصيًا أشعر بالتفاؤل مع وجود وزير مالية لديه استعداد للاستماع، ومع المهندس حسن الخطيب وعودة وزارة الاستثمار مرة أخرى، وهو الذي يمثل لدى كثيرين رمزًا لمرحلة ناجحة في إدارة الاستثمار. وأتوقع أن وجود هذه اللجنة سيكون له أثر فعلي.

السؤال الآن: هل سيتم تفعيلها فعلًا؟ وهل ستأخذ زمام المبادرة؟ هذا ما سنترقبه في المرحلة المقبلة.

رضوى إبراهيم: سأتلقّف حالة التفاؤل التي عبّرت عنها أستاذتي العزيزة نيفين الطاهري، وأنتقل بها إلى الأستاذة ريهام الدسوقي، لنتعرّف على رؤيتها وتصورها بشأن المهام المنتظرة من لجنة الاقتصاد الكلي.

ما هي برأيك الأولويات التي يجب أن تتصدر جدول أعمال اللجنة خلال المرحلة المقبلة، لا سيما في ظل ما يشهده المشهد الاقتصادي، محليًا وعالميًا، من تحديات وتغيرات بالغة التأثير؟

ريهام الدسوقي: شكرًا لك، وسأبدأ بالتأكيد على أهمية السؤال المطروح، لأنه يمس جوهر الدور المتوقع من لجنة الاقتصاد الكلي، فهي تقف، إذا صح التعبير، عند مفترق طرق بين لجان استشارية على مستوى رئاسة الجمهورية، والتي تتولى تقديم المشورة الإستراتيجية في القضايا الكبرى، وبين الهياكل الأخرى المرتبطة بمجلس الوزراء، والتي تعمل بدرجات متفاوتة من القرب من دوائر صنع القرار التنفيذي.

اللجنة هنا تتوسط هذا الهيكل، بما يمنحها قدرة على التواصل المباشر مع الوزراء، بل ومع رئيس مجلس الوزراء ذاته، وفي الوقت نفسه لا تقع تحت وطأة الالتزامات التنفيذية اليومية التي تقيّد الحركة والرؤية.

ما يميز هذه اللجنة أنها –بفضل ما تضمّه من خبرات متميزة، سواء علمية أو عملية– قادرة على اتخاذ خطوة إلى الخلف، لتقييم المشهد الاقتصادي من منظور إستراتيجي أوسع.

وهنا يأتي دورها الأساسي: هل نحن بصدد تحديد توجه اقتصادي نحو تشجيع الاستثمار؟ أم أن الأولوية لخفض عجز الموازنة من خلال تعظيم الإيرادات؟ أم أن الهدف الأهم هو تعظيم موارد الدولة من العملة الأجنبية؟ قد يبدو للوهلة الأولى أن هذه الأهداف تسير في اتجاه واحد، لكنها على أرض الواقع كثيرًا ما تتصادم في التفاصيل التنفيذية.

فعلى سبيل المثال، عندما تسعى الدولة إلى زيادة الحصيلة الضريبية، قد تلجأ إلى فرض رسوم جمركية أعلى أو تطبيق سياسات حمائية، ما يؤدي إلى خفض درجة التنافسية، وهو ما يُضعف مناخ الاستثمار. ومن هنا تأتي أهمية أن تحدد اللجنة أولوية التدخلات، وترتيب الخطوات، وتحديد أي الأهداف يُنفذ أولًا لتحقيق أثر ملموس وسريع.

النقطة الثانية التي أراها شديدة الأهمية، هي أن هذه اللجنة، بحكم كونها غير تنفيذية، تتمتع بهامش حركة أوسع وقدرة على التفكير بعيدًا عن الضغوط اليومية. وبالتالي، تستطيع أن تتناول ملف الاستثمار من زاوية أعمق: ما هي العناصر التي يجب توافرها كي يكون مناخ الاستثمار في مصر أكثر جاذبية؟

على سبيل المثال، الوزير حسن الخطيب قدم مؤخرًا رؤية استراتيجية طموح وهادئة ومتزنة، تعكس قدرًا عاليًا من الاستشراف الاقتصادي، كما أن الوزراء عمومًا لديهم توجه واضح نحو دعم الاستثمار، وحرص كبير على لقاء المستثمرين سواء داخل مصر أو خارجها.

لكن الواقع يفرض علينا تساؤلًا: هل لدينا كدولة القدرة المؤسسية واللوجستية الكافية على تلبية هذا الزخم؟ هل نستطيع أن نخاطب المستثمر الأجنبي –سواء أكان في آسيا أو أوروبا أو أمريكا– بلغة الأرقام والفرص؟ هل نمتلك الأدوات التي تُمكن المستثمر من اتخاذ القرار دون الحاجة إلى لقاء مسؤول كبير أو انتظار مقابلة مطولة؟

للأسف، حتى الآن، لا توجد لدينا قاعدة بيانات متكاملة ومُحدثة تُقدم للمستثمرين كل المعلومات الحيوية: حجم الاستهلاك والإنتاج، مستويات التصدير والاستيراد، تكلفة العمالة، توافر الأراضي، مستوى الأجور، مدى توافر العمالة المتخصصة، وغيرها من المؤشرات التي تُعد أساسية لأي قرار استثماري.

ويجب أن نضع في الاعتبار أن الغالبية العظمى التي تصل إلى نسبة 90% من القطاع الخاص المصري تتكون من مشروعات صغيرة ومتوسطة، وأن حجم الاستثمار الواحد الذي يدخل السوق لا يتجاوز غالبًا 20 أو 30 مليون دولار، وهي أرقام لم تعد تُصنّف ضمن الاستثمارات الضخمة في ظل أسعار الصرف الحالية.

من هنا، أرى أن دور اللجنة هو أن تفكك السياسات الاقتصادية الحالية وتُعيد تركيبها بشكل أكثر وضوحًا، يراعي الواقع ويُقدم للمستثمرين رؤية شفافة وطويلة المدى.

ولعل من أبرز الأمثلة على أهمية التفكير الاستباقي، ما نراه في ملف عجز الموازنة، الذي أعلن السيد وزير المالية أنه سيتراوح بين 7.2% و7.5%، بينما تمثل خدمة الدين العام ما بين 60% و65% من إجمالي المصروفات العامة.

لكن إذا نظرنا إلى المستقبل القريب، وتحديدًا بحلول عام 2027، سنلاحظ تحولًا جذريًا في الخريطة المالية للدولة. فمع تراجع أسعار الفائدة، ستنخفض أعباء خدمة الدين المحلي بشكل كبير، كما أن المدفوعات المتوقعة للديون الخارجية للحكومة في الأجلين المتوسط والطويل، التي ستبلغ في عامي 2025 و2026 نحو 24 إلى 25 مليار دولار، ستتراجع بدءًا من عام 2027 لتصل إلى 12 أو 13 مليار دولار، وتنخفض مجددًا في السنوات التالية لتصبح أقل من 9 مليارات دولار.

نيفين الطاهري: الأعضاء يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية ويملكون أدوات تحليل عابرة للتخصصات

اللجنة تنطلق من القطاع الخاص لمعالجة قضايا القطاع الخاص نفسه

التشكيل النوعي للجنة يبعث برسائل تفاؤل وثقة في جدية المرحلة المقبلة

يجب وضع سياسة ضريبية مستقرة لا تتغير بين فترة وأخرى

تصريحات وإجراءات الحكومة مؤخرًا تشير إلى أنها تحاول مساعدة المستثمرين بجدية

أصول الصندوق السيادي تحتاج إلى إعادة استغلالها بالتشارك وليس البيع

طارق متولي: توقعات بإنتاج نظام عالمي جديد خلال 5 سنوات

لا بد أن تكون بنية الاقتصاد سليمة في ظل عالم مضطرب

معدلات النمو الاقتصادي غير كافية

طارق متولي نائب رئيس بنك بلوم سابقًا

طارق متولي: فلسفة معالجة الأزمات دون حلول واقعية للاقتصاد المصري ستضعنا في مأزق

تعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب في منتهى الأهمية

الإصلاح الهيكلي هو المدخل الحقيقي لاستعادة التوازن الاقتصادي

اللجنة تقدم للحكومة توصيات إستراتيجية بعيدًا عن الأدوار التنفيذية التقليدية

التحول من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي يتطلب رؤية ومتابعة حثيثة

غياب الرقابة أدى لتفاقم الدين العام.. وتفعيلها ضرورة ملحة

البرلمان بدأ يلعب دورًا رقابيًا صحيًا ينعكس على ضبط الأداء المالي

لم نشاهد نتائج معلنة عن عمل الصندوق السيادي خلال السنوات الأربع الماضية

أرض الحزب الوطني على كورنيش النيل أصل معطل منذ 14 عامًا

هذا التحول سيُحدث فراغًا ماليًا إيجابيًا، ويوفّر للدولة مساحات أوسع للحركة، كما أن استقرار سعر الصرف سيُقلّل من الضغوط المتكررة التي شهدناها في السنوات الماضية، وسيسهم في خلق رؤية مستقبلية مستقرة للمستثمرين.

ومن ثم، فإن ما نحتاجه الآن هو أن تتولى اللجنة دور المُفسر والمُنسّق والمُبادر، لتقديم رؤية اقتصادية متماسكة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات، تُجيب على أسئلة المستثمر قبل أن يطرحها، وتُهيئ البيئة المحفّزة قبل أن يُطالب بها أحد.

الوزراء بدأوا القيام بذلك .. فالمسؤولون دائمًا كان لديهم تحد وهو حل مشاكل اليوم وعدم وجود فرصة للنظر إلى مشاكل الغد.

رضوى إبراهيم: يمكننا القول إن الأولوية الآن هى تفكيك وإعادة ترتيب سياسة الدولة في الاقتصاد عبر خطة ليست قصيرة الأجل .

ريهام الدسوقي: نعم بالضبط.

رضوى إبراهيم: أستاذة نيفين الطاهري.

نيفين الطاهري: ما سأقوله هو استكمال لما قيل.. الحكومة تعالج كل المشاكل في وقت واحد .. الدين يقل بنسب صغيرة لكن بطريقة علمية من خلال إطالة أجل الدين.

طارق متولي: الدين تتم إطالته ولكن حجمه يزيد.

نيفين الطاهري: إعادة هيكلة الدين نفسه بحيث يتم إطالته لضبط استحقاقته بطريقة مناسبة.

اليوم أي مستثمر يريد معرفة حجم الضرائب والرسوم المفروضة عليه بدقة.. ويجب أن يتم وضع سياسة ضريبية مستمرة لا يتم تغييرها كل فترة وأخرى.. وهذا ما تعلن عنه المجموعة الاقتصادية حاليًا، بأنها تسعى لوضع قواعد لا يتم تغييرها فيما بعد.

لن نستطيع تفكيك أو إعادة ترتيب سياسة الدولة في الاقتصاد بشكل كامل، لأننا نتعامل مع مشاكل تراكمية كثيرة منذ سنوات، وبالتالي تغييرها بسرعة لن يكون أمرًا سهلًا.. لكن مجرد سماع تصريحات الوزراء والتنفيذ على أرض الواقع، وخاصة في مسائل مختلفة مثل زمن الإفراج الجمركي مع إلغاء الأجازات.. كلها تشير إلى اتخاذ الحكومة خطوات على أرض الواقع لم تكن تحدث في الماضي.. وبالتالي الحكومة تسعى لمساعدة المستثمرين بشكل أو بآخر.

هناك مسألة أخرى، وهى أن وزير الاستثمار حسن الخطيب يتولى أيضًا مسؤولية الصندوق السيادي.. ونحن كنا نتحدث عن حجم الأصول المصرية الكبير منذ لحظات.. وهى تحتاج إلى إعادة استغلالها والاستفادة منها.. وهذا الأمر ليس معناه بيعها وإنما المشاركة فيها بحيث تكون متاحة للأجيال القادمة.. وبالتالي اللجنة المصغرة الجديدة التي تم تشكيلها بها قامات وأساتذة قادرون على وضع مقترحات للتعامل مع هذه المتطلبات.

طارق متولي: في نطاق الشفافية التي كنا نتحدث فيها منذ قليل، تم تأسيس الصندوق السيادي منذ 3 أو 4 سنوات.. وقد آلت إليه العديد من الأصول كانت تدر عوائد ولتكن 1% مثلًا.. لكن السؤال هو: ما هي مستهدفاتنا الآن من هذه الأصول؟ لا أحد يعلم.

نيفين الطاهري: لا لماذا تقول ذلك.

أحمد رضوان: معنا اثنان كانا في الصندوق السيادي.. دعنا ننتقل إلى السؤال التالي حتى لا نتطرق إلى تفاصيل فرعية بعيدة عن المحور الرئيسي للقاء.

طارق متولي: نحن نعلم أن هناك معوقات وأمور أخرى حدثت خلال الفترة الماضية.

نيفين الطاهري: ليست معوقات فقط.

طارق متولي: أنا اتحدث عن أصول تم منحها لجهة لمدة 4 سنوات.. وهنا أتحدث على مستوى الشعب والمتخصصين في الاقتصاد.. لم نر نتائج معلنة عن عمل الصندوق في خلال السنوات الأربع الماضية.. من الممكن أن يكون قام بعمل رائع وضخم وقام بتنظيم الأمور.. لكن لم نعلم عنها شيئًا.

ياسمين منير: ما نفهمه أنه كان هناك مراحل تحضيرية كثيرة شملت تأسيس وتنظيم.. ومع وزير الاستثمار الحالي نحن نتحدث عن نقطة انطلاق مختلفة.

نيفين الطاهري: ما يقوله الأستاذ طارق هو نفس كلام بعض أعضاء مجلس الشعب.

طارق متولي: اليوم هناك بعض الأصول مثل أرض الحزب الوطني على كورنيش النيل آلت ملكيته للدولة منذ 2011.. ثم للصندوق السيادي منذ 4 سنوات.. أي إننا لدينا أصل معطل منذ 14 سنة.. وهذا ما أتحدث عنه وأقصده.. الأصول لها ثمن وتكلفة.

أحمد رضوان: أعتقد أن هذ الأصل شهد بعض التطورات ووصلت لمراحل متقدمة.

طارق متولي: أنا أتحدث عن كيفية إدارة الأصول.. وعندما يكون هناك أصل معطل لمدة 14 سنة في أحسن مكان في مصر فهذا ليس بالأمر الجيد.

أحمد رضوان: لو سنتحدث عن إدارة الأصول سنجد نماذج كثيرة من الممكن أن نتناولها ونتحدث عنها.. لكنني أود أن استمر في دائرة أن هذه اللجنة التي تضم مجموعة من أهم رجال الأعمال في مصر وأهم الكفاءات ماليًا واقتصاديًا واستثماريًا.. نريد التركيز أكثر على توضيح بعض النقاط التي يمكن أن تساعدهم وأن نضع بعض النقاط التي يجب التركيز عليها ورصد التحديات المرتبطة بعمل اللجنة.

نيفين الطاهري: أعضاء اللجنة ليسوا في حاجة إلى من يقول لهم ذلك.

أحمد رضوان: بالعكس يحتاجون إلى ذلك.

نيفين الطاهري: هذه اللجنة ميزتها أنها لا تحتاج إلى من يقول لها ماذا تفعل أو لا تفعل.. لأنها أتت وعندها خلفية عن المشاكل.

أحمد رضوان: اختلف مع حضرتك في هذه المسألة.. لو حضرتك كنت عضوًا في هذه اللجنة ألم يكن لديك ما تقولينه؟.. بالتأكيد سيكون لديك.. وهذا هو هدفنا.. نسعي من خلال هذا الصالون إلى ما يشبه إجراء توسعة للجنة ورصد أراء مختلفة يمكن أن تفيد اللجنة في عملها .

ياسمين منير: نحن ندعم جدول أعمال اللجنة برؤى مختلفة.

رضوى إبراهيم: وبخبرات غير ممثلة فيها.

طارق متولي: حتى لو ما سنقوله يمثل نفس التوجه لدى اللجنة.. فإنه سيظل لدينا مشكلة التنفيذ وترتيب الأولويات.. وحتى عندما نطرح أفكارًا وأولويات سواء تم الأخذ بها أو لا .. سيظل ترتيب الأولويات خاص بهم.. وهذا هو دور المجتمع الذي ربما يكون لدى البعض فكرة معينة من الممكن تنفيذها من اللجنة لم تطرح فيها.

أحمد رضوان: بالضبط .. دعني أطرح سؤالًا مرتبطًا بشكل أساسي بخبرات حضرتك.. نتحدث من سنوات عن فكرة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.. فقد نرى إجراءات مالية تدفع ثمنًا السياسة النقدية والعكس أيضًا.. من وجهة نظرك.. ما الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه اللجنة للتنسيق بين السياستين، خاصة مع الأخذ في الاعتبار وجود مجلس تنسيقي بينهما؟

طارق متولي: الميزة الجيدة التي نمتلكها هي أن السياسة النقدية مستقلة بقيادة البنك المركزي، وأعتقد أننا على فترات طويلة تاريخيًا حتى قبل الثورة، لدينا خبرات تراكمية في مجال السياسية النقدية أعتقد أنها جيدة جدًا، ونحن رأينا هذا في مراحل الإصلاح المختلفة، والأخطاء واردة وإلا لم نكن نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم على مستوى الوضع الاقتصادي.

في السياسة النقدية.. أنا بالنسبة لي، ورأيي الشخصي مطمئن للسياسة النقدية بصورة كبيرة للغاية.

أما السياسة المالية فللأسف الشديد مرت بمشكلات كثيرة جدًا، بالرغم من أنها تعد لب الموضوع لأنها تتعلق بكل ما يخص سياسات الدولة بما في ذلك الضرائب والجمارك، وهذا صميم عمل كل الناس.

ربما أن السياسة النقدية تمس حال الناس من ناحية التضخم والأسعار، لكن السياسة المالية دائمًا اليوم هي المشكلة في أوقات كثيرة للغاية، للأسف الشديد نبدأ أي إصلاح اقتصادي بعمل الإصلاح النقدي، ويليه الإصلاح المالي والهيكلي.

نحن مشكلتنا في مصر دائمًا على مدار عقود، وعند النظر لتجارب الإصلاح الاقتصادي كله تجد أننا تقوم بعمل تجارب جيدة على صعيد الإصلاح النقدي ونقف، ما نريده هو تنسيق عال وشفافية عالية جدًا، ودائمًا أقول هذه الجزئية: في السياسات النقدية والمالية، ومثل أي مؤسسة لكي تدار يجب أن يقودها مايسترو هو القادر على التنسيق لاسيما في ضوء التعارض الموجود بينهما.

إن السياسة المالية تهتم بتخفيض عجز الموازنة، أما السياسة النقدية فما يهمها هو التضخم ولذا ترفع سعر الفائدة، وهذا عكس هدف السياسة المالية.

من يستطيع أن يتغلب اليوم على هذا التعارض، ويقوم بالتنسيق بينهما؟ لا بد من وجود شخص على رأس السياسة المالية والنقدية ينظر على أهداف أكبر من أهداف السياسة المالية والنقدية وهي المصلحة العليا للدولة؛ لأنه في أوقات كثيرة تغلب السياسة المالية على النقدية.

لا بد من وجود مايسترو على رأس السياسة المالية والسياسة النقدية يقوم بهذا التنسيق، ويضع في رأسه سياسة إصلاح اقتصادي طويل الأجل وليس قصير الأجل.

نحن مشكلتنا في الإصلاح قصير الأجل لأننا دائمًا – ونتيجة الظروف التي حدثت منذ أيام الثورة، والأحداث السريعة التي تقابلنا في حياتنا يوميًا لأنه بالفعل المشكلات كانت كبيرة جدًا، كما أن الأحداث الخارجية أثرت علينا، ولا يستطيع أي شخص إنكار هذا الكلام – نقول بعض الشيء على الحكومة، وننتقد بعض الأشياء. لكن الحكومة عملت في ظروف بالغة الصعوبة خلال الـ 10 سنوات الماضية منذ 2011 وحتى اليوم أي 14 عامًا، كما أن هذه الظروف التي تحدثنا عنها سابقًا متغيرة –سواء داخليًا وخارجيًا– تلاها اندلاع حروب ومشاكل كثيرة جدًا.

ياسمين منير: أريد أن أطرح سؤالا يتعلق بهذه المتغيرات لأننا في مرحلة أعتقد أننا نرى متغيرات لا حصر لها على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي. تقدير حضرتك -الأستاذة ريهام- كيف تأثر الاقتصاد المصري بهذه المتغيرات سواء الإقليمية والعالمية أو كيف سيتأثر إذا لم يكن التأثير وصل في هذه الفترة؟

ريهام الدسوقي: مما لا شك فيه أن الاقتصاد المصري تأثر بالمتغيرات الخارجية، ولكن لنكن واقعيين، لم نتأثر بالشكل الضخم المؤثر قياسًا بتأثير التحديات الداخلية. تعرض مصر للاقتصاد العالمي لا يعد كبيرا سواء من الناحية المالية أو التجارة وغيرهما، فيما عدا تدفقات الأموال التي نسميها الأموال الساخنة، وهي الاستثمارات في الدين.

كان تأثر مصر بالتقلبات والأحداث الخارجية إلى حد ما محدودًا لأن اندماج مصر في الاقتصاد العالمي إلى حد ما محدود سواء من الناحية الحقيقية على صعيد التجارة، أو من الناحية المالية –باستثناء الجزء الخاص باستثمارات الأجانب في الدين المحلي من خلال أذون الخزانة– وبخلاف ذلك تعد نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي لكي نقول إن المشاكل الداخلية أو التحديات الداخلية كان سببها الرئيسي التقلبات أو التغيرات الخارجية ليس دقيقًا، مشكلتنا أننا كنا دائمًا نحافظ على ثوابت معينة، وبالتالي مع أي تغيرات سواء داخلية او خارجية تحدث، وبسبب أن هذه الثوابت موجودة وعلى رأسها سعر الصرف الذي

ريهام الدسوقي استشاري الاقتصاد والاستثمار ورئيس شركة Bulls Eye للاستشارات الاقتصادية والاستثمارية

طارق متولي: لا بد من وجود مايسترو على رأس السياستين المالية والنقدية للتنسيق بينهما

الحكومة عملت في ظروف بالغة الصعوبة منذ 2011 وحتى اليوم

ريهام الدسوقي: اللجنة تمتلك القدرة على التنسيق بين رؤية الدولة ومتطلبات الواقع التنفيذي

ترتيب الأولويات الاقتصادية ضرورة في ظل تعارض أهداف الاستثمار

غياب المعلومات الدقيقة يعرقل اتخاذ قرارات استثمارية فاعلة

خريطة الموازنة ستتغير جذريًا بدءًا من 2027 مع تراجع عبء خدمة الدين

استقرار سعر الصرف مفتاح أساسي لبناء رؤية استثمارية طويلة المدى

ضرورة تبسيط وصول المستثمرين للمعلومات دون انتظار تدخل المسؤولين

ريهام الدسوقي: الأراضي الخاصة بأي مشروع لا بد أن تكون بتسعير المرافق ولا يجب التربح منها لأنها عنصر من عناصر الإنتاج

المجموعة الاقتصادية ذات كفاءة.. ونظلم في بعض الأحيان موظف الحكومة المكبل بلوائح ضخمة

أهمية استغلال التعريفات الأمريكية في جذب مستثمرين للإنتاج من مصر

نيفين الطاهري: المشكلة لا تكمن في التشريعات.. بل في تفعيلها

هناك فرص كبيرة في المرحلة الحالية.. فالعالم يُعاد تشكيله بجميع الجوانب

نحظى بإقبال من جانب الأتراك للدخول إلى السوق

إذا تم استغلال الوضع الحالي بشكل صحيح سننطلق بقوة

يجب التحلي بالمصداقية والشفافية

كان مثبطًا الى حد كبير، فكان يحدث ضغط متنام كنا في النهاية لا نستطيع مواجهته مهما كانت مواردنا من النقد الأجنبي مرتفعة.

بالتالي هذا الضغط يأتي عند مرحلة معينة وينفجر طبعًا وبالتالي يحدث التعويم، والمشكلة في هذا الأمر أنه عندما حدثت تقلبات خارجية وداخلية كثيرة قادت إلى أزمة ثقة، وأعتقد أن هذه المشكلة كانت منذ عامي 2022 حتى 2024، ولا تعد هي مسألة الاقتصاد والأرقام ولكن مشكلة أننا دخلنا في مرحلة أننا تمتلك إمكانيات fentials-po، وأن مصر جاهزة Ready and Egypt is open for business

لكن هذا الحديث لم يترجم إلى نتيجة واقعية بالتوقيت الذي كنا نقوله، وحضرتك انظري على مؤشر وبرنامج معين هل تحقق بالتوقيت الزمني الخاص به أم لا؟ وبالتالي هذا هو مربط الفرس.

اللجنة تحتاج أن تشرف على برامج الدولة، وكما قالت الأستاذة نيفين إن المعلومات كلها معروفة، والمشكلات معروفة والحلول معروفة.

الشخصيات الموجودة اليوم سواء في المجموعة الاقتصادية أو في أي مجموعة أخرى كلهم أكفاء تمامًا، وأزيد على هذا أننا نظلم في بعض الأحيان الأشخاص العاملين في الدولاب الحكومي، هناك موظفون كثيرون في الحكومة على كفاءات ويريدون العمل بأعلى درجات التميز، ولكنهم مكبلون بحجم الأعباء الملقى على كاهلهم؛ لأن اليوم حجم موظفي الدولة لم يعد كبيرًا، والأهم من هذا الحجم الكبير من اللوائح والإجراءات وطبيعتها التي تجعل أي شخص ولأسباب خارجة عن إرادته مرتعش اليدين.

كما لا يوجد حماية لموظف الدولة، وبالتالي لو هناك أي شخص يريد عمل شيء إصلاحي أو يساعد المستثمر سيجد يده مكبلة باللوائح والإجراءات، وبالتالي اليوم إن تأثر مصر بالأحداث الخارجية ليس كبيرًا بهذه الدرجة، ولكن نحن أمامنا فرصة لاستغلال هذه الأحداث مثل موضوع التعريفات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، نحن نستطيع استغلال منتجين في أوروبا ومستثمرين في آسيا للعمل في السوق المحلية والإنتاج من مصر، ولكن لكي نقوم بهذه الخطوة لا بد أن نتيح لهم المعلومات والبرامج، بجانب هيكلة عناصر الإنتاج الخاصة بنا لكي تكون قابلة للاستثمار.

ياسمين منير: أي أحقق نفس أهدافهم.

ريهام الدسوقي: بالضبط، سأضرب لك مثالًا بسيطًا، الأراضي الخاصة بأي مشروع لا بد أن تكون بتسعير المرافق، ولا يجب أن أتربح من الأرض لأنها عنصر من عناصر الإنتاج، وليست أداة للتربح، أيضًا دائمًا ما نقول إننا نمتلك عمالة كثيرة ومميزة وفي سن صغيرة.

ياسمين منير: العمالة تحتاج إلى تدريب.

ريهام الدسوقي: لا أقصد هذا، هناك عمالة كثيرة مدربة، ولكن هل نعرف عدد العمالة باختلاف أنواعهم في كل قطاع ودرجة تدريبهم، وعلى أساس نقوم بجذب الشركات الكبيرة التي تقوم بالتدريب لتدريب عمالها لدينا، وتدرب معهم عمالنا المصريين. هناك أفكار كثيرة، ولكن نحتاج لاستغلال أن صلتنا بالاقتصاد العالمي تسمح بالاستفادة من التحديات الخارجية بصورة أكبر من التأثر سلبًا بها.

رضوى إبراهيم: الحمد لله، نحن متفائلون بالقيادات الحكومية، وكذلك بقيادات القطاع الخاص الممثلة في اللجنة، كما أننا وصلنا إلى أنه من المفترض ألا نكون متشائمين من الموظفين الحكوميين، والذين يضمون كفاءات مدربة.

أحمد رضوان: أستاذ طارق متشائم.

طارق متولي: لست متشائمًا.

أحمد رضوان: أنا أمزح.

رضوى إبراهيم: السيدات أكثر تفاؤلًا، أود التوجه بروح التفاؤل ذاتها إلى الأستاذة نيفين الطاهري، أرغب في معرفة التعديلات التشريعية، التي ترين أنها تمثل أولوية خلال هذه الفترة، وما القطاعات الاقتصادية التي من الممكن أن تكون أولى أو أكثر احتياجًا لتعديل تشريعي يكون سببًا في قفزات أكبر خلال الفترة القادمة؟

نيفين الطاهري: الحقيقة.. أنك توجهين لي سؤالًا، لا أود الإجابة عليه.

رضوى إبراهيم: لماذا؟

نيفين الطاهري: سأوضح لك السبب في ذلك، وهو أنني لا أرى أن المشكلة تكمن في التشريعات، فنحن لدينا كم كبير من التشريعات.

نيفين الطاهري: أهمية النظر إلى العملية السياحية بأكملها منذ دخول الوفود

يجب التحلي بالمصداقية والشفافية

السياحة في مصر تتسم بكونها شاملة في كل النواحي

أهمية إخبار السائح بشأن استخدام المنتجات محلية الصنع

عدم وجود مقعد فارغ على متن الطائرات القادمة إلى مصر يظهر حجم الطلب

السياحة تتصدر القطاعات ذات الأولوية

طارق متولي: الميزة التنافسية بالاقتصاد المصري تكمن في السياحة والخدمات

أحمد رضوان: تم صياغة كم كبير من التشريعات خلال السنوات الماضية.

نيفين الطاهري: بالفعل كم كبير، قد تكون هناك استمرارية في التكبيل بتشريعات متعددة، في حين أنه يجب النظر إلى كيفية التحلي بالقدرة على فك الطلاسم الموجودة في قلب هذه التشريعات، فعلى سبيل المثال، قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كيف يمكن إظهار كوننا قادرين على تفعيله؟ وهو القانون الذي يتضمن حصول هذه المشروعات على 20% من جميع العقود الحكومية.

رضوى إبراهيم: دائمًا ما نسمع عن مشاكل التطبيق، هل قد يكون السبب في ذلك، وجود مشكلة في طريقة صياغة التشريع في حد ذاته؟

نيفين الطاهري: ليس فقط التشريع، حيث يتم إقرار التشريع، دون إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به، على الرغم من صياغة التشريع والإعلان عنه.

الحقيقة، أولًا في المرحلة التي نمر بها حاليًا، أود القول إن هناك فرصة كبيرة، خاصة في ذلك التوقيت كما ذكرت ريهام، فالعالم يُعاد تشكيله، في جميع الجوانب.

واليوم، نحن نحظى بإقبال من جانب الأتراك للدخول إلى السوق.

رضوى إبراهيم: والصينون.

نيفين الطاهري: جميع الجهات الاقتصادية الصينية متواجدة، ففي الحقيقة، نحن في وضع إذا تم استخدامه بشكل صحيح، لن نرتفع بشكل سريع فقط، بل سننطلق. لذا مجددًا، الأمر لا يكمن في التشريعات، بل في المصداقية التي نتحدث عنها.

طارق متولي: الشفافية.

نيفين الطاهري: والشفافية، ليتضح ما هو المطلوب مني، وكيفية القيام به.

أحمد رضوان: والرقابة.

طارق متولي: لدينا في قطاعات مختلفة .

نيفين الطاهري: أود فقط استكمال الشق الخاص بما هو القطاع؟

أرى أن السياحة، تتسم بكونها سهلة المنال أو الإنجاز.

طارق متولي: بالطبع، هذا صحيح 100%.

نيفين الطاهري: فعلى الرغم من أن السياحة الخاصة بنا تأثرت بالكثير من العوامل والظروف خلال سنوات متفرقة، إلا أننا نرى هذا التوجه، فنحن نحتاج للنظر إلى العملية بأكملها منذ دخول أي سائح، فعلى سبيل المثال، إذا كان السائح يأتي من خلال مصر للطيران، فهذا يعني ضرورة النظر إلى مصر للطيران وخدماتها، أو غيرها من الرحلات الجوية، واتخاذ قرار ما إذا سيتم السماح لهم بالهبوط، أم لا، وهنا تجدر الإشارة إلى أن دبي قامت بالاعتماد بالأساس على المطار. بعد نزول السائح إلى المطار، تحدث الكثير من الصعوبات.

ما أعنيه، أن السياحة في مصر تتسم بكونها شاملة في كل النواحي، فدائمًا ما أقول إن ما تم بناؤه وكتابته على جدران المعابد الموجودة لدينا، يضم كل شيء، سواء صناعة، أو زراعة، فلا يوجد أمر غير موجود على هذه الجدران، وعليه يمكننا الاستناد على السياحة في كل ما يمكنك تخيله.

رضوى إبراهيم: هي تقوم بتشغيل الكثير من القطاعات.

نيفين الطاهري: كل الفئات، بدءًا من الذي يقوم بأي عمل، بدلًا من الاستيراد من الصين، لا سيما بعد ما تبين وجود مواهب إبداعية كبيرة لدى الشباب بعد الثورة، فكيف يمكننا إخبار السائح في المطار، حول استخدام المنتجات في مصر، وأن هذا المنتج 100% صُنع محليًا، وذاك 80%، وغيره 60%، الكم الذي يمكن تحقيقه من السياحة كبير.

حاليًا، لا يوجد مقعد واحد فارغ في رحلات القدوم إلى مصر به خلال الأسبوعين القادمين.

طارق متولي: لا توجد فنادق..

نيفين الطاهري: لا يوجد مقعد على أي طائرة، سواء Wizz Air، أو Cairo Air، أو Egypt Air.

طارق متولي: وكذلك الفنادق.

نيفين الطاهري: وذلك يظهر حجم الطلب الموجود، على الرغم من أننا لم نفتتح المتحف. فالفكرة تكمن في كيفية السيطرة أو الاستحواذ على ذلك، فقد رأينا افتتاح الهرم، والمجهود المتميز المبذول في هذا الإطار، لا ننكر حدوث بعض المشاكل في البداية، وهو أمر طبيعي.

أحمد رضوان: وقد تم معالجتها.

ياسمين منير: كله سيتم حله، طالما هناك توجه لذلك.

نيفين الطاهري: السياحة تأتي في المقدمة، ثم الصناعة

طارق متولي: كما ذكرنا، الميزة التنافسية، أو النسبية الموجودة في الاقتصاد المصري، تكمن في شقين، هما السياحة والخدمات، فالموقع الإستراتيجي يتيح لنا أن نكون بمثابة مركز للكثير من الخدمات التي يمكن تقديمها، سواء على مستوى الموانئ والبحار الموجودة في مصر، أو السياحة الخاصة بنا.

أود الإشارة إلى مثال بسيط على صعيد السياحة، فقد قال الوزير السابق أحمد عيسى خلال فترة توليه المسؤولية، إنه من المستهدف الوصول إلى 30 مليون سائح، إلا أن الطاقة الاستيعابية للفنادق لا يمكنها مواكبة هذا الأمر، وهو ما يمكن حله سريعًا، فإذا نظرنا إلى Airbnb سنجد أنه لا يقوم على فكرة الفنادق.

ياسمين منير: استغلال الوحدات الموجودة.

طارق متولي: توجد وحدات في مصر، سواء في الساحل الشمالي، أو الغردقة، أو شرم الشيخ، وكذلك في العين السخنة، مما يعكس وجود كمية كبيرة من الأصول المُعطلة، وبالنظر إلى السبب الرئيسي في ذلك، يتبين أنه إذا كنت تفكرين في تملك وحدة، ومن ثم طرحها للإيجار، ستجدين، أولًا، هذا الأمر يتطلب إجراءات أمنية، ثم يجب فتح ملف ضريبي.

علمًا بأنه إذا تم إزالة هذه العوائق، ومنح مهلة 5 سنوات إعفاء ضريبيًا، دون النظر إلى الضرائب، بل إلى حجم الدخل الذي قد ينتج عن ذلك، سنشهد فارقًا، فبدلًا من الانتظار لعامين أو ثلاثة، لإنشاء فنادق كافية لاستيعاب 30 أو 40 مليون سائح، يمكن فتح الباب أمام هذا الفكر، مع اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة، والإعفاء من الضرائب.

ياسمين منير: الصالون الماضي تناول هذه الأفكار.

طارق متولي: بذلك سيكون بمقدورنا الوصول إلى طاقة قادرة على استيعاب 30 مليون سائح، كما أن تبني فكرة مثيلة لـ Airbnb في مصر، لتكون بمثابة مركز، يتيح تأجير تلك الوحدات، مما يعكس وجود بعض الأفكار البسيطة التي من الممكن أن استخدامها في حل مشاكل كبيرة جدًا، الأمر الذي من شأنه أن يدر عائدًا، وهذا هو دور اللجنة من وجهة نظري، والذي يكمن في استنادها على مثل هذه الأمور البسيطة، لحل المشكلات، بدلًا من الانتظار لحين تأسيس الفنادق اللازمة لاستيعاب هذا العدد من السائحين.

أحمد رضوان: في الأغلب، سيكون الأمر الخاص بالسياحة متروكًا للجنة الاستشارية لتطوير السياحة المصرية.

طارق متولي: أتحدث عن الفرص الموجودة في الاقتصاد المصري، سواء على مستوى السياحة أو الخدمات.

فعلى صعيد الخدمات، لك أن تتخيل أن هناك دولًا مثل بنما –وهذا الأمر ذكرته كثيرًا– والتي تتسم بحجم دخل وارد إليها، يُقدر بنحو 10 مليارات دولار سنويًا، وذلك نتيجة خدمة (تسجيل العلم المفتوح) Open registry 24 التي تتيحها في كافة سفاراتها حول العالم، ونلاحظ أن معظم السفن أو البواخر ترفع علم دولة بنما، وذلك عبارة عن ورقة يتم طباعتها، وفي مقابلها يتم الحصول على 10 مليارات دولار سنويًا.

80% من السفن الموجودة في العالم ترفع علم دولة بنما، نظرًا لكونها تقوم بتيسير الإجراءات من خلال السفارات التي تعمل على إصدار هذه الأوراق، التي تتيح رفع العلم، مما يعكس وجود فرص كثيرة للغاية، لا سيما في ظل وجود أماكن متعددة، لذا نؤكد أنه بأمور بسيطة.

أحمد رضوان: بمقدورها إحداث نقلة.

طارق متولي: يمكن القيام من خلالها بأشياء كبيرة.

أحمد رضوان: استراحة قصيرة ونعود لنستكمل معًا الجزء الثاني من صالون حابي عن المهام والأولويات المقترحة للجنة الاقتصاد الكلي.

طارق متولي: الموقع الإستراتيجي يؤهلنا لنكون مركزًا للكثير من الخدمات على مستوى الموانئ والبحار والسياحة

يوجد كم كبير من الأصول المُعطلة في مصر

تملك وحدة وطرحها للإيجار يتطلب إجراءات كثيرة

إزالة العوائق ومنح إعفاء ضريبي 5 سنوات من شأنه إحداث فارق بحجم الدخل الوارد من السياحة

تبني فكرة مثيلة لـ Airbnb في مصر سيتيح الوصول إلى طاقة استيعابية تفوق 30 مليون سائح

80 % من السفن الموجودة في العالم ترفع علم دولة بنما لكونها تيسر الإجراءات

QALAA HOLDINGS القلعة
ORASCOM CONSTRUCTION
Zilla Capital
OTA
DISRUPTECH
fawry
AYADY FOR INVESTMENT & DEVELOPMENT
POLARIS PARKS
ASPIRE HOLDING
finance Investment Group
EFG Holding

أحمد رضوان: بسم الله الرحمن الرحيم أهلا وسهلا بحضراتكم في الجزء الثاني من صالون حابي الذي نناقش فيه المهام والمقترحات التي من الممكن تقديمها إلى اللجنة الاستشارية للاقتصاد الكلي، أجدد الترحيب بضيوفنا اليوم أهلا وسهلا بحضراتكم.

سريعًا سنبدأ بالأستاذة نيفين الطاهري.. هل سلاح سعر الفائدة ما زال فعالًا في محاربة التضخم أم أن الوقت الحالي أصبح مواتيًا للتعامل مع سعر الفائدة أن تميل بشكل أكبر إلى الأهداف الكلية المرتبطة بتحفيز الاستثمار والحد من عجز الموازنة؟

نيفين الطاهري: بالطبع سعر الفائدة اليوم يعتبر معوقًا كبيرًا نظرًا لأنه يضغط على العائد الاستثماري مع عدم إمكانية تحقيق أي مستثمر هذا الفارق، إنما في الوقت نفسه أرى أنه هناك ضرورة لاستخدامه في هذا التوقيت خاصة أن العالم كله يعاني من الوضع نفسه.

وفي الحقيقة إذ كنا نسأل عن كيفية التعامل مع هذا الأمر؟ فلا يمكنني إذ لا أحب أن أُعلق على مسألة ليس لي بها علمًا، وأرى أن الأستاذ طارق متولي يمكنه ويستطيع أن يعلق بشكل مفصل في هذه النقطة. وأيضًا عن كيفية المواءمة ما بين الأمرين؟ بحيث نستطيع الحد من معدلات التضخم وفي الوقت نفسه جذب الاستثمار.

أرى أن تحقيق هذه التركيبة يحتاج إلى توافر عدة عوامل محفزة، نظرًا لأن أي مستثمر حاليًا يجد أن الضرائب والرسوم والأعباء على سبيل المثال تصل في بعض الأحيان إلى نسبة 60%، وبند التكاليف والأعباء الإجمالية للاستثمار هو الذي يسمح لأي مستثمر بتسعير منتجاته على مدار عدة سنوات قادمة، خاصة أنه لا يوجد مشروع حاليًا يحقق عائدًا استثماريًا يغطي هذا الفارق في عبء التكاليف من البداية.

ياسمين منير: أستاذ طارق متولي ما هو تعقيبك على هذه الجزئية؟ وأضيف إليها التحديات المرتبطة بسعر عملة مرن وإلى أي مدى يمكن أن يتحوط مجتمع الأعمال من هذه التحديات وفي الوقت نفسه ما هي المزايا المتوفرة أمامهم؟

طارق متولي: دعينا نتحدث عن سعر الفائدة في البداية، للأسف الشديد السياسة النقدية في فترة من الفترات كانت الأداة الوحيدة المتاحة أمامها لمحاربة التضخم هي سعر الفائدة.

وأشير إلى أن التضخم في مصر للأسف الشديد كان في فترة من الفترات لم تستطيع محاربته بسعر الفائدة فقط، نظرًا لأن معظم أو جزء كبير من التضخم جاء في الفترة التي سبقت الإصلاح الأخير نتيجة للندرة لأن المنتج نفسه غير موجود ولذلك فرض التجار OVER PRICE على معظم السلع الموجودة مع تعاظم الأسعار بشكل كبير للغاية.

من وجهة نظري أرى أننا وصلنا إلى نقطة جيدة اليوم، وأطالب من خلال هذا الحوار بأن يبدأ البنك المركزي النظر إلى سياسة تيسير نقدي سريع، على الرغم من أن هناك متغيرات قد تدفع إلى تثبيت سعر الفائدة خلال الفترة المقبلة ولها مبرراتها ولكن أميل إلى الطرف الآخر الذي يرى ضرورة تخفيض سعر الفائدة وبداية التيسير النقدي السريع – تجدر الإشارة هنا إلى أن صالون حابي عقد وتم تصويره قبل اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي الأخير الذي قامت فيه بتخفيض الفائدة بمقدار 225 نقطة أساس.

وأستند في رأيي إلى أن نصيب الدين العام حاليًا من ميزانية الدولة 64%، وفي هذه الحالة الدين العام يتضاعف بنسبة 100% كل 3 سنوات ونصف تقريبًا، ولا يوجد اقتصاد في العالم يستطيع أن يستمر بهذا الشكل فهذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، التضخم حسب المعلن حاليًا 13%، وعندما يكون سعر الفائدة المعلن 27% فحينها يكون سعر الفائدة الحقيقي 14%.

أحمد رضوان: قد يكون ذلك بسبب تبني سياسات استباقية أخذًا في الاعتبار احتمالات وتوقعات التضخم.

طارق متولي: جيد جدًا.. ولكن هذه التوقعات مع رفع سعر المحروقات قد تصل بالتضخم إلى 20% على سبيل المثال حينها ما زال لدينا فائدة حقيقية موجبة نحو 7%، في حين أننا كاقتصاد ناشئ كل ما هو مطالبين به أن يكون سعر الفائدة الحقيقي زيادة بنحو 3 إلى 4%.

إذن إذا تم تخفيض 2 إلى 3% في سعر الفائدة ما زال هناك مساحة لتخفيض آخر بنحو 3 إلى 4%، فبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى التشديد النقدي.

النقطة الثالثة التي أود الإشارة إليها، أنظر إلى الأسواق اليوم وأنظر إلى الكساد الموجود في الأسواق لا بد أن يتحرك، أما النقطة الرابعة والأهم، الرئيس عبد الفتاح السيسي يبذل جهودًا لجذب الاستثمارات، وجزء من هذه الاستثمارات هو استثمار مباشر والجزء الآخر في البورصة عن طريق الاستحواذ على بعض الشركات، وهو ما يتطلب تهيئة ملعب البورصة من خلال بداية تخفيض سعر الفائدة والتيسير النقدي، حتى تجعل بيئة الاستثمار جاذبة أمام المستثمرين.

إذن كل العوامل الرئيسية تنصب على الاستثمار المباشر الجديد والاستثمار عبر الاستحواذ على شركات، وهو ما يستوجب أن تسير كل السياسات سواء المالية أو النقدية في هذا الاتجاه.

أما بالنسبة لسعر الصرف، لقد ناديت كثيرًا منذ الثمانينيات والتسعينيات بضرورة أن لا يكون هناك سعر صرف ثابت في ظل فارق التضخم بين مصر وأمريكا.

فإذا لاحظنا على مدار كل 4 أو 5 سنوات تحدث مشكلة في سوق الصرف نتيجة لتثبيت سعر الصرف لفترة، وهو ما يؤدي إلى دفع ثمن هذا الثبيت مرة واحدة، وأؤكد على عدم صحة هذه المنهجية، إذ أرى أن إذا رغبت الدولة في الاحتفاظ بعملة قوية أمام الدولار وانخفاض سعر صرف الأخير أمام الجنيه فالحل هو زيادة الإنتاج وزيادة التصدير.

وأكرر لا يصح تثبيت سعر الصرف خاصة مع الفارق الكبير في التضخم بين مصر وأمريكا، وأرى أن تثبيت سعر الصرف في صالح المستورد وضد المصدر، نظرًا لأن في هذه الحالة تبيع أموالك للخارج وهذا ما قلناه لفترات كبيرة جدًا.

ما يحدث حاليًا هو الصحيح، بالرغم من أن بعض بيوت الخبرة العالمية وأحد البنوك الكبيرة قال مؤخرًا إن سعر الدولار سيصل إلى 52 جنيهًا آخر العام الجاري و54 جنيهًا العام المقبل، وفي الحقيقة لا أحب أن أتحدث في أسعار الصرف.

وأوضح أن هذه التقديرات تشير إلى تحريك في سعر الدولار بنسبة 2 إلى 3% في المقابل هناك فرق مكسب في سعر الفائدة الحقيقي بأكثر من 5 إلى 6%.

ولذلك أرى أنه يتعين النظر في مسألة سعر الصرف إلى جاذبية الجنيه المصري، نظرًا لأنه في مرحلة الإصلاح يمنح عائد أفضل بكثير جدًا بالمقارنة مع الاستثمار في الدولار.

فرضًا، إذا انخفض سعر الجنيه أمام الدولار 3% وفي المقابل سعر الفائدة الحقيقي بعد التضخم هو 5 أو 6% إذن الاستثمار في الجنيه المصري له الأفضلية.

ياسمين منير: إذا وددنا أن نتحدث عن المستثمر الحقيقي الذي يستثمر استثمار مباشر هل يستطيع أن يُدير التحدي المرتبط بتغير سعر العملة من خلال جذب عملة أجنبية وهل من الممكن أن يصبح هذا هو الأساس؟

طارق متولي: نعم، نحن لم نخترع العجلة كل العالم يطبق سعر مرن للصرف وتتحرك العملة صعودًا وهبوطًا، وهناك آليات تحوط لهذه العملية بمنتهى السهولة وموجودة بالبنوك فالموضوع ليس صعبًا مطلقًا.

وإنما لأننا في مصر نطبق نظام تثبيت سعر الصرف لمدة 4 إلى 5 سنوات ومن ثم الاضطرار لتحريك السعر دفعة واحدة، وأرى عدم وجود أي مشكلة إطلاقا في ذلك على التصدير أو الاستيراد بل بالعكس هذا الأمر صحي جدًا للمستثمر اللأجنبي نظرًا لأنه يستطيع التعامل مع هذا الأمر.

رضوى إبراهيم: سانتقل من الحديث عن جاذبية الجنيه المصري إلى جاذبية السوق المصرية.. أستاذة ريهام الدسوقي ما هي القطاعات الاقتصادية التي ترين إمكانية الرهان عليها خلال الفترة الحالية وما هو الأسلوب الأمثل لتحفيزها وتنشيطها؟

ريهام الدسوقي: أرى أنه بالإضافة إلى السياحة فإذا نظرنا إلى هيكل الناتج المحلي الإجمالي سنجد أن أكثر القطاعات نموًا خلال السنوات الأخيرة هي الخدمية بجانب الاتصالات والعقارات وكل ما هو خدمي بطبيعة الحال، وبالطبع السياحة وكل الأنشطة المرتبطة بها.

وبالتالي نحن نحتاج إلى تسريع الوتيرة، لكن اليوم مثلما ذكرت قبل ذلك أن 90% من القطاع الخاص مشروعاته صغيرة ومتوسطة، إذن ما يتعين علينا هو التركيز على التصنيع في ظل وجود وتوافر العمالة المدربة.

وأوضح هنا أن التصنيع ليس معناه بناء مصنع باستثمارات 5 مليارات جنيه لإنتاج آلاف الأطنان على سبيل المثال، ولكنني أتحدث عن أن هناك صناعات صغيرة مغذية تنتج سلع ومنتجات وسيطة أو مبدئية تدخل في الصناعات الأكثر تقدمًا، هذا ما يجب نشره في المحافظات المختلفة والأماكن القريبة من الموانئ.

رضوى إبراهيم: ما هي آليات نشر هذه الصناعات الصغيرة؟ نود أن نكون أكثر تحديدًا لإبراز الأسلوب الأمثل لتحفيزهم وتشجيعهم؟

ريهام الدسوقي: في الحقيقة الحوافز موجودة في مصر، وسأعطي لك مثال على ذلك قانون الاستثمار يتمتع بحوافز كثيرة إلا أن منذ صدور القانون وحتى الآن يوجد جزء منها غير مفعل، ولقد عملت في وقت من الأوقات على الرخصة الذهبية (الموافقة الواحدة) منذ عدة سنوات كنت في عمل سابق، حيث كان هناك تعامل مع هيئة الاستثمار ووقتها تحدثنا عن حوافز الهيدروجين الأخضر والحوافز المرتبطة بالاستثمار بصفة عامة.

وأتذكر عندما نظرت إلى في شروط وضوابط الموافقة الواحدة وجدت أن الطريقة المصاغة بها لا تصلح أن يتم تطبيقها على القطاع الخاص بسبب صعوبة تفعيل هذه المادة، إلا أن وقتها بدعم من وزارة التخطيط ووزيرة التخطيط السابقة الدكتورة هالة السعيد وبالتعاون مع المسؤولين في الهيئة أعددنا تعديلات ورفعت لمجلس الوزراء، وأصبحت اليوم الرخصة الذهبية أو الموافقة الواحدة عنصر جاذب لإسراع عملية الموافقات.

ياسمين منير: هناك حديث حاليًا عن تطوير هذه الضوابط مرة أخرى.

ريهام الدسوقي: هذا صحيح، وبالتالي نحن لدينا اليوم حوافز موجودة بالفعل بمجرد تفعيلها.

وفي الحقيقة أرى أن كل ما هو مرتبط بالتصنيع يمكن الرهان عليه، ومن ضمن هذا التصنيع الغذائي والتصنيع الزراعي، بجانب ضرورة تعميق التوطين في كل الصناعات وحتى أجزاء من الخدمات في قطاع السياحة على سبيل المثال نظرًا لعدم الاحتياج إلى استيراد كل المدخلات.

نقطة مهمة هنا، في حالة وجود مستثمر يرغب في الاستثمار في التوطين، أين هي المعلومات المرتبطة بالتوطين؟ فأرى ضرورة تخصيص وزارة الاستثمار جزء على موقعها الإلكتروني يوفر كل المعلومات المطلوبة عن الصناعات التي تستهدف توطينها ومنها على سبيل المثال عدادات المياه وعدادات الكهرباء مسبقة الدفع، وهناك أجزاء كثيرة جدًا في العمليات التصنيعية المعقدة والبسيطة التي من الممكن نشرها.

هذا بالإضافة إلى إتاحة خريطة الأراضي أمام المستثمرين، التي تكون مهيأة إلى حد ما أو قابلة للتهيئة والترفيق، بحيث تكون القطاعات كلها مهيأة لدعمها وتشغيلها وانطلاقها، ولكن ذلك يتطلب وجود عناصر نموها حتى يستطيع المستثمرين العمل، فالأفكار كثيرة والفرص أيضًا.

أمر آخر، لا يتعين فقط تقديم الدعم والمساندة، فاليوم على سبيل المثال اللجنة الاستشارية التي يفترض أن نقدم لها توصيات تضم أعضاء من رجال الأعمال أو مرتبطين ببيئة الأعمال، وهناك جزء من بنوك الاستثمار وأساتذة جامعيين ومفكرين لديهم خبرات.

ما نحتاج إليه حاليًا هو معرفة كيفية تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمستثمر، وأرى أن ممثلين بنوك الاستثمار على دراية تامة بمتطلبات المستثمر.

وأشدد هنا على ضرورة توافر كل المعلومات المطلوبة عن مختلف القطاعات، ومعرفة هل المستثمر على دراية كافية بالعناصر الكيميائية الهندسية الطبيعية الموجودة في مصر ووزن العمالة وخلافه؟

بالتالي نحن في حاجة إلى توجيه هذه اللجنة إلى معرفة هيكل الاقتصاد المصري واحتياجاته ومن ثم يتم الدفع نحو هذه الاحتياجات لمساعدة أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وليس التفكير للمستثمرين الكبار نظرًا لأنهم في النهاية لا يشكلون الأغلبية، كما أنهم سيعرفون الطريق بأنفسهم.

أحمد رضوان: نستأذنكم أن تستكمل رضوى جولة الأسئلة الموجهة للأستاذة نيفين الطاهري من أجل وقتها ونظرًا لارتباطاتها واضطرارها للمغادرة.

رضوى إبراهيم: أستاذة نيفين أتمنى أن ينال السؤال إعجابك هذه المرة.. مضى وقت مناسب حتى يمكن تقييم تجربة مصر مع صندوق النقد الدولي بعد أكثر من برنامج واتفاق ومراجعات وإجراءات.. بخبرتك الاقتصادية ومن خلال تمثيلك في البرلمان كيف تقيمين هذه التجربة؟

نيفين الطاهري: من الصعب الرد على هذا السؤال.. أهمية صندوق النقد وعودة مصر إليه دائمًا بسبب وجود وأهمية جهات التقييم الدولية مثل فيتش وستاندرد آند بورز وموديز وغيرها، وعندما يكون صندوق النقد متواجدًا وعلى اتفاق مع الحكومة المصرية ويوافق على منحها قرضًا فإن الأمر يكون مختلفًا.

صندوق النقد الدولي يفترض أنه كيان يشبه البنوك يقوم بدراساته للموافقة على منح التمويل، ولكن للأسف فإن الاتفاق مع مصر يضطر الحكومة لاتخاذ إجراءات قرارات وأمور عديدة بشكل سريع ما يضاعف من تأثير تلك القرارات على الشعب المصري، وذلك بسبب أن الحكومة المصرية تضع الكثير من الحماية والدعم على أشياء كثيرة تؤثر على تنافسية السوق مع الآخرين، وتضطر وفقًا للاتفاق لاتخاذ قرارات تجاهها.

ما أود قوله، هو أن مصر كانت في احتياج إلى صندوق النقد الدولي حتى تحصل على

نيفين الطاهري: سعر الفائدة معوق كبير يضغط على العائد الاستثماري

المواءمة بين التضخم وجذب الاستثمارات تحتاج إلى عوامل محفزة

كانت هناك ضرورة لاستخدام سلاح الفائدة في هذا التوقيت والعالم كله عانى من الوضع ذاته

تكلفة أعباء المستثمرين تصل إلى 60%.. والتكاليف الإجمالية للاستثمار يتم على أساسها تسعير المنتجات لعدة سنوات قادمة

طارق متولي: السياسة النقدية في وقت من الأوقات لم يكن متاحًا أمامها محاربة التضخم إلا بسلاح الفائدة

طارق متولي: الوقت مواتٍ لانتهاج سياسة تيسيرية بوتيرة سريعة وسعر الفائدة الحقيقي يدعم هذا الاتجاه

الدين العام يستحوذ على نحو 64% من ميزانية مصر

تثبيت سعر الصرف لسنوات مع فارق التضخم بين مصر وأمريكا غير مُجدٍ.. وتحريك السعر دفعة واحدة يزيد من حدة تأثيره

اتباع سياسة سعر الصرف المرن الطريق الصحيح لاستدامة الاقتصاد

جاذبية الجنيه المصري والفائدة الموجبة تمنحه الأفضلية في الاستثمار

التأشيرة التي تجعلها قادرة على الاقتراض من الخارج وتغطية احتياجاتها التمويلية، فالـ 14 عامًا الماضية منذ قيام الثورة في 2011 زادت الأعباء وطرأت الكثير من التغيرات على المجتمع في كثير من المناحي، وفي الوقت نفسه العالم الخارجي يتغير بقوة، ومن المتوقع أن ننتهي من البرنامج الحالي مع الصندوق أواخر عام 2026، وسيكون الوضع مختلفًا حينها.

ما أستمع إليه من وزراء المجموعة الاقتصادية الحالية أنها تعمل على الخروج من هذه العباءة باقتصاد قوي يمكن البلاد من استكمال الطريق اعتمادًا على نفسها.

ياسمين منير: بناء على كل المناقشات التي أجريناها في لقائنا هذا واستنادًا لخبراتك الواسعة ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها إلى اللجنة الاستشارية للاقتصاد الكلي في شكل نقاط؟

نيفين الطاهري: سوف أعود وأكرر بأنني لست في حاجة لإعطائهم توصيات في رأيي الشخصي، لأنهم يمتلكون ما يكفيهم من المعلومات والإمكانية، وإنما التوصية التي يمكن منحها للحكومة بشكل عام هي أن تترك هذه اللجنة تعمل بحرية تامة وتسهيل إمكانية تطبيق مطالب والتوصيات التي تخرج بها اللجان.

عندما تحدثنا عن التشريعات، ما أكدته أننا لا نحتاج إلى تشريعات جديدة، وإنما نبحث عن كيفية تنفيذ التشريعات القائمة بالفعل، ولذلك أنا في الحقيقة لا احتاج إلى إعطاء اللجان توصية وإنما للحكومة بشكل عام بضرورة تسهيل عمل هذه اللجان والعمل بفكرهم الخاص والـ Know How الذي يمتلكونه.

اليوم عندما نريد تنفيذ مشروع معين فإننا نتعاون مع جهات ومؤسسات عالمية كجولد مان ساكس أو غيره على سبيل المثال، في حين أننا لدينا خبرات وكفاءات في هذه اللجنة يمكن الاستفادة منها بالإضافة أن قلبها سيكون على البلاد.

أحمد رضوان: نشكر حضرتك جدًا.. والحمد لله أننا التزمنا بالوقت.

نيفين الطاهري: شكرًا جدًا.. سعدت حقيقي بوجودي معكم، وأعتذر لاضطراري مغادرة اللقاء.

أحمد رضوان: أستاذ طارق دائمًا ما كان يتردد عن وجود مشكلة مرتبطة بالاستيراد وارتفاع فاتورة الواردات، والأمر تتطرق حتى إلى تصنيف والحديث عن السلع الاستفزازية وخلافه وكأن المشكلة مرتبطة بالاستيراد فقط، ثم تفاجئنا في أكثر من مناسبة كان آخرها عندما صرح الوزير حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بأن معدلات الاستيراد في مصر ضعيفة وغالبيتها مستلزمات إنتاج، وبالتالي فإن الوهم الذي كان سائدًا حول أن الشعب المصري شعب مستورد لم يكن حقيقيًا.. إذن ما هي مشكلة ميزان المدفوعات في مصر؟

طارق متولي: المشكلة الرئيسية لدينا بمصر هي أننا عندما تكون لدينا مشكلة فإننا نقوم بتوصيفها بشكل خاطئ، وهذا التوصيف يجعلنا نسير في اتجاه حل خاطئ، فدولة فيها 100 مليون فرد تستورد بنحو 90 أو 100 مليار دولار هذا الرقم بسيط جدًا، مشكلتنا ليست في الاستيراد وإنما في التصدير ولذلك نحن دائمًا ننظر في الاتجاه الخاطئ.

سوف أعطي لك مثالًا بسيطًا جدًا دولة مثل فيتنام تقوم بتصدير منتجات بنحو 101 مليار دولار، بينما نحن في مصر صادراتنا تقدر بنحو 40 مليار دولار فقط وطموحاتنا أن نصل في 2030 إلى 160 مليار دولار، ولا أعلم كيف سنصل إلى هذا الرقم بالمعدل الذي نسير به الآن لا أظن أن نصل إلى هذه الأرقام، ونأمل ونتمنى أن يكون هناك طفرة الفترة المقبلة يمكن من خلالها تحقيق هذه الأرقام.

لكن ما نريد قوله هو أننا دائمًا نقوم بتوصيف المشكلة بشكل خاطئ، وبالتالي الحل يكون خاطئًا، مشكلة ميزان المدفوعات بمصر تكمن في أنه لا بد من زيادة التصدير، بلد حجم مصر بها 100 مليون مواطن وهذا الكم من الأصول لا بد أن تكون صادراتها 160 مليار دولار على الأقل.

أحمد رضوان: نحن هنا نتحدث عن التعامل مع بند التدفقات التي إلى تدخل مصر فنتحدث الآن عن الصادرات ومنذ قليل تحدثنا عن السياحة.. سؤالي هل هناك مشكلة مرتبطة بالدين الخارجي؟

طارق متولي: طبعًا بالتأكيد، وسأعود مرة أخرى علينا أن نعتبر الدولة شركة لها جانبان أصول وخصوم، نحن منذ فترة ننظر إلى جانب الخصوم المتمثل في المديونية البالغة نحو 160 مليار دولار، ولكن في الوقت نفسه هل الدولة تدير الأصول التي تمتلكها بشكل صحيح هذا هو السؤال يجب أن ننظر إلى الجانبين معًا.

بالطبع لدينا مشكلة في المديونية، ولكن في رأيي لدينا مشكلة أكبر من المديونية وهي إدارة أصول الدولة، وفقًا لآخر إحصائيات فإن العائد على أصول الدولة يبلغ 1% وهذا معدل غير مقبول، ونتحدث في هذا الأمر منذ سنوات، قامت مصر بتأسيس صندوق سيادي وهذه خطوة جيدة لتؤول إليه الأصول ولكن لا بد أن نسرع في هذا الأمر ونحسن إدارة الأصول.

وإذا كان لدينا الجانبين ولا ننظر إلا إلى جانب واحد فقط هو المديونية بدون تعظيم العائد من الأصول ستستمر المشكلة ولذلك لابد أن نعمل على الجانبين معا، فنعم لدينا مشكلة تخص الديون يجب العمل على حلها وخفض هذه المديونية لأنه لا يصح لدولة تطمح في تحقيق معدلات نمو كبيرة وتعطي أمل للأجيال القادمة أن تدفع 64% من الناتج المحلي الخاص بها لخدمة الدين ما يعني أننا نعمل لكي نسدد خدمة الدين.. ويتبقى للاستثمار 15% والأجور 10% والدعم 10%، فهذا الأمر لا يصح.

أحمد رضوان: ماذا عن الجزء الذي كنت تريد الرد عليه فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي؟

طارق متولي: عندما تذهب إلى صندوق النقد الدولي فإن الدولة هي من تضع الروشتة الإصلاحية، وفي هذا المسألة العديد من الناس يظلمون الصندوق.

أحمد رضوان: هذا الأمر يشبه مقولة «البيضة أم الدجاجة أولًا».

طارق متولي: بمجرد أن تضع الحكومة الروشتة التي ستسير بها فإنه يجب عليها أن تلتزم بها وهذه أول نقطة، أما النقطة الثانية هي أننا منذ الثورة عقدت مصر عدة اتفاقات مع صندوق النقد مرة واثنين وثلاثة، فهل لم يحن الوقت للتوقف عن مساعدات الصندوق وأن يقوم الاقتصاد بنفسه بعيدًا عن الصندوق، هذا الأمر يجب أن يكون من ضمن الأهداف الرئيسية للحكومة.

أحمد رضوان: يبدو أنه لم يحن الوقت بعد.

طارق متولي: لا، يجب أن يحين الوقت.

رضوى إبراهيم: متى نستطيع القول إنه آن الأوان؟

طارق متولي: في رأيي إذا عملنا بالإدارة الحالية الموجودة والحكومة التي نتفائل بها كثيرًا أعتقد أنه خلال السنتين أو السنوات الثلاث القادمة، يجب أن يكون هذا الميعاد آخر ميعاد لمصر مع الصندوق، من الممكن أن نستعين به في الجانب الفني مثلما يقوم العالم كله بالاستعانة به وليس الجانب المالي، إذ إن الدول دائمًا في حاجة لكي تستمع إلى آراء الآخرين، ولكن ما يجب أن يكون ضمن خطط الحكومة وتُسائل عنه هو أن يكون هذا آخر برنامج مع صندوق النقد على الأقل خلال الـ 10 سنوات القادمة.

ياسمين منير: إن شاء الله.

ريهام الدسوقي: نحن لا نحتاج أن يقول لنا صندوق النقد الدولي ماذا نفعل، لأنه كما قال الأستاذ طارق متولي، عندما بدأنا العمل على برنامج الإصلاحات الهيكلية، فإن كل البنود الرئيسية في برنامج الصندوق سنجدها هي نفسها المتواجدة في برنامج الإصلاحات الهيكلية الخاص بوزارة التخطيط وقد شرفت أن أكون جزءًا من فريق العمل الخاص به.

كل الإصلاحات موجودة ومعروفة ولكن هل تطبق الإصلاحات الخاصة ببيئة العمل والناحية الإجرائية وسوق العمل! كل ذلك لا بد أن يطبق وبسرعة لأن المشكلة لم تعد ما هي الإصلاحات التي يجب علينا تطبيقها وإنما كيفية تطبيقها بسرعة والالتزام بتنفيذها.

نحن نعاني في مصر من عيب يشابه الطالب الذي يذاكر بسرعة ليلة الامتحان ثم بعد انتهاء الامتحان يهدأ، ما نحتاج إليه هو الاستمرار على نفس الوتيرة وأن نضع قيد الاحتياج إلى الإصلاح على أنفسنا وليس شرطًا يأتي أحد ويضعه علينا.

رضوى إبراهيم: نحن نحتاج إلى ذلك بالتأكيد، لكن التزامنا مع صندوق النقد يفرض علينا توقيتات معينة ربما لو لم نلتزم بها في البرنامج معه كان تم تطبيقها في وقت آخر.

ريهام الدسوقي: بغض النظر عن السبب ولكن ما ننظر إليه الآن هو النتيجة، نحن نعلم حاليًا مثلًا أنه خلال شهر أكتوبر سوف تتم زيادة أسعار المحروقات من جديد، وفي يوليو المقبل سيتم رفع أسعار الكهرباء، وهذا أمور نحن نعلمها.

رضوى إبراهيم: ياسمين سوف تتحدث في ملف الدعم.

ياسمين منير: لدي سؤال مرتبط بهذه النوعية من الإصلاحات هل تعتقدين أن فاتورة الدعم ما زالت تمثل المشكلة الأكبر في الموازنة العامة للدولة؟ أم يمكن حل مشاكل أخرى أصبحت ذات أولوية أكثر من فاتورة الدعم لنترك المواطن يرتاح قليلا لفترة أطول؟

ريهام الدسوقي: المشكلة ليست في مسألة هل سنرفع البنزين والسولار أم لا أو أن فاتورة الدعم تشكل جزءًا كبيرًا من الموازنة، فهي لم تعد جزءًا كبيرًا من الموازنة، ولكنها للأسف لها بُعدان الأول أن هذه الإصلاحات تأتي ضمن منظومة إعادة هيكلة الإنفاق ليكون دعم الدولة والحماية الاجتماعية موجهًا، وبالتالي سيتم إلغاء الدعم على الكهرباء والمحروقات والمياه مستقبلًا، مع القبول بتحريك أسعار الأدوية، وذلك في سبيل التركيز على الأمور التي تخص الخدمة الاجتماعية مثل التعليم الأساسي والخدمات الصحية الأساسية، ومشروعات البنية التحتية التي لا يستطيع القطاع الخاص الدخول فيها، أي التركيز على الخدمات والمشروعات التي تقع على عاتق الدولة ولا يمكن للقطاع الخاص الدخول فيها بشكل عام.

هذه الإصلاحات لا بد أن تستمر، وعقب انتهاء مدة برنامج الصندوق في 2026 واقتصار دوره على تقديم استشارات وخدمات الدعم الفني، ما يتعين على الحكومة والدولة المصرية هو اختيار التوقيت المناسب لاتخاذ وتنفيذ القرارات، ولكن هذا ليس معناه إبطاء الإصلاحات لأننا أصبحنا متأخرين جدًا جدًا.

ياسمين منير: نحن نتحدث عن الجزئية المرتبطة بالدعم لأنه كلما تم تحريك أي سعر فإنه يصب مرة أخرى في التضخم والفائدة وغيرها، فهذه دائرة مرتبطة ببعضها البعض.

ريهام الدسوقي: المشكلة هنا تكمن في عدم وضوح رؤية محددة وتوقيتات معروفة للانتهاء من تنفيذ تلك الإصلاحات، وكمواطن أو كمستثمر من حقي أن أعرف متى سينتهي هذا الطريق التي تسير فيه الحكومة، وهذا أمر منطقي.

وأقول لك إن هذا لن يؤثر سلبًا على التضخم، لأننا إذا ما علمنا المعادلة التي بناء عليها يمكن التوقع بنسبة زيادة الأسعار بعد الـ 6 أشهر القادمة، وأنه سيتم زيادة أسعار البنزين بنسبة كذا على سبيل المثال، فإن المستثمر سيضع ذلك في الحسبان من أجل الحفاظ على المستهلكين والحصة السوقية له، فلا يمكن إخفاء الأمر عن المصنعين والتجار لعدم زيادة أسعار منتجاتهم ثم مفاجأتهم بزيادة في التكلفة بعد 6 أشهر إذ سيضطرون لرفع أسعارهم.

أيضًا في الوقت نفسه معرفة توقيت تنفيذ الإجراءات من شأنه تهيئة المواطن للأمر وأنه ستكون هناك حماية بأشكال مختلفة قادمة، ليضع في حسبانه ذلك من أجل إدارة شؤون حياته بعيدًا عن عنصر المفاجأة، الذي لا يجعل المواطن يستطيع إدارة ميزانية أسرته، وفي الوقت نفسه المستثمر أيضًا الذي يضع تصوره ومستهدفاته على أرقام معينة ثم يتفاجأ بزيادات جديدة في الأسعار، ولذلك فإن الإصلاحات لا بد من استكمالها والتفكير في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالجوانب التشغيلية كتخفيض الجمارك وأن لا يقتصر الأمر على الإصلاحات الخاصة بالاقتصاد الكلي.

وسوف نعطي مثالًا على ذلك في مسألة الواردات، 75% من واردات مصر إما سلع وسيطة أو مبدئية، وجزء كبير منها يصب في التصنيع بغرض التصدير، وبالتالي من الممكن تخفيض الجمارك على العناصر التي تدخل في أي عملية إنتاجية سوف يتم تصديرها فيما بعد، وهذا الإجراء سيؤثر على حصيلة الجمارك وهنا سنعود إلى النقطة التي تحدثنا عنها في البداية هل هدفنا هو استثمار وتشغيل أم زيادة الحصيلة!

فمن الممكن تعويض هذه الحصيلة إذا تمت زيادة الاستثمارات، ولكن بهذا الإجراء نعطي دفعة للمصدرين والمصنعين المحليين ونلغي الحماية التي لا يجب أن تكون موجودة، وتجعل السوق تعاني من غياب روح المنافسة التي لا بد من وجودها،

ريهام الدسوقي: السياحة والقطاعات الخدمية الأكثر نموًا في السنوات الأخيرة ويجب التركيز والرهان عليها

90% من مشروعات القطاع الخاص صغيرة ومتوسطة الحجم

ضرورة التركيز على الصناعات المغذية وإنتاج السلع الوسيطة في ظل وجود العمالة المدربة

قانون الاستثمار يتمتع بحوافز كثيرة بعضها غير مفعل ونحتاج إلى الاستفادة منها

الرخصة الذهبية عنصر جاذب للاستثمار عبر إسراع وإنجاز عملية الموافقات

التصنيع الغذائي والزراعي يمكن الرهان عليهما

ريهام الدسوقي: ضرورة توفير وزارة الاستثمار المعلومات المرتبطة بأهداف التوطين وإتاحة خريطة الأراضي المؤهلة للتسهيل على مستثمري الصناعات الصغيرة والمتوسطة

نيفين الطاهري: كنا في احتياج إلى صندوق النقد حتى يعطينا تأشيرة القدرة على الاقتراض الخارجي

المجموعة الاقتصادية الحالية تعمل على الخروج باقتصاد قوي في نهاية برنامج الصندوق أواخر 2026

يجب على الحكومة ترك اللجان الاستشارية العمل بحرية كاملة وتسهيل تنفيذ مطالبها

نمتلك خبرات عديدة في اللجان يمكن الاستفادة منها و«قلبها على بلدها»

QALAA HOLDINGS القلعة
ORASCOM CONSTRUCTION
Zilla Capital
OLA
DISRUPTECH
fawry
AYADY FOR INVESTMENT & DEVELOPMENT
POLARIS PARKS
ASPIRE HOLDING
finance Investment Group
EFG Holding

والبقاء هنا لمن يصلح وليس للأقوى.

لكن طالما استمرت حماية السوق بوضع غير صحيح فإن المستثمرين لن يسعوا إلى المنافسة والمساهمة في التصدير وزيادة الإنتاج وسيستمر الوضع كما هو عليه.

رضوى إبراهيم: أستاذ طارق تفضل.

طارق متولي: هذه النقطة هامة جدًا، دور الحكومة ليس تمرير الأسعار للمواطنين فقط ولكن أين دورها في القيام بهذا الإجراء ضد المواطن، وهناك أمر آخر اليوم الحكومة فكرت في توفير 55 مليار جنيه من رفع الدعم فهل فكرت في بدائل أخرى بعيدًا عن البنزين توفر ذات المبلغ؟ هذا سؤال والسؤال الثاني ما حجم تأثير هذه المليارات على باقي بنود الموازنة العامة للدولة؟ ولذلك دائمًا القرار يتم اتخاذه بسهولة من خلال تحميل المواطن الأعباء، لكن يجب علينا قبل اتخاذ قرار برفع الأسعار على المواطنين أن تقوم الحكومة بخفض نفقات الإدارات والجهات الحكومية أولًا.. هل سمعنا عن أي إدارة قامت بخفض نفقاتها؟

ياسمين منير: المفترض أنه تم الإعلان عن ذلك.

طارق متولي: نريد أن نشاهد ونعرف هذه الأرقام الخاصة بخفض النفقات بشكل محدد، وكما رفعت الحكومة على المواطن البنزين بنسبة 20 و30% نريد أن نرى خفض للنفقات الحكومية ولو بنسبة 10% فقط.

من الممكن أن نقترح على الحكومة ونحن في حوارنا هنا العديد من البنود التي يمكن من خلالها توفير الـ 55 مليار جنيه الخاصة بدعم الوقود وتأثيرها على التضخم، ويجب أن نلاحظ هنا أننا عندما نرفع أسعار البنزين والوقود فإن التضخم سيرتفع لأننا هنا في دائرة مترابطة، وإذا كنا نريد تيسير السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة فإنه قد يتم تأجيلها، وكل 1% تخفيض في الفائدة يوفر للدولة 50 مليار جنيه.

معدل التضخم الناتج عن رفع أسعار البنزين والسولار وتأثيره على الاقتصاد الكلي وموازنة الدولة يفوق الـ 55 مليار جنيه، نحن لسنا ضد هذه القرارات ومع تحرير الأسعار والاقتصاد الحر، لكن قبل الوصول إلى هذه الخطوة من المفترض تنفيذ أمور عديدة قبلها ومعرفة تأثيرها على الموازنة، لأننا مثلًا مع زيادة أسعار الوقود فإن التضخم سيرتفع 3 إلى 4% وهذه النسبة ستؤثر على الموازنة، ولذلك يجب معرفة الأثر المترتب على هذه القرارات على الموازنة العامة للدولة وسعر الصرف وغيرها من الأمور، وبالتالي من الممكن أن تجد الحكومة نفسها في النهاية تكلفت أموالًا بشكل مباشر وغير مباشر أكثر من الـ 55 مليار جنيه التي سيتم تحصيلها من المواطنين نتيجة قرار رفع أسعار البنزين.

ريهام الدسوقي: أود أن أشير إلى نقطة هامة هنا، وهي أن المسألة ليست توفير حصيلة فقط من رفع الدعم وإنما هناك تشابكات أثبتت أنها غير مجدية اقتصاديًا ولها ضرر على المدى القصير والطويل، ولذلك لا بد من تفكيك تشابكات ملف الدعم.

طارق متولي: نعم، ولذلك هنا تكمن أهمية اختيار توقيت فك التشابكات، الآن نحن انتظرنا فترة طويلة حتى ينخفض التضخم إلى 13%، وهو الأمر الذي كان من الممكن أن يعطي الحكومة دفعة قوية للتحرك بسرعة في خفض سعر الفائدة والتي من الممكن أن توفر للحكومة نفقات كبيرة عبر عبء خدمة الدين، فأنا مع تحرير سعر كل الخدمات التي تقدم للمواطن، لكن في الوقت نفسه لدينا جانب اجتماعي يجب مراعاته.

ريهام الدسوقي: هناك سيناريو آخر يمكن من خلاله عدم زيادة التضخم، ولكن يجب التفكير خارج الصندوق ونتساءل لماذا يزيد التضخم في الوضع الحالي؟ لأن المنتجين يضطرون إلى رفع الأسعار لتغطية التكلفة التي زادت عليهم، ولكن لو قاموا بزيادة الإنتاج ما يقلل من تكاليفه فإن لن يضطر لرفع أسعار المنتجات ولن يتأثر التضخم.

طارق متولي: هذه هي النقطة التي نتحدث فيها ويجب على الحكومة القيام بها من خلال تخفيض الضرائب على السلع الوسيطة التي تدخل في التصنيع.

ريهام الدسوقي: وهذا ما قصدته عندما تحدثت عن تخفيض الجمارك.

رضوى إبراهيم: تهيئة بيئة الاستثمار وتسريع إجراءات الاستثمار

طارق متولي: مشكلة الميزان التجاري لمصر ليست في الاستيراد والواردات وإنما في حجم التصدير

صادرات فيتنام 101 مليار دولار.. بينما تصدر مصر بنحو 40 مليار دولار فقط

نأمل حدوث طفرة في الصادرات المصرية تساعد في الوصول إلى مستهدف 160 مليار دولار بحلول 2030

الاقتصاد المصري يعاني من مشكلة في الديون ولكن المشكلة الأكبر في إدارة أصول الدولة

العائد على أصول الدولة 1% وهذا غير مقبول

نحتاج إلى التوقف عن طلب مساعدات مالية من صندوق النقد وأن يقوم الاقتصاد بنفسه بعيدًا عنه

هو الحل الحقيقي لمعظم مشاكل الاقتصاد المصري.. أود الانتقال إلى جزء التمويل الذي يعتبر أساس الخبرة العملية الطويلة للأستاذ طارق متولي، شكلت الحكومة لجان استشارية في تخصصات عديدة هل ترى أنه كان من المهم وجود لجنة خاصة بالتمويل ضمن هذه اللجان؟

طارق متولي: ما المقصود بالتمويل هنا تمويل الدولة أم ماذا؟

رضوى إبراهيم: تمويل كل ما يخص الاستثمار في مصر سواء استثمار حكومي أو قطاع خاص والأولوية هنا للقطاع الخاص لأن هذه اللجان تم تشكيلها بهدف تحريك استثمارات القطاع الخاص.

طارق متولي: نحن نتحدث كثيرًا عن سعر الفائدة، وسعر الفائدة سواء أكان يتعلق بشق التمويل أو بالمشروع ليس هو المحرك الرئيسي، لكنه مهم.

التمويل له طرق كثيرة ومتعددة جدًا في مصر سواء على مستوى القطاع الخاص أو مستوى الدولة، لو نظرنا على مستوى الدولة اليوم يأتي التمويل من إيرادات الضرائب أو..

رضوى إبراهيم: سأتيح لحضرتك الفرصة لتقديم التوصيات التي تخص التمويل لكل اللجان الاستشارية، لكن أريد الاستفسار في البداية هل كان ملف التمويل يستدعي أو كان من المهم أن تشكل له لجنة متخصصة أم لا؟

طارق متولي: طبعًا، المال هو عصب الحياة، لا يوجد أي فكرة يمكن طرحها ونحن جالسون هنا الآن، أيًا كانت هذه الفكرة، إلا وكانت بحاجة إلى التمويل؛ فالتمويل هو الأساس.

رضوى إبراهيم: إذا كان التمويل يحتاج إلى لجنة متخصصة.. دعنا نفترض أن هناك لجنة للتمويل، أو أن الحكومة رأت هذا اللقاء وقررت تشكيل لجنة لهذا الملف، ما هي توصياتك لهذه اللجنة؟

طارق متولي: لا بد أن يسبق هذه التوصيات أن أعرف ماذا سأمول ولمن ثم كيف؟.. فإذا كان التمويل موجهًا للشركات فله شكل، وكذلك تمويل المؤسسات له شكل، وتمويل الدولة له شكل.

أحمد رضوان: ماذا لو أردنا القول إنها لجنة لتسهيل وتنويع أدوات التمويل؟

طارق متولي: إذا تكونت لجنة لأدوات التمويل وتسهيل الإجراءات للمستثمرين، وهذا يكون عنوانًا واضحًا.

أحمد رضوان: بالضبط.

طارق متولي: إن المستثمرين اليوم يريدون من أجل التمويل شيئين، ودعنا نتحدث بصراحة، فقد كنت من المعارضين لبعض الممارسات عندما كنت في القطاع المصرفي خلال فترة المبادرات التي أطلقت لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهذه أموال أُهدرت، نحو 200 مليار جنيه للأسف الشديد، وبعدها بعامين تعرض نحو 18 أو 20 بنكًا لجزاءات – penalty – لأنهم أساءوا استخدام هذه الأموال.

الذي أريد الوصول له أن المبادرات التمويلية في حد ذاتها جيدة للغاية، لكن لا بد من وضع شروط كي تصل للهدف الرئيسي منها.

وعندما نتحدث اليوم عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا بد أن أدعم هذا القطاع بأكبر قوة ممكنة، فهذا القطاع هو المحرك في كل دول العالم.. وبالتالي كيف نقدم له تمويلًا رخيصًا؟ والأهم من كونه رخيصًا أن يكون سهلًا ودون تعقيدات.

فاليوم لا يجوز أن أطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة نفس الذي أطلبه من الشركات الكبيرة، لا سيما أنها ليس لديها محاسب قانوني أو غير ذلك من الإمكانيات.

فالقصة بسيطة للغاية، وأرى أن التمويل الصغير والمتوسط ومتناهي الصغر يجب أن يكون أغلبه خارج البنوك، بحيث يقوم به كيانات أكفأ وأسرع وأقل قيودًا من البنوك.

سنجد معظم الجمعيات –مثل الشبان المسلمين، وجمعية الأقباط، وجمعيات كثيرة موجودة في الأسواق– ناجحة للغاية، و نسبة الديون المتعثرة NPL قليلة جدًا، نتيجة أن حركتها أسرع، كما أن القيود المفروضة عليها أقل كمؤسسة مالية كبيرة

طارق متولي: يجب أن يكون برنامج مصر الحالي مع صندوق النقد هو الأخير وعدم اللجوء إليه مرة أخرى لمدة 10 سنوات القادمة

ريهام الدسوقي: يجب تطبيق بعض الإصلاحات المتعلقة ببيئة العمل والاستثمار والجوانب الإجرائية بشكل سريع

فاتورة الدعم لا تشكل جزءًا كبيرًا في الموازنة.. وإلغاء الدعم يأتي ضمن إعادة هيكلة الإنفاق لتكون الحماية الاجتماعية موجهة

دعم الدولة يجب أن يركز على الخدمة الاجتماعية كالتعليم الأساسي والرعاية الصحية بجانب المشروعات التي لا يمكن للقطاع الخاص الدخول فيها

من حق المواطن والمستثمر أن يعرفا متى سينتهي طريق الإصلاحات الاقتصادية وتجنب عنصر المفاجأة

تطبق قيودًا على الائتمان بشكل عام.

أقصد هنا أننا يجب أن نفكر في أدوات تمويل مستدامة لهذا القطاع بطريقة مبسطة جدًا وسهلة جدًا، وبأقل إجراءات ممكنة، وهذا من شأنه إحداث نقلة للبلاد، ولا بد مثلما يقال توجيه كل الموارد، وكل المجهودات التي يتم بذلها اليوم لكيفية تمويل هذه الشركات والوصول إليهم.

وهنا يجدر الحديث عن أمرين، فمن يعمل في هذا النوع من النشاط، وكثيرون يعملون به حاليًا، يدرك أنه مربح للغاية، كما أن نسبة الديون المعدومة والمتعثرة NPL قليلة جدًا عكس ما يعتقد الناس؛ فبالتالي لديك مساحة اليوم لتحقيق أرباح، ومساحة أيضًا لمساعدة الدولة.

لكن السؤال هنا هو كيف تحصل التشابكات التي تمكن من الوصول لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فالمستهدف الوصول إليهم ليسوا في القاهرة فقط أو الإسكندرية، هذه الصناعات منتشرة على مستوى مصر كلها.

أحمد رضوان: بخلاف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. ما هي القطاعات المستهدفة الأخرى التي تحتاج إلى تسهيل وتنويع في أدوات التمويل، كالصادرات على سبيل المثال؟

طارق متولي: كل قطاعات الدولة تحتاج إلى تمويل بلا استثناء، فمثلًا عندما ننظر لقطاع مثل السياحة؛ فقد جاءت فترة طويلة نتيجة الأحداث التي شهدها قطاع السياحة، توقفت بعض البنوك عن منح التمويل، وهذا طبيعي لأنه لا يوجد موارد، وتدخلت الدولة.

أحمد رضوان: والآن يوجد مبادرات لهذا القطاع.

طارق متولي: بالفعل، تدخلت الدولة بمبادرات وأجلت ورحلت بعض الأقساط وغيرها من الأمور، وأرى أن هذا القطاع لا بد أن توليه الدولة اهتمامًا خاصًا، لأنه كما قلنا إن السياحة والخدمات تمتلك الدولة فيهما ميزة نسبية، ربما لا يوجد لدينا ميزة نسبية كبيرة ببعض الصناعات، لكن مصر تمتلك سياحة على مدار 12 شهرًا، وهذه ميزة لا توجد في أي مكان بالعالم.

بالتالي تحتاج السياحة إلى مبادرات تمويل لتحقيق أهداف معينة، وليس التمويل من أجل التمويل.

أحمد رضوان: التمويل مرتبط بهدف معين.

طارق متولي: بالفعل، التمويل مرتبط بهدف معين، وبخطة الدولة اليوم للوصول لهدف 100 مليون سائح، بالتالي يجب توجيه جزء من التمويل لإنشاءات القطاع، وجزء لتحديث المنشآت الفندقية وهكذا، بجانب أهمية معرفة كيفية الاستفادة من التمويل، ولا بد أن تكون العملية ذات منفعة متبادلة Win -Win، أي إن الدولة ستوفر تمويلات رخيصة، وعندما يأتي الدولار فلا يُعلم أين ستضعه تلك المؤسسات السياحية؟!

أحمد رضوان: وما هي القطاعات الأخرى بخلاف السياحة؟

طارق متولي: الخدمات، وأرى أن الخدمات البحرية تعد من أفضل القطاعات في مصر لو عملنا على تطويرها، وقد تحدثت معك عن الكابلات البحرية، وأننا نستطيع تحقيق نتائج جيدة جدًا بهذا المجال.

كذلك المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، فقد تم العمل عليها منذ سنوات كثيرة، وبالفعل الأشخاص القائمون عليها الآن جيدون، والأوضاع تتحسن، لكن هل هذا هو الأمل؟

رضوى إبراهيم: بخلاف المبادرات، هل ترى أن القطاع المصرفي يقوم بدوره في تمويل القطاع الخاص، أم أن الانشغال بتمويل الحكومة يؤثر على دوره؟

طارق متولي: لا أريد أن أكون مدافعًا عن القطاع المصرفي.

رضوى إبراهيم: نحن لا نريد الهجوم أو الدفاع.. نريد فقط التعرف على رؤيتك؟

طارق متولي: السؤال من يخلق الفرصة.. البنك أم القطاع الخاص؟ البنك يستقبل العميل الذي يحتاج للتمويل، هل يوجد عميل يحتاج تمويلًا ولديه دراسة جدوى - feasibility study – سليمة ولا يتم تمويله؟ نحن نسعى وراء العملاء لأن هذه وظيفتنا.

ياسمين منير: لكن هناك قيودًا للتمويل بالقطاع المصرفي، أعتقد كثيرة لدرجة تعطل بعض

QALAA HOLDINGS القلعة
ORASCOM CONSTRUCTION
Zilla Capital
OTA
DISRUPTECH
fawry
AYADY FOR INVESTMENT & DEVELOPMENT
POLARIS PARKS
ASPIRE HOLDING اسبير كابيتل القابضة للاستثمارات المالية
finance Investment Group
EFG Holding

المشروعات جزئيًا.

طارق متولي: أتحفظ على كلمة قيود، فالبنك دوره الأساسي ينقسم إلى شقين، هما توفير الائتمان، والحصول على الودائع، ولا يوجد شيء آخر، فأنا من مصلحتي – كبنك– توفير تمويلات.

يمكن ما ترين أنه قيود يمثل شروطًا وضوابط لمنح التمويل، فالائتمان يتضمن شروطًا وقواعد ودراسات، على سبيل المثال، من الممكن أن يقدم المستثمر دراسة ليست منضبطة أو دقيقة، أو أن العميل ليس لديه خبرات معينة بخصوص المشروع الذي يريد أن يحصل على التمويل لأجله.

رضوى إبراهيم: لكن الضوابط الخاصة بالتركز في قطاعات معينة، أو الحد المسموح به لكيان معين، تكون في بعض الوقت تحديًا مستقلًا، بخلاف تحدي سعر الفائدة، أو التوافق مع شروط منح الائتمان.

طارق متولي: أتفق معك، لكن هذا يحدث عندما يكون هناك نقص في السيولة، أنا أتحدث اليوم عن قطاع نسبة توظيف التمويلات فيه لا تتعدى 50%، ما يعني أن القطاع المصرفي به أموال بالفعل.

لكن التركز يعنى أن هناك مبالغ محدودة ويتم توجيهها بتركز، وبالتالي هذا لا يجوز، بل يجب توزيعها، لكن القطاع المصرفي يوجد به 50% سيولة بالفعل لا يعرف كيف يوظفها.

الفكرة ليست متعلقة بالتمويل، ولكن في خلق بيئة الاستثمار التي تساعد على التمويل. التمويل لا يعني أن البنك سينادي لمنح أموال لأي شخص يطلبها، ولكن لا بد أن يكون هناك مستثمر لتنفيذ تلك الخطوة.

وبالتالي سنعود مرة أخرى لنفس القصة، وهي: الاستثمار، فهو البداية لكل شيء، ومصر لديها ميزة ليست موجودة في بلدان المنطقة حولها، وهي أن 50% من الأموال جاهزة للاستثمار الفوري، وهذه ميزة كبيرة للغاية.

هناك بنوك في تركيا وصلت نسبة الاقتراض للودائع بها إلى 130%، أي إن هذه البنوك تقترض 30% لكي تقرضها مرة أخرى للعملاء، أما القطاع المصرفي لدينا في مصر يمتلك مساحة تمويلات بنسبة 50% يمكن توظيفها، وهي نسبة كبيرة جدًا.

بالتالي المشكلة ليست في التمويل ولكن في الاستثمار.. يجب فتح نوافذ للاستثمار وتهيئة المجتمع للاستثمار، وتسهيل الإجراءات وتقديم التسهيلات، وعندما نجد أن لدينا عملاء كثيرين يريدون الاستثمار، والبنوك لا توفر لهم التمويل؛ يمكننا القول حينها أن هناك مشكلة.

رضوى إبراهيم: أعتقد أننا أوفينا الحديث عن جزئية التمويلات.

ريهام الدسوقي: يجب الإشارة هنا إلى أن فكرة التمويل ليست فقط هي حصول العميل على الأموال من البنك؛ لأن هنا يجب العودة لفكرة مواءمة نوعية العميل مع نوعية التمويل، وهذه قصة أخرى.

النقطة المهمة أيضًا هي استخدام أدوات تمويل مختلفة، فمثلًا فيما يتعلق بنشاط التأجير التمويلي، فلا يجب على الشركات اليوم خاصة لو كانت شركة صغيرة أن تشتري معدة أو آلة معينة، فمن الممكن أن تتجه للتأجير التمويلي.

كما أن هناك أشخاصًا كثيرين لا يفهمون مسألة التخصيم، وكذلك التوريق، فكل هذه الأدوات للتمويل، لكن القطاع الخاص الصغير أو الأساسي والمتمثل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة SME's، لا يدرك كيفية استخدام هذه الأدوات، رغم أنها توفر لهم سيولة بدلًا من الحصول على قرض بفائدة 30% خلال الفترة الراهنة.

رضوى إبراهيم: لكن من يتيح هذه الأدوات التمويلية يشتكي أيضًا من ارتفاع سعر الفائدة.

ريهام الدسوقي: يمكنهم الاستفادة من المبادرات، فاليوم يوجد مبادرات بسعر فائدة يدور حول 15 – 16%، لو الشركات تعلم كيفية استخدامها يمكنها الاستفادة منها، وبالتالي المسألة تتعلق بتعليم وتوجيه وتوعية المستثمر، وكذلك توجيه وتوعية مقدم الخدمة التمويلية، فيما يتعلق بكيفية التعامل مع طبيعة المستثمر، فهناك شق لا يتعلق فقط بالتمويل.

ياسمين منير: تقصدين تأهيل الكيانات الاستثمارية كي تستطيع التعامل مع أي مؤسسة أو أداة للتمويل؟

ريهام الدسوقي: بالضبط

أحمد رضوان: أستاذة ريهام، نريد أن نختتم هذا الصالون بتوقعاتك الخاصة بالاقتصاد الكلي خلال الفترة المقبلة، على صعيد المؤشرات الرئيسية كالنمو والتضخم والبطالة، وكذلك السعر المتوقع للفائدة والمدى المرجح له؟

ريهام الدسوقي: قبل الحديث عن التوقعات، لا بد من تقديم توصيات للجنة، لا سيما أن الكثيرين يعولون عليها لتقديم أفكار أسميها «خارج الصندوق»، كي لا يكون الإصلاح «جافًا»، بل يُوضع في بيئة تناسب البيئة الاجتماعية الموجودة لدينا.

على سبيل المثال، علينا اليوم العمل على توعية المواطنين وكذلك توعية مسؤولي الدولة لتقريب الفكر، فالدولة اليوم عندما تنفق، تأتي غالبية الإنفاق الحكومي من الضرائب، وبالتالي هذه هي أموال المواطنين ومكتسباتهم ويجب الحفاظ عليها، وتعود عليك –كمواطن– في شكل خدمات.

وبالتالي يجب أن ننشر هذا المفهوم، لأنه أصبح هناك انفصال لدى الكثيرين خاصة في الأجيال الجديدة، ما بين فكرة ما هو دوره كمواطن وما هو حق الدولة عليه، وما هي واجباته؟

فالحماية التي يجب أن تقدمها الدولة في التعليم والصحة وخلافه، يجب على هذه اللجنة أن تأتي بحلول جديدة، قد يكون المسؤولون الحكوميون لم يسعفهم الوقت للتفكير فيها.

مثال، نحتاج اليوم إلى توفير أبنية تعليمية مناسبة للطلاب، ونفس الأمر على صعيد المستشفيات، هل من الممكن عمل إعفاء ضريبي لهذه القطاعات؟ وفي حال عدم الرغبة في تقديم إعفاءات ضريبية، لماذا لا أقدم الأرض دون مقابل على سبيل المثال؟ أو جذب القطاع الخاص، وليس بشرط أن يتم ذلك عبر جذب شركات عالمية.

فنحن مشكلتنا مثلًا في العيادات والخدمات الطبية المتوسطة، ويمكن إدخال القطاع الخاص لتقديم هذه الخدمات الصحية بأسعار معقولة وخدمات متوسطة المستوى، لأن اليوم ليست كل الأماكن تقوم بالعمليات الجراحية، ولكن تقدم خدمات طبية عادية.

بالتالي يجب النظر في كيفية حماية المواطن، بجانب تنمية الوعي والإحساس بالمسؤولية المجتمعية وبالحقوق المجتمعية عند مسؤولي الحكومة والمواطنين، فهذا يعد من الأمور المهمة جدًا.

كذلك تغيير العملة، من الممكن أن نطلب اليوم أن يتم تغيير العملة، فهذا الأمر من شأنه أن يُخرج كل السيولة الموجودة في الدولة، كما أنها ستجبر المواطنين حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقهم مرة أخرى، أن يتم ذلك من خلال حساب في البنك، وعليه سأكون قد تمكنت من إخراج السيولة، ورصدها، فضلًا عن رقمنة جميع العمليات التي تمت على أساس نقدي، وبالتالي سينعكس ذلك على الناتج، كما سينعكس في الكشف عن موارد لم نكن نراها من قبل.

وهناك انعكاس آخر متمثل في أن تلك السيولة كانت تدخل في القطاع غير الرسمي، وهو ما يعني أن رؤية هذا الكم من السيولة، وجميع الحسابات المتعلقة بها، من شأنها إتاحة القدرة على تقدير الاقتصاد بحجمه الحقيقي، وإدخال كل الأنشطة التي كانت تعمل بالقطاع غير الرسمي، إلى القطاع الرسمي.

كل هذه الأفكار التي تتسم بكونها خارج الصندوق، تعد من متطلبات هذه اللجنة بالتحديد.

أما على صعيد التوقعات، فقد كنت أتحدث اليوم مع أحد الزملاء حول التوقعات التي أعدها للسنوات الخمس القادمة، فهي من أصعب 5 سنوات واجهتها خلال عملي على مدار 30 عامًا.

أحمد رضوان: لكنك وضعت توقعات.. أليس كذلك؟

ريهام الدسوقي: نعم، ولكن أود أن أوضح شيئًا.. فيما يتعلق بالتضخم، نحن حاليًا نتحدث عن معدلات تتراوح بين 13% و15% خلال العام القادم، وذلك في المتوسط، سواء سنة ميلادية أو مالية.

أحمد رضوان: مع الأخذ في الاعتبار ما سيشهده الوقود والكهرباء.

ريهام الدسوقي: بالضبط، أود التنويه إلى أنه من الممكن وفقًا لمستويات الزيادة التي قد تشهدها الأسعار خلال عملية إعادة هيكلة الدعم، قد يسفر ذلك عن ارتفاع التضخم بنسبة ما، ومن ثم يتراجع.

وبالتالي فيما يتعلق بتغيير أو تخفيض أسعار الفائدة، من التصريحات الصادرة عن البنك المركزي سابقاً، أستشف أنه لا يرغب في القيام بخفض الفائدة ومن ثم رفعها، ثم خفضها مرة أخرى، ثم رفعها، وهكذا.

واستنادًا على ذلك، إذا كنا على علم بأن هناك زيادة في أسعار كهرباء ستحدث في يوليو، وأن هناك زيادة ستنعكس على الأرقام خلال الفترة المقبلة، نتيجة التحرك الذي شهدته أسعار الوقود، هل سأقوم بتخفيض سعر الفائدة يوم الخميس؟ – اللقاء تم قبل الاجتماع الأخير للجنة السياسات بالبنك المركزي–

كما أود الإشارة إلى أننا نعول على العملة الأجنبية الوافدة من الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة.

أحمد رضوان: الأموال الساخنة - Hot money.

ريهام الدسوقي: وذلك في توقيت يشهد تقلبات في الأسواق الخارجية انعكست علينا بالأسواق الداخلية، وعليه فإن فكرة التخفيض مباشرة أعتقد محل شك.

أحمد رضوان: لا نتحدث عن خفض كبير، ولكن كخطوة تعبر عن إتجاه

طارق متولي: تقصد الآن أم حتى نهاية العام؟

أحمد رضوان: كرسالة.

ريهام الدسوقي: من الممكن التخفيض بنسبة 2%، ولكن هل 2% أو 3% ستحدث فارقًا؟

أحمد رضوان: لن تمثل فارقًا، ولكنها في النهاية..

ريهام الدسوقي: أقصد أننا نعلم أنها ستعود للارتفاع مرة أخرى أو سيتم تثبيتها لفترة.

ياسمين منير: تمثل رسالة في الأساس.

أحمد رضوان: يتم تثبيتها لفترة؟

طارق متولي: ستحدث فارقًا في الدين العام، كل 1% له تأثير في الدين العام.

أحمد رضوان: بالتأكيد، ولكنها تقصد حدوث فرق جوهري.

ريهام الدسوقي: ستشكل فارقًا في الدين العام، ولكني أتحدث عن الشق الخاص بتحفيز بيئة الأعمال، لماذا؟.. لأن بيئة الأعمال من الممكن أن تتأثر حال خفض سعر الفائدة بنسبة ما، ولكن المستثمر يعلم أن هناك عوامل ستسفر عن زيادة التكلفة في مرحلة لاحقة، الأمر الذي يتم احتسابه، وعليه لا يتم اتخاذ قرارات توسعية.

رضوى إبراهيم: أحيانًا سيكولوجية المستثمر تحتاج إلى الرسائل التي تحدث عنها أحمد.

ريهام الدسوقي: من الممكن، سواء هذه المرة أو المرة القادمة.

أحمد رضوان: أو حتى من أجل الأموال الساخنة، حيث إنك لن تقرر القيام بخفض كبير بشكل مفاجئ، فتتسبب في خروجها كلها مرة واحدة.

ريهام الدسوقي: هذا صحيح، واستنادًا على ذلك، وفي ضوء التوجه العام الذي يشير إلى حدوث خفض في النصف الثاني من العام، متى بالتحديد؟ هذا سيعتمد على رؤية البنك المركزي المصري.

أحمد رضوان: ما توقعاتك لمعدل الخفض بأسعار الفائدة حتى نهاية العام؟

ريهام الدسوقي: 5% أو 6% على الأقل.

أحمد رضوان: جيد.

ريهام الدسوقي: سيكون لديه القدرة على القيام بذلك، هناك أرقام كثيرة غير متاحة لنا كباحثين.

أحمد رضوان: بالتأكيد.

ريهام الدسوقي: أو كخبراء اقتصاديين، فهو يرى أجزاء في الاقتصاد، نحن غير قادرين على رؤيتها، فالفكرة أنه على مستوى الإتاحة، هو قادر على الخفض بمعدل كبير، نظرًا لارتفاع سعر الفائدة بشكل كبير، ولكن هل يرغب في القيام بهذا الخفض خلال هذه الفترة، أم لا، هذا ما سيجيب عنه بالأرقام والمتغيرات الداخلية والخارجية.

أما على صعيد النمو، أرى أننا سنظل في مستوى 4% أو 5%، وهو ما قد نتخطاه وصولًا إلى 5.5% أو 6%، وهذا يعتمد على مدى قدرتنا على زيادة الصادرات، وما إذا كنا سنتمكن من زيادة الاستثمارات، أم لا.

ريهام الدسوقي: استمرار الإصلاحات ضروري حتى بعد انتهاء برنامج صندوق النقد في 2026

يتعين على الحكومة والدولة المصرية بعد 2026 اختيار التوقيت المناسب لاتخاذ وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية

مطلوب تخفيض الجمارك على السلع المستوردة الوسيطة أو المبدئية التي تدخل في أي عملية إنتاجية

البقاء في السوق لا بد أن يكون للأفضل وليس الأقوى

وفورات الدعم ليست هدفًا في حد ذاتها ولا بد من تفكيك تشابكات هذا الملف لتجنب تأثيراتها

طارق متولي: الحكومة أمامها العديد من البدائل التي توفر المبالغ المستهدفة من تقليص فاتورة دعم الوقود

طارق متولي: يجب توافر بيانات وأرقام واضحة لترشيد الإنفاق الحكومي للوزارات والهيئات

كل خفض بمقدار 100 نقطة أساس في سعر الفائدة يوفر للدولة 50 مليار جنيه

أؤيد الاقتصاد الحر ولكن يجب مراعاة الجانب الاجتماعي قبل تحرير أسعار الخدمات المقدمة للمواطن

تخفيض الأعباء على السلع الوسيطة التي تدخل في التصنيع.. ضروري

التمويل يحتاج لجنة استشارية متخصصة فهو عصب الحياة وضروري لكل القطاعات

الاقتصاد الكلي يتمتع بفرص جيدة وسيحظى بوضع أفضل

QALAA HOLDINGS القلعة
ORASCOM CONSTRUCTION
Zilla Capital
OTA
DISRUPTECH
fawry
AYADY FOR INVESTMENT & DEVELOPMENT
POLARIS PARKS
ASPIRE HOLDING
finance Investment Group
EFG Holding

طارق متولي: المبادرات التمويلية جيدة لكن تتطلب شروطًا تضمن الوصول للهدف منها

ضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأكبر قوة ممكنة عبر تمويل رخيص وسهل دون تعقيدات

التفكير في أدوات تمويل مستدامة للمشروعات الصغيرة والتأكد من وصولها لكل المحافظات

السياحة تحتاج إلى اهتمام خاص لميزتها التنافسية.. والمبادرات يجب أن ترتبط بأهداف

الخدمات البحرية وفي مقدمتها الكابلات مرشحة لتحقيق نتائج قوية حال تطويرها

نحتاج إلى بيئة استثمار تساعد على وجود كيانات مؤهلة للتمويل

من وجهة نظري، كما ذكرنا خلال حديثنا في الصالون، لا يمكنني الاعتماد على الصفقات الضخمة القليلة، يجب أن نعتمد على الصفقات الصغيرة والمتوسطة الكثيرة، وذلك في قطاعات مختلفة، وأنشطة متنوعة، وهو لن يحدث إلا إذا تم تغيير بيئة الأعمال على مستوى المعاملات والإجراءات، وكذلك على مستوى المعلومات.

أحمد رضوان: شكرًا جزيلًا لحضراتكم، تشرفنا بوجودكم.. هل هناك أي إضافة تودون قولها في ختام اللقاء، أشعر أن كل الأسئلة تقريبًا قد طرحت.

ريهام الدسوقي: اعتقد أننا تطرقنا إلى جميع الجوانب.

طارق متولي: نود أن نختتم حديثنا، بالتأكيد على أن الله في عون كل من يعملون على السياسة المالية والنقدية، حيث إن المتغيرات كثيرة وصعبة بالفعل، وذلك على المستوى الداخلي، وكذلك العالمي، فكمية المتناقضات والمتغيرات أضحت كثيرة للغاية، فضلًا عن كونها تصب في اتجاهات مختلفة بالوقت ذاته عند اتخاذ أي قرار.

على سبيل المثال، إذا تم اتخاذ قرار اليوم بتثبيت سعر الفائدة، يمكنني في الصباح أن أقول لك 5 أو 10 أشياء ضد هذا القرار، وكذلك الأمر إذا تم اتخاذ قرار بتخفيض سعر الفائدة، سأقول لك 5 أو 10 جوانب ضد ذلك القرار، مما يعني أنه لا يوجد قرار صحيح وقرار خاطئ، ولكن الفكرة تكمن في رؤية الصالح العام، أو كما ذكرت الأستاذة ريهام تحديدًا أنه يرى أكثر منا، في ظل رؤيته الأوضح لما سيحدث غدا، فضلًا عن رؤيته لتوقعات الحكومة، من واقع الجلسات التي تجمعه بهم ويعلم من خلالها ما يعتزمون القيام به، إلى جانب رؤية التحركات على المستوى العالمي.

هذا بالإضافة إلى وجود كم كبير من البحوث سواء أمنية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو غيرها، تصب لدى صانع القرار وتكشف عن ملامح المرحلة، فضلًا عن المساعي التي تبذل لجذب استثمارات.

فقد يكون كل ما نقوله غير صحيح، حال وجود خطط لاستقطاب 2 أو 3 صفقات عملاقة تضاهي صفقة رأس الحكمة، الأمر الذي من شأنه إحداث تغييرات كبيرة على مستوى الدولار في مصر، وكذلك تغيير شكل الميزانية في مصر، وأيضًا المديونية، فبالتالي..

رضوى إبراهيم: قد تحسن الوضع، ولكنها لن تغني عما ذكرته الأستاذة ريهام.

طارق متولي: بالطبع.

ريهام الدسوقي: قد تمثل جرعة تنشيطية .

طارق متولي: بالتأكيد الاستدامة تتطلب ما ذكرنا.

رضوى إبراهيم: بالضبط.

طارق متولي: تحقيق استدامة في النمو، وكذلك حتى تحدث استدامة في عدم تعرض الاقتصاد لمشكلة كل 4 أو 5 سنوات، ولكننا نقول إنه من الممكن على المدى القصير، أو أن صانع السياسة النقدية أو المالية قد يكون مُطّلعًا على جوانب لا نراها.

ياسمين منير: بالتأكيد.

طارق متولي: لذا دائمًا نقول، إنهم يرون وفقًا لوجهات نظرهم، أما نحن فنرى الواقع المحيط بنا، ومن واقع خبراتنا، نقوم بتوضيح صورة ربما تكون حقيقية، أو قد يكون قد جانبها الصواب، وهذا ما سيتضح في الأيام القادمة.

ريهام الدسوقي: هل يمكنني أن أختتم حديثي بتعليق؟

أحمد رضوان: بالتأكيد، تفضلي.

ريهام دسوقي: مشاركتنا في هذا الصالون أمر جيد للغاية، لا سيما في ضوء التوصيات التي أسفرت عنها للجان الاستشارية، وأعتقد أنها ستفيد صانعي القرار في الحكومة بشكل عام.

في اعتقادي، التحدي الأساسي الذي يواجهنا حاليًا يكمن في الوقت، حيث إن فكرة الانتظار لحين اكتمال البرنامج الإصلاحي لأمر ما، قد نجد هذا الانتظار كلفنا أكثر مما قد يحدث إذا تحركنا بخطوة أصغر الآن.

أحمد رضوان: أشعر دومًا أننا لا ننتظر شيئًا محددًا، بل ننتظر صرف الشريحة من صندوق النقد، فدائمًا ما أشعر أن الإجراءات تتزامن وتتركز مع بدء الضغوط والمراجعات.

طارق متولي: هذا ما كنا نتحدث عنه.

ريهام الدسوقي: هذا حاليًا، وقد يحدث من شهر إلى شهر، ولكن نحن نتحدث الآن أننا في عام 2025، نحن في مرحلة تتسم بأن الظروف صعبة للغاية، ولكن في الوقت ذاته، أخيرًا وبعد 60 أو 80 عامًا، تمكنا من وضع أنفسنا على طريق الصحيح، وتم اتخاذ قرارات جوهرية صحيحة، وعليه نحن حاليًا موضع الانطلاق.

ريهام الدسوقي: أغلبية الـ SME's لا تدرك كيفية استخدام أدوات التمويل غير المصرفي

لا يمكننا الاعتماد فقط على الصفقات الضخمة القليلة.. والأفضل الصغيرة والمتوسطة الكثيرة

كثيرون يعولون على لجان التواصل مع القطاع الخاص لتقديم أفكار «خارج الصندوق»

وضعنا أنفسنا على طريق السليم باتخاذ قرارات جوهرية صحيحة

جذب القطاع الخاص المحلي لتوفير عيادات وخدمات طبية متوسطة

التوصيات الصادرة عن صالون حابي ستفيد صانعي القرار في الحكومة

النمو سيظل في مستوى بين 4% و5%.. وقد يتخطاه وصولا إلى 5.5% أو 6%

معدلات التضخم ستتراوح بين 13% و15% خلال العام القادم

نتوقع خفض الفائدة بنسبة 5% أو 6% على الأقل خلال العام الجاري

ولكن هذا الانطلاق يتطلب المضي قدمًا بسرعة كبيرة جدًا، واتخاذ قرارات سريعة، وأن نسلك طريقًا مختصرًا، فليس من الضروري، أن نستغرق وقتًا طويلًا في الدراسة، حيث إن هناك أمورًا كثيرة تم دراستها جيدًا، ونحن نعلم ما هو سلبي وإيجابي لهذه الجوانب، ويجب وضع المواطن نصب أعيننا دائمًا.

لذا يتحتم علينا المضي قدمًا، لا سيما أن المستثمر لا ينظر إلينا فقط، ولا يقتصر نظره على منطقتنا، بل ينظر إلى العالم بأسره، وكل الأسواق.

كما أن المستثمر الذي يحذف مصر من حسبانه، يستغرق وقتًا طويلًا للغاية حتى يعود للتفكير في مصر مرة أخرى، والجميع دائمًا ما يكون لديهم انطباع أن مصر تعاني من مشاكل هيكلية، عندما يتم إصلاحها سنعود.

طارق متولي: هذا ما يدعو للخوف، فهذه النقطة هي التي تسير مخاوفنا باستمرار، فنحن دوما نقوم بعمل إصلاحات، وبعدها لا ندري ما يحدث، فبمجرد ما تثمر الإصلاحات عن حل مشاكل سعر الصرف، ويزول الضغط عن الموارد، من ثم نبدأ في التصرف كدولة غنية، وننسى تمامًا ما نحن عليه، وهذا شهدناه في عام 2018، لذا أشير للنقطة التي ذكرتها الأستاذة ريهام الدسوقي.

أحمد رضوان: الفكرة تكمن في أن الأهداف دومًا تكون مرتبطة بهدف مالي.

طارق متولي: من الضروري، أن نكون باستمرار لدينا الرغبة في المواصلة.

ريهام الدسوقي: هدف استكمال الأمر.

طارق متولي: بالطبع علينا الاستكمال والمتابعة، ولكن نرى أنه بعد أن يتم تنفيذ عدة نقاط محددة، نجد احتفاء وتكريمات للمسؤولين، رغم أننا لم نحقق المستهدف بعد.

ما أريد الوصول إليه هو أننا نأمل هذه المرة، وهو ما سيحدث إن شاء الله..

رضوى إبراهيم: الخطط طويلة الأجل تمثل حلا لهذا الأمر.

طارق متولي: أتوقع تحسنًا كبيرًا خلال الفترة القادمة، على مستوى سعر الصرف، وخفض سعر الفائدة، كما أن الاقتصاد الكلي سيكون وضعه أفضل، أتمنى أن نواصل، وألا نقف عند هذه النقطة، كما أؤيد الأستاذة ريهام فيما قالته، نظرًا لأهميته الكبيرة.

ياسمين منير: هذه هي الاستدامة التي نتحدث عنها، من خلال إصلاحات هيكلية مستدامة، وبالتالي..

طارق متولي: نحن نتوقف عندما نشعر أننا حققنا شيئًا من التحسن.

ياسمين منير: حتى نقف على أرض صلبة هذه المرة.

ريهام الدسوقي: وأن يتم عمل الأمور التي يكون لها تأثير إيجابي على المواطنين، لأن في النهاية، المواطنون يشعرون أنهم مستمرون في دفع التكلفة، دون أن يكون هناك مقابل.

أحمد رضوان: نود أن يشعر الجميع أن كلمة إصلاح لها مدلول إيجابي.

طارق متولي: أريدكم أن تتفاءلوا، فهذه الدولة لا تزال لديها قدرات كبيرة للغاية، نأمل أن يُحسن استغلالها خلال الفترة القادمة، وسنرى نتائج جيدة.

يجب دائمًا أن نتحلى بنظرة تفاؤلية، فعلى الرغم من كل الذي مررنا به، نجد أننا لم نتخلف عن قسط واحد، وقد سددنا جميع الالتزامات المستحقة علينا، كما أن السلع الموجودة في الأسواق لا تزال متوفرة بشكل كبير، وهو ما لا ينفي وجود بعض المشاكل على مستوى الأسعار.

يجب أن ننظر دائمًا إلى كوننا اقتصادًا قويًا، يحظى بفرص جيدة، ونحن متفائلون بشكل كبير بالمجموعة الاقتصادية الجديدة خلال الفترة القادمة، حيث نتوقع أن تأخذ البلد إلى مكان آخر، دعونا نتفاءل، ونأمل أن نلتقي مرة أخرى في ظل أوضاع أفضل بكثير.

أحمد رضوان: أشكر حضراتكم، الأستاذة نيفين الطاهري، والأستاذ طارق متولي، والأستاذة ريهام الدسوقي، وزميلتي رضوى إبراهيم، وياسمين منير، وإلى لقاء آخر من صالون حابي.

اللقاء الرابع والعشرون

المشاركون:

نيفين الطاهري
عضو لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب
ومؤسس ورئيس شركة دلتا شيلد للاستثمار

طارق متولي
نائب رئيس بنك بلوم سابقًا

ريهام الدسوقي
استشاري الاقتصاد والاستثمار
ورئيس شركة Bulls Eye للاستشارات الاقتصادية والاستثمارية

أدار اللقاء:

أحمد رضوان
رئيس التحرير والرئيس التنفيذي لجريدة حابي

ياسمين منير
مدير التحرير والشريك المؤسس لجريدة حابي

رضوى إبراهيم
مدير التحرير والشريك المؤسس لجريدة حابي

تصوير فيديو:
بيتر وهبه
أسامة البقري

مونتاج ورؤية إخراجية:
إيهاب عبد المقصود

إدارة المحتوى:
أمنية إبراهيم

أعده للنشر:
شاهندة إبراهيم- باره عريان - حمدى أحمد - يارا الجنايني - سمر السيد

حسن المنياوي.. إلى لقاء

معًا
نبدأ صفحة
جديدة

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسى للتسهيلات الضريبية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلناه ومتابعة مستمرة لاستعادة ثقة الممولين

المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

إجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة.. لإنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية

سأكون بين زملائى وشركائنا من الممولين فى المأموريات والمراكز لتذليل أى عقبات أولًا بأول

كوادر بشرية مؤهلة للدعم الفنى والتواصل الفعَّال مع المجتمع الضريبى.. ميدانيًا وإلكترونيًا

خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة للجميع.. «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»

درسنا سويًا التحديات الضريبية.. وحددنا الأولويات.. وحزمة التيسيرات دخلت حيز التنفيذ

نُطبق الآن حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم الحالى.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»

خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «الرأى المسبق»

يحق لصغار الممولين حتى ٢٠ مليون جنيه سنويًا فى كل الأنشطة الاستفادة من الحوافز والإعفاءات والتيسيرات غير المسبوقة

عدد كبير من الجهات المحايدة يتولى تقييم «التسهيلات الضريبية» على أرض الواقع من منظور الممولين

تناغم المجموعة الوزارية الاقتصادية يدعم توجه الدولة نحو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة

أقول لزملائى من العاملين بالضرائب:

نثق فى قدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

فخورون بحماسكم.. مع بدء هذا المسار المُحفِّز للإصلاح الضريبى

(التفاصيل داخل الملحق)

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

قوانين «التسهيلات الضريبية» صدرت.. والمأموريات والمراكز بدأت التنفيذ على أرض الواقع

كجوك: تخفيف الأعباء والالتزامات عن كل الممولين وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين بيئة الأعمال

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا ملتزمون بتنفيذ التوجيهات الرئاسية بالتطبيق الدقيق والمتابعة المستمرة للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى أصدرها الرئيس عبدالفتاح السيسى، لاستعادة ثقة الممولين، موضحا أن تناغم المجموعة الوزارية الاقتصادية يدعم توجه الدولة نحو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، وأضاف أن المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» على أرض الواقع بحوافز استثنائية، وإجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة، تضمن إنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية، والإسهام فى تحسين بيئة الأعمال.

قال الوزير: «سأكون بين زملائى وشركائنا من الممولين فى المأموريات والمراكز لتذليل أى عقبات أولا بأول، وهناك كوادر بشرية مؤهلة للدعم الفنى والتواصل الفعال مع المجتمع الضريبى، ميدانيًا وإلكترونيًا».

أضاف: نستهدف تقديم خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة لجميع الممولين.. «معا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»، وقد درسنا سويًا التحديات الضريبية، وحددنا الأولويات، ودخلت حزمة التيسيرات حيز التنفيذ، والآن نطبق حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق الملفات القديمة»، وأصبح نظام الفحص بالعينة يشمل كل المراكز الضريبية بدءًا من الموسم الحالى، وأن مقابل التأخير أن يتجاوز أصل الضريبة».

وجه الوزير حديثه لمجتمع الأعمال قائلًا: «خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «الرأى المسبق» بمصلحة الضرائب المصرية، مؤكدا أن توسيع القاعدة الضريبية سيكون بتخفيف الأعباء والالتزامات عن كل الممولين والتكلفة أيضًا والتحفيز على التسجيل دون النظر للماضى «نقطة ومن أول السطر».

أشار كجوك إلى أنه يحق لصغار الممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم ٢٠ مليون جنيه سنويًا فى كل الأنشطة الاستفادة من الحوافز والإعفاءات والتيسيرات غير المسبوقة التى يتضمنها النظام الضريبى المبسط، لافتًا إلى أن هناك عددا كبيرا من الجهات المحايدة يتولى تقييم «التسهيلات الضريبية» على أرض الواقع من منظور الممولين.

وجه الوزير حديثه لزملائه من العاملين بمصلحة الضرائب المصرية، قائلًا: «ثق فى قدراتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين، ونحن فخورون بحماسكم مع بدء هذا المسار المحفّز للإصلاح الضريبى».

قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥
فى شأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

١- المصلحة: مصلحة الضرائب المصرية.

٢- القانون الضريبى: القانون الضريبى على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة أو فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة أو ضريبة الدمغة.

مادة (٢)

لا يجوز أن تتم المحاسبة الضريبية سواء بالنسبة للضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الدمغة أو رسم تنمية الموارد المالية للدولة لغير الممولين بمصلحة الضرائب المصرية عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون، ويعد تاريخ العمل بهذا القانون هو تاريخ بدء مزاولة النشاط حكمًا فى تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

ويشترط لتطبيق حكم الفقرة الأولى من هذه المادة الآتى:

١- تقديم طلب للتسجيل بالنسبة إلى الضريبة على الدخل، وبالنسبة للضريبة على القيمة المضافة وفقًا لحالات وجوب التسجيل المقررة قانونًا، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويجوز لوزير المالية مد هذه المدة لمرة واحدة.

٢- ألا يكون قد اتخذت أية إجراءات فى مواجهة طالب التسجيل من جانب المصلحة قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

٣- أن يتم تقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كافة المنظومات الإلكترونية للمصلحة وفقًا لمراحل الإلزام.

مادة (٣)

للممولين أو المكلفين الذين لم يقدموا بإقراراتهم عن أى فترة من الفترات الضريبية بداية من سنة ٢٠٢٠ وحتى الفترات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الحق فى تقديم هذه الإقرارات، وتشمل هذه الإقرارات جميع النماذج المقررة قانونًا بما فى ذلك المستندات المنصوص عليها فى المادة (١٢) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

وللممولين أو المكلفين الذين تقدموا بإقراراتهم الضريبية عن الفترات الضريبية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة الحق فى تقديم إقرارات ضريبية معدلة حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها بتلك الإقرارات دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة ما بين تقديم الإقرارات الأصلية والإقرارات المعدلة.

ويسرى حكم الفقرة الثانية من هذه المادة على الإقرارات الضريبية المعدلة التى تم تقديمها بعد المواعيد المقررة قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

وفى تطبيق أحكام هذه المادة، لا تسرى العقوبات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه، والجزاءات المالية المقررة بموجب أى قانون ضريبى آخر، بشرط تقديم الإقرارات المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (٤)

للممولين أو المكلفين الذين قامت المصلحة بإجراء فحص للفترات التى عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١ طلب إنهاء المنازعات عن هذه الفترات المنظورة أمام أى مرحلة من مراحل نظر النزاع، وفقًا للآتى:

١ - أداء ضريبة تعادل نسبة (٣٠٪) من الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المقدم من الممول أو المكلف عن كل فترة من الفترات الضريبية محل النزاع دون الإخلال بسداد الضريبة المستحقة بالإقرار.

٢- أداء ضريبة تعادل قيمة الضريبة واجبة الأداء من واقع آخر اتفاق سابق على الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع مضافًا إليها نسبة (١٠٪)، وذلك فى الحالات الآتية:

(أ) عدم تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع.

(ب) تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع بدون ضريبة مستحقة.

(ج) تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع منتهيًا إلى خسائر ضريبية.

ويكون للممول أو المكلف سداد الضريبة المستحقة ومقابل التأخير أو الضريبة الإضافية على أقساط، وفقًا للآتى:

١- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ الإخطار بنموذج السداد.

٢- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (١).

٣- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (٢).

٤- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (٣).

وذلك كله دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية على تلك الأقساط.

مادة (٥)

للممولين أو المكلفين الذين قامت المصلحة بإجراء فحص لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١ على دفاتر وحسابات منتظمة، طلب إنهاء المنازعات عن هذه الفترات، والمنظورة أمام أى مرحلة من مراحل نظر النزاع مقابل التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية، وذلك بشرط قيام الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة كاملًا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة.

مادة (٦)

يلتزم الممولون أو المكلفون الراغبون فى الاستفادة من أحكام المادتين (٤، ٥) من هذا القانون بتقديم طلب إلى المصلحة لإنهاء المنازعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، يتضمن اسم الممول أو المكلف، ورقم التسجيل ورقم الدعوى أو الطعن، وأنواع الضرائب، وفترات النزاع المطلوب إنهاؤها وفقًا لأحكام هاتين المادتين، وغير ذلك من البيانات اللازمة على النموذج المعد لذلك، وعلى المصلحة أمانة سر لجنة الطعن أو اللجنة الداخلية المنصوص عليها بقانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه بطلب الإنهاء خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تقديم الطلب، ويلتزم قلم كتاب المحكمة أو أمانة سر اللجنة بعرض ذلك الإخطار على رئيس المحكمة أو رئيس اللجنة، بحسب الأحوال، خلال خمسة أيام من تاريخ الاستلام.

ويترتب على الإخطار المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة وقف نظر النزاع بقوة القانون لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من اليوم التالى لانقضاء مدة الخمس أيام المشار إليها.

كما يترتب على إخطار اللجنة أو المحكمة المنظور أمامها النزاع بسداد الضريبة المستحقة طبقًا لأحكام المادتين (٤، ٥) من هذا القانون انتهاء النزاع بقوة القانون.

ويجوز بقرار من وزير المالية مد المدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة لمدة أخرى مماثلة.

مادة (٧)

للأشخاص الطبيعيين الذين قاموا خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بتصرف عقارى، أو تصرف فى أوراق مالية غير مقيدة فى بورصة الأوراق المالية ولا يزالون أنشطة أخرى خاضعة للضريبة على الدخل، طلب المحاسبة عن الضريبة على التصرفات العقارية أو ضريبة الأرباح الرأسمالية على التصرف فى الأوراق المالية المشار إليها المستحقة على هذا التصرف، ويترتب على سداد الضريبة المستحقة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير.

وفى جميع الأحوال، لا يجوز للمصلحة المحاسبة عن التصرفات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة التى مضى على التصرف فيها خمس سنوات.

وللأشخاص الطبيعيين المنصوص عليهم فى الفقرة الأولى من هذه المادة تقديم طلب للمصلحة لإنهاء المنازعة القائمة فى شأن الضريبة على التصرفات العقارية أو الضريبة على الأرباح الرأسمالية على التصرف فى الأوراق المالية غير المقيدة فى البورصة فى أى مرحلة من مراحل نزاع، وذلك على النموذج المعد لذلك مقابل سداد الضريبة المستحقة على التصرف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة، ويترتب على ذلك التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير، وتسرى على ذلك الأحكام المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون.

مادة (٨)

فى جميع الأحوال، لا يترتب على إنهاء المنازعة بين الممول أو المكلف والمصلحة وفقًا لأحكام هذا القانون حق للممول أو المكلف فى استرداد ما سبق سداده.

مادة (٩)

يصدر بتحديد نماذج الطلبات المنصوص عليها فى المواد (٤، ٦، ٧) من هذا القانون قرار من رئيس المصلحة.

مادة (١٠)

يُصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به.

مادة (١١)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ
(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م).
عبد الفتاح السيسى

رسالة طمأنة لغير المسجلين:
«واثقين فيك»

باذ وسجّل فى ضريبة الدخل أو القيمة المضافة قبل ١٢ مايو ٢٠٢٥ «واللى فات مات»

لا محاسبة ضريبية عن الفترات السابقة واعتبار ١٣ فبراير ٢٠٢٥ تاريخ بدء مزاولة النشاط لغير المسجلين

انضم إلينا..وكبّر مشروعك

- قدّم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية المحددة
- سجل فى المنظومات الإلكترونية لمصلحة الضرائب
- التزم بإصدار الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى

آليات مُيسّرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

01
تسوية المنازعات الضريبية الناتجة عن الفحص التقديرى خلال الفترات ما قبل ٢٠٢٠ مقابل أداء نسبة من الضريبة.. وتقسيطها بشكل ربع سنوى لمدة عام دون مقابل تأخير على الأقساط

02
تسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للفترات قبل ٢٠٢٠ مقابل التجاوز عن ١٠٠٪ من غرامة التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية

03
تسوية المنازعات الناتجة عن التصرفات العقارية وأرباح الأسهم غير المقيدة بالبورصة مقابل التجاوز عن ١٠٠٪ من غرامة التأخير

04
التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير لمن يطلب المحاسبة عن التصرفات العقارية أو أرباح الأسهم غير المقيدة بالبورصة خلال السنوات الخمس الماضية

05
مصلحة الضرائب لن تقوم بالمحاسبة عن التصرفات العقارية والأسهم غير المقيدة بعد مضى خمس سنوات على التصرف فيها

- آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح فى المخالفات الضريبية ،التى لا تتعلق بمستحقات ضريبية،
- جواز التصالح فى مخالفات عدم تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة

قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥
بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

الفصل الأول
تعريفات وأحكام عامة

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

١- المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون: المشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى عشرين مليون جنيه التى تطلب الاستفادة من أحكام هذا القانون بها فى ذلك الأنشطة المهنية سواء أكانت مسجلة ضريبيًا فى تاريخ العمل به أم غير مسجلة.

٢- المصلحة: مصلحة الضرائب المصرية.

٣- القانون الضريبى: القانون الضريبى على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة.

مادة (٢)

مع عدم الإخلال بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون الضريبى، يكون تحديد حجم أعمال المشروع الخاضع لأحكام هذا القانون، وفقًا لأى من المعايير الآتية:

١- بيانات آخر ربط ضريبى نهائى للمشروع المسجل لدى المصلحة فى تاريخ العمل بهذا القانون.

٢ - (٥٠٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن خمسمائة ألف جنيه

٣ - (٥٠٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى خمسمائة ألف جنيه ويقل عن مليونى جنيه.

٤- (٧٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه ويقل عن ثلاثة ملايين جنيه.

٥- (٨٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى عشرة ملايين جنيه ولا يجاوز عشرين مليون جنيه.

وحال تجاوز حجم الأعمال السنوى للمشروع عشرين مليون جنيه عن أى سنة خلال مدة خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون نسبة لا تجاوز (٢٠٪) ولمرة واحدة يستمر المشروع فى الاستفادة من هذه الأحكام وفقًا لسعر الضريبة المقرر بالبند رقم (٥) من هذه المادة، فإذا تم تجاوز حجم الأعمال السنوى للمشروع هذه النسبة أو تكرار تحققها خلال المدة المذكورة تنتهى استفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية.

الفصل الثانى
الحوافز الضريبية

مادة (٧)

تعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من رسم تنمية الموارد المالية للدولة وضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التى تقدمها للحصول على التمويل، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

مادة (٨)

تعفى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة على هذه الأرباح.

مادة (٩)

لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة على هذه التوزيعات وفقًا للقانون المنظم للضريبة على الدخل.

مادة (١٠)

تحدد الضريبة على الدخل المستحقة على المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون على النحو الآتى:

١- بيانات آخر ربط ضريبى نهائى للمشروع المسجل لدى المصلحة فى تاريخ العمل بهذا القانون.

٢ - (٥٠٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى خمسمائة ألف جنيه ويقل عن مليونى جنيه.

٣- (٧٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه ويقل عن ثلاثة ملايين جنيه.

٤- (٨٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ثلاثة ملايين جنيه ويقل عن عشرة ملايين جنيه.

٥- (٨٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى عشرة ملايين جنيه ولا يجاوز عشرين مليون جنيه.

ويكون فحص الإقرارات الضريبية للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون بعد مضى خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون، وذلك على مستوى الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة.

مادة (١٣)

تعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من إمساك السجلات والدفاتر والمستندات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه، وعليها الالتزام بالنظم المبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية بناءً على عرض رئيس المصلحة.

الفصل الرابع
أحكام ختامية

مادة (١٤)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به.

مادة (١٥)

تلغى المواد أرقام (٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩) من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

مادة (١٦)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ.

(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م)

عبد الفتاح السيسى

قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥
بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف إلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ مواد جديدة بأرقام (٥مكررًا، ٧٥ مكررًا، ٧٥ مكررًا ١)، نصها الآتى:

مادة (٥ مكررًا)

فى تطبيق أحكام القوانين الضريبية، لا يجوز أن يتجاوز مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية نسبة (١٠٠٪) من أصل الضريبة المستحق عليها مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية.

مادة (٧٥ مكررًا)

يجوز للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القوانين الضريبية التى ليس محلها مستحقات ضريبية مقابل دفع تعويض لا يقل عن نصف الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها فيه ولا يجاوز ضعف هذا الحد وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

ولا يسقط الحق فى التصالح برفع الدعوى الجنائية إذا دفع تعويض يعادل الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز ثلاثة أمثال هذا الحد، وذلك قبل صدور حكم فى الموضوع. فإذا صدر حكم بات جاز له التصالح بتقدير دفع تعويض يعادل أربعة أمثال الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز الحد الأقصى لها.

وفى جميع الأحوال، يكون الدفع إلى خزانة المصلحة أو إلى من يرخص له فى ذلك من الوزير.

مادة (٧٥ مكررًا ١):

للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٣٥) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مقابل سداد ما يلى:

١- تعويض يعادل نسبة (٢,٥٪) من المبالغ التى لم يتم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها.

٢- تعويض يعادل نسبة (٢,٥٪) من المبالغ التى تم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها ولم يتم توريدها

بالإضافة الى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ.
(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م).
عبد الفتاح السيسى

نقطة ومن أول السطر

معًا نبدأ صفحة جديدة

ثقة.. شراكة.. مسانده

20 إجراءً

أول خطوة من «التسهيلات الضريبية» فى مسار الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال

مصلحتك أولاً

01 | نظام ضريبى متكامل ومبسط ومحفز لأى مشروعات أو أنشطة مهنية لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا

02 | وضع حد أقصى لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز أصل الضريبة المستحقة

03 | تشجيع غير المسجلين ضريبيًا على التسجيل وفتح صفحة جديدة دون النظر للماضى

04 | آليات مُيسِّرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

05 | آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح فى المخالفات الضريبية التى لا تتعلق بمستحقات ضريبية

06 | السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات والنماذج الضريبية من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ دون عقوبات أو جزاءات أو غرامات

07 | تسريع وتسهيل إجراءات رد ضريبة القيمة المضافة وزيادة عدد المستفيدين

08 | مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير المعاملات بين «الأشخاص المرتبطة» ليصبح ٣٠ مليون جنيه سنويًا

09 | منظومة متطورة للمقاصة المركزية تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم الحكومية

10 | التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية

11 | تطوير قطاع البحوث الضريبية لضمان توحيد الفتاوى والآراء الصادرة عنه

12 | النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبى ومنح الممولين الوقت الكافى لتجهيزها

13 | وحدة دائمة للرأى المسبق لتوضيح الآثار الضريبية المستقبلية للمستثمرين

14 | تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونيًا للتيسير على شركائنا

15 | تبسيط الإقرارات الضريبية بالاعتماد على البيانات المتاحة بالمنظومات الإلكترونية

16 | إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديًا مرحليًا للأشخاص الاعتبارية والأفراد

17 | توحيد ونشر قواعد وآليات الفحص الضريبى طبقًا للنشاط

18 | جهات محايدة لقياس مدى رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية لضمان التطوير المستدام

19 | تحديث الموقع الإلكترونى لمصلحة الضرائب وبوابة متطورة لشكاوى الممولين

20 | أدلة إرشادية توضح حقوق وواجبات المستثمرين والحوافز والتسهيلات الواردة بالقوانين الضريبية

من هنا.. ننطلق

الوزير.. فى «حالة حوار» ممتدة مع مجتمع الأعمال حول أولويات الإصلاح الضريبى

بلورة رؤية توافقية مشتركة من خلال جلسات الاستماع الضريبى

إبراهيم سرحان:

كل الدعم لتطبيق حزمة «التسهيلات الضريبية» وفقًا لأفضل المعايير التكنولوجية

أكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «إى. فاينانس»، أننا حريصون على تقديم الدعم اللازم لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، وفقًا لأفضل المعايير التكنولوجية، على نحو يسهم فى تحقيق مستهدفات وزارة المالية برؤيتها الجديدة، التى يتبناها أحمد كجوك، وزير المالية، وترتكز على مد جسور الثقة والشراكة والمساندة للمجتمع الضريبى، وتحفيزهم بشتى الطرق الممكنة للتوسع فى أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

أوضح إبراهيم سرحان أننا جاهزون بحلول رقمية متطورة، تدفع مسار التيسير على المجتمع الضريبى، من خلال الإسهام الفعَّال فى رفع كفاءة المنظومة الضريبية، وبناء نظام رقمى متكامل وشامل؛ بما يسهم فى تقديم خدمات ضريبية أسهل وأسرع للممولين.

معًا نبدأ صفحة جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

نظام ضريبى مبسط ومتكامل لأى أنشطة لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا

حوافز وتيسيرات غير مسبوقة فى كل أنواع الضرائب لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية

9 إعفاءات ضريبية

- رسم تنمية الموارد المالية للدولة
- رسوم التوثيق والشهر لكل من:
  - عقود تأسيس الشركات والمنشآت
  - عقود التسهيلات الائتمانية والرهن
  - الضمانات المقررة للحصول على التمويل
- ضريبة الدمغة
- ضريبة الأرباح الرأسمالية
- نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة
- ضريبة توزيعات الأرباح
- ضريبة ورسوم التوثيق والشهر على عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات

ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية.. دون الحاجة لحساب صافى الأرباح

- **%0,4** من الإيرادات التى تقل عن نصف مليون جنيه
- **%0,5** من الإيرادات التى تتراوح بين نصف مليون جنيه حتى أقل من ٢ مليون جنيه
- **%0,75** من الإيرادات التى تتراوح بين مليونى جنيه حتى أقل من ٣ ملايين جنيه
- **%1** من الإيرادات التى تتراوح بين ٣ ملايين جنيه حتى أقل من ١٠ ملايين جنيه
- **%1,5** من الإيرادات التى تتراوح بين ١٠ ملايين جنيه حتى أقل من ٢٠ مليون جنيه

إقرارات إلكترونية

- إقرار سنوى مبسط للضريبة على الدخل.. وآخر لضريبة المرتبات والأجور
- إقرارات ربع سنوية وليست شهرية للقيمة المضافة
- أول فحص ضريبى بعد خمس سنوات.. تأكيدًا لثقتنا فى شركائنا
- نظم مبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات

إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية.. إلكترونيًا

أعلنت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية، وهى نموذج تسوية المنازعات وفقًا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج طلب المحاسبة عن التصرفات العقارية والتصرف فى الأوراق المالية غير المقيدة المنصوص عليها بالمادة ٧ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج إنهاء النزاع وفقًا لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية: www.eta.gov.eg، ويمكن لجميع الممولين ملء هذه النماذج إلكترونيًا بكل سهولة.

أوضحت، أن الإجراءات المطلوبة للاستفادة من هذه التسهيلات تشمل تقديم الطلب إلكترونيًا من خلال موقع مصلحة الضرائب، وقيام المأمورية المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالتنسيق مع مراحل نظر النزاع المختلفة ولحين انتهاء المنازعة.

أكدت، أن قانون إنهاء المنازعات رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤ يأتى فى إطار الجهود المبذولة منذ إطلاق الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية، التى تستهدف سرعة الفصل فى الطعون المنظورة أمام لجان الطعن والمحاكم، مما يسهم فى تقليل مدة النزاعات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وهو ما سيكون له أثر إيجابى فى تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادى.

أضافت أن إنهاء المنازعات الضريبية خطوة مهمة نحو التحول الرقمى الشامل للمنظومة الضريبية؛ حيث تسعى مصلحة الضرائب إلى تعزيز الثقة بين أطراف المجتمع الضريبى، وتوفير حلول فعالة للتحديات التى تواجه النظام الضريبى الإلكترونى، بما يسهم فى تحقيق الشفافية، والحوكمة، وتوحيد معايير التقييم، وهو ما يدعم تطوير المنظومة الضريبية وتحفيز الاستثمار.

أشارت إلى أن القوانين الجديدة استجابت لمطالب المجتمع الضريبى، نظرًا للدور المهم الذى تلعبه فى تخفيض عدد النزاعات المعروضة أمام مراحل نظر المنازعات، وتسريع الوصول إلى حلول توافقية.

دعت الممولين والمسجلين الذين لديهم منازعات ضريبية إلى سرعة تقديم طلبات تسوية المنازعات وفقًا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ فى موعد غايته ١٢ مايو ٢٠٢٥ للمنازعات عن الفترات قبل الأول من يناير ٢٠٢٠ والمبادرة بتقديم طلبات إنهاء المنازعات عن أى فترة وفقًا للقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤ للمنازعات المنظورة أمام لجان الطعن الضريبى أو المحاكم وذلك قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، مؤكدةً أن لجان إنهاء المنازعات مستمرة فى نظر النزاعات الحالية واستقبال الطلبات الجديدة حتى هذا الموعد.

أضافت أن القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ يوفر حلولًا مناسبة لجميع الحالات، سواء الفحص التقديرى أو الدفترى، مع إمكانية تقسيط الضريبة ومقابل التأخير والضريبة الإضافية بالنسبة للحالات التقديرية على ٤ أقساط ربع سنوية، دون التعرض لاحتساب فوائد تأخير على عملية التقسيط.

قالت إنه يتم الرد على كل الاستفسارات والتساؤلات من خلال الخط الساخن ١٦٣٩٥.

«مصلحتك أولًا»

ثقة ومصداقية وشفافية.. من أجل بيئة ضريبية مُحفِّزة للاستثمار

شراكة ويقين وخدمات إلكترونية متطورة للمجتمع الضريبى

هوية بصرية جديدة لمصلحة الضرائب المصرية، تتجسد فى «لوجو» جديد وعودة شعار: «الضرائب.. مصلحتك أولًا».

أكدت رشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن هذا التطوير يأتى متزامنًا مع بدء تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية الأولى، التى تهدف إلى بناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال والممولين، ترتكز على أسس من اليقين، والخدمة المتطورة، وتبسيط الإجراءات، مع تبنى أحدث الحلول التكنولوجية.

يحمل التصميم الجديد لـ«اللوجو» دلالات واضحة تعكس التوجهات والرؤية المستقبلية لوزارة المالية ومصلحة الضرائب.. فاللون الأخضر يرمز إلى الاستمرارية والنمو وهو ما يعكس التزامنا بتوفير بيئة ضريبية داعمة ومُحفزة للاستثمار.. بينما يحمل التمثيل الحديث للهرم دلالة الأسهم المالية، التى ترمز إلى الشراكة واليقين والخدمات المتطورة، فى إشارة واضحة إلى التقدم التكنولوجى والتحول الرقمى الذى تنتهجه الوزارة والمصلحة.

ويجسد اللون الأزرق مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية، التى تعد الركيزة الأساسية فى علاقة مصلحة الضرائب مع الممولين، تحقيقًا للتكامل والشراكة الحقيقية من أجل دعم الاقتصاد الوطنى.

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

أهم 20 سؤالاً حول قوانين «التسهيلات الضريبية»

أسئلة واستفسارات تدور فى أذهان الممولين حول قوانين حزمة «التسهيلات الضريبية».. رصدنا أهم ٢٠ سؤالاً، وأجوبتها، بما يسهم فى نشر الوعى الضريبى.

01 هل تتم المحاسبة الضريبية لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية عن السنوات السابقة؟

لا تتم المحاسبة الضريبية عن الفترات السابقة، ويعتبر تاريخ بدء مزاولة النشاط هو ٢٠٢٥/٢/١٣، حكمًا بالنسبة لقانون الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الدمغة، ورسم التنمية، ولكن يوجد شروط للاستفادة من ذلك.

02 ما شروط الاستفادة من عدم المحاسبة الضريبية لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية؟

١ – تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على الدخل خلال ٣ أشهر من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥.
٢ – تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة خلال ٣ أشهر من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥، وذلك وفقًا لحالات وجوب التسجيل المقررة قانونًا.
٣ – ألا يكون قد اتخذت أى إجراءات من جانب المصلحة فى مواجهة طالب التسجيل قبل تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥.
٤ – أن يقوم مقدم طلب التسجيل بتقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كل المنظومات الإلكترونية وفقًا لمراحل الإلزام.

03 هل يمكن تقديم الإقرارات الضريبية التى لم يتم تقديمها عن الفترات الضريبية السابقة؟

نعم يحق للممولين والمكلفين تقديم كل الإقرارات والمستندات المنصوص عليها بالمادة ١٢ من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، وذلك عن الفترات الضريبية ٢٠٢٠–٢٠٢٤، التى انتهى الموعد الأصلى لتقديمها قبل ٢٠٢٥/٢/١٣ دون توقيع أى عقوبات أو جزاءات مالية بشرط تقديم تلك الإقرارات خلال الفترة من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥ حتى ١٢/ ٨/ ٢٠٢٥.

04 هل يحق تقديم إقرارات ضريبية معدلة عن الفترة السابقة؟

نعم يحق تقديم إقرارات ضريبية معدلة عن الفترات الضريبية ٢٠٢٠–٢٠٢٤ دون احتساب أى غرامات تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة بين تاريخ تقديم الإقرار الأصلى والإقرار المعدل، وذلك حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها فى الإقرارات الأصلية بشرط تقديم تلك الإقرارات خلال الفترة من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥ حتى ١٢/ ٨/ ٢٠٢٥.

05 ما الآليات الجديدة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بالفحص التقديرى؟

تتضمن الآليات الجديدة: تسوية المنازعات القديمة عن السنوات قبل ٢٠٢٠ من خلال أداء ضريبة تعادل ٣٠٪ من ضريبة الإقرار الضريبى المقدم عن سنة المنازعة، إضافة إلى سداد ضريبة الإقرار حال عدم سدادها.

وفى حالة عدم وجود ضريبة بإقرار «سنة المنازعة» أو عدم تقديم إقرار لسنة المنازعة أو كان الإقرار منتهيًا إلى خسائر ضريبية يتم تسوية المنازعة مقابل سداد ضريبة تعادل ٤٠٪، من واقع آخر اتفاق بين المصلحة والممول بالإضافة إلى سداد الضريبة المستحقة وفقًا لآخر اتفاق.

06 هل يجوز تقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية نزاعات الفحص التقديرى؟

نعم يجوز تقسيطها لمدة عام على ٤ أقساط ربع سنوية وذلك دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية على هذا التقسيط.

07 ما الآلية الجديدة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بفحص الدفاتر والحسابات؟

تسوية المنازعات القديمة عن السنوات قبل ٢٠٢٠ من خلال التنازل عن المنازعة وسداد الضريبة المستحقة فى مقابل التجاوز عن ١٠٠٪، من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية.

08 كيف يستفيد الشخص الذى قام بتصرف عقارى أو فى أوراق مالية غير مقيدة من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥؟

لو لم يكن قد تمت محاسبته عن تصرفاته خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ العمل بالقانون، يقدم طلبًا للمحاسبة، ويسدد الضريبة، ولو كان قد تمت محاسبته وعنده منازعة يتنازل عنها ويسدد الضريبة، وفى المقابل يتم التجاوز عن ١٠٠٪، من مقابل التأخير.

09 هل يحق لمصلحة الضرائب المصرية بعد العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ محاسبة الأشخاص الطبيعيين الذين قاموا بتصرف عقارى أو تصرف فى أوراق مالية غير مقيدة فى البورصة مضى عليه أكثر من ٥ سنوات؟

لا يحق للمصلحة محاسبة هؤلاء الأشخاص الطبيعيين عن التصرفات التى مضى عليها ٥ سنوات.

10 ما الحوافز والتيسيرات الضريبية التى تم منحها للمشروعات التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

الإعفاء من رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والإعفاء من ضريبة الدمغة، والإعفاء من رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وكذلك عقود تسجيل الأراضى، والإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة أوالآلات أو معدات الإنتاج، والإعفاء من الضريبة على توزيعات الأرباح، والإعفاء من نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة.. واستحداث ضريبة نسبية مبسطة للضريبة على الدخل تُحسب على الإيرادات السنوية، وتسهيل وتبسيط الالتزامات والإجراءات الضريبية لهذه الفئة من المشروعات.

11 ما الضريبة النسبية المستحقة على هذه المشروعات؟

١ – ٠,٤ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن ٥٠٠ ألف جنيه.
٢ – ٠,٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ٥٠٠ ألف ويقل عن مليونى جنيه.
٣ – ٠,٧٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه
ويقل عن ٣ ملايين جنيه.
٤ – ١٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ٣ ملايين جنيه ويقل عن ١٠ ملايين جنيه.
٥ – ١,٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ١٠ ملايين جنيه ويقل عن ٢٠ مليون جنيه.

12 ما شروط الاستفادة من الحوافز والتيسيرات التى تم منحها للمشروعات التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

يشترط للاستفادة من هذه الحوافز والتيسيرات ما يلى:

١ – تقديم طلب للاستفادة من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥، بشأن بعض الحوافز والتيسيرات للمشروعات التى لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه.
٢ – الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية فى الميعاد القانونى.
٣ – الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية بما فى ذلك منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى طبقًا لمراحل الإلزام وإصدار فواتير أو إيصالات إلكترونية.

13 ما الالتزامات الضريبية على هذه المشروعات؟

١ – تقديم الإقرار الضريبى السنوى بالنسبة للضريبة على الدخل خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية مارس بالنسبة للشخص الطبيعى ونهاية أبريل بالنسبة للشخص الاعتبارى.
٢ – تقديم ٤ إقرارات بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة بشكل ربع سنوى بدلاً من الإقرار الشهرى.
٣ – تقديم إقرار التسوية السنوية لضريبة المرتبات بدلاً من تقديم ١٢ نموذج سداد شهرى و٤ نماذج ربع سنوية.
٤ – أول فحص ضريبى سيكون بعد مضى ٥ سنوات.

14 ما المشروعات التى يمكن أن تستفيد من هذه الحوافز والتيسيرات؟

المشروعات التى لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه سواءً كان المشروع نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا أو مهنيًا أو أنشطة التجارة الإلكترونية وصناعة المحتوى وغيرها من الأنشطة والمشروعات.

15 ما الأنشطة التى لا تسرى عليها أحكام هذا القانون؟

لا تسرى أحكام هذا القانون على الأنشطة التالية:

١ – أنشطة الاستشارات المهنية التى يتحقق ٩٠٪ على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين، ويجوز لوزير المالية استثناء بعض الأنشطة من هذا البند.
٢ – المشروعات التى تقوم بأى فعل أو سلوك بقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما فى ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون مبرر اقتصادى ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة.

16 هل يحق للمشروعات العدول عن طلب الاستفادة من هذا القانون؟

لا يمكن للمشروعات الخاضعة لهذا القانون العدول عن طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون قبل مضى ٥ سنوات من اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاستفادة.

17 هل يحق للمشروعات المنضمة للنظام الضريبى المبسط الاستمرار فى الاستفادة من الحوافز المقررة عند تجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، فى أى عام؟

نعم وذلك فى الحالة التالية:

إذا تجاوز رقم الأعمال السنوى للمشروع ٢٠ مليون جنيه فى أى سنة خلال مدة السنوات الخمس بنسبة لا تجاوز ٢٠٪، ولمرة واحدة يستمر المشروع فى الاستفادة من أحكام هذا القانون وفقًا لسعر الضريبة ١,٥٪، من حجم الأعمال السنوى، فإذا تجاوز المشروع نسبة ٢٠٪، أو تكرر تحققها خلال مدة السنوات الخمس تنتهى استفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية.

18 هل يجوز سداد مقابل التأخير فى حدود الضريبة المستحقة فقط والتجاوز عن نسبة مقابل التأخير التى تفوق أصل الضريبة؟

نعم وفقًا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥

19 هل يجوز التصالح فى عقوبة التأخر عن تقديم إقرار صفرى لمدة لا تتجاوز ٦٠ يومًا؟

نعم وذلك فى الحالة التالية:

يجوز التصالح مقابل دفع تعويض لا يقل عن ١٥٠٠جنيه ولا يزيد على ٦٠٠٠ جنيه وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

20 هل يجوز التصالح فى عقوبة الامتناع عن تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة؟

نعم يجوز التصالح مقابل سداد تعويض يعادل ١٢,٥٪ من المبالغ التى لم يتم خصمها أو استقطاعها أو تحصيلها أو توريدها تحت حساب الضريبة بالإضافة إلى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

ثقة.. شراكة.. مساندة

وزير المالية.. فى حوار مفتوح مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية:

«التسهيلات الضريبية» ستنجح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود

عامِلوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. «إنهم شركاء الحاضر والمستقبل»

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلِّموهم بشكل مباشر.. وشجِّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم

سنظل نطوِّر أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم

أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط وجاذب للممولين الجدد

«الرضاء الوظيفى» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضاء الممولين»

أجرى أحمد كجوك، وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية على مستوى الجمهورية، قائلًا: «إن التسهيلات الضريبية ستنجح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود.. عاملوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. إنهم شركاء الحاضر والمستقبل، وتواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلموهم بشكل مباشر.. وشجعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية.. اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم.. وتذليل أى عقبات تواجههم.. ويسِّروا الإجراءات لشركائنا وتحملوا عنهم عبء التطبيق.. وكل شيء فسروه لصالحهم».

أضاف الوزير أن التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية يعد بمثابة «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع الأعمال، قائلًا: «عاوزين نغلق الملفات القديمة.. ونُوسِّع القاعدة الضريبية طواعية، ونستهدف خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع، فقد درسنا مع بعض التحديات والحلول.. وصدرت القوانين والقرارات والقواعد التنفيذية.. ومعًا ننفذ ما بدأناه، وسنظل نطوِّر أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم.. أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط وجاذب للممولين الجدد».

أكد الوزير أن «الرضاء الوظيفى» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضاء الممولين»، ونحن ملتزمون بالاستثمار بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل، وجاهزون أيضًا بحزم متتالية تُنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع.. ومنهجنا واضح ولن نحيد عنه أبدًا.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال».

أعرب وزير المالية عن شكره للعاملين بمصلحة الضرائب، وتقديره للأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية، قائلًا: «معًا نستطيع تحقيق ما يفوق مستهدفاتنا.. كلما كسبنا رضاء الممولين».

قال شريف الكيلانى، نائب الوزير للسياسات الضريبية، إن النظرة إلى «الضرائب» بدأت تتغير بصورة إيجابية؛ حيث خلقت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية حالة من التفاؤل بين مجتمع الأعمال بما توفره من تخفيف للأعباء والالتزامات وتيسير للإجراءات، على نحو يبعث برسالة ثقة للممولين الحاليين والجدد، ويسهم فى توسيع القاعدة الضريبية.

أكد رامى يوسف، مساعد الوزير للسياسات والتطوير الضريبى، أننا لدينا فرصة حقيقية للانطلاق بالمنظومة الضريبية لآفاق العالمية، ورفع قدرات العاملين، وفقًا لأحدث الخبرات الدولية.

قالت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية: «أفخر جدًا.. بحماس زملائى من القيادات والموظفين للتطور، وبناء نظام ضريبى يرتكز على شراكة قوية مع الممولين الحاليين والجدد.

أعرب عادل عبد الفضيل، رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، رئيس النقابة العامة للعاملين بالمالية والضرائب الجمارك، عن تقديره لوزير المالية لحرصه على التحاور مع كل المستويات الوظيفية بمصلحة الضرائب المصرية، والتعرف على التحديات من دفتر أحوال العمل الضريبى اليومى، على نحو يدفع مسار التطور والتغير وبناء الشراكة والثقة واليقين.

التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع الأعمال

«عاوزين نغلق الملفات القديمة.. ونُوسِّع القاعدة الضريبية طواعية»

خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع

درسنا مع بعض «التحديات والحلول».. والقوانين والقرارات والقواعد التنفيذية صدرت.. ومعًا ننفذ ما بدأناه

الاستثمار بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل

جاهزون بحزم متتالية.. تُنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع

منهجنا واضح ولن نحيد عنه أبدًا.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

كل الشكر والتقدير على الأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية

ثقة.. شراكة.. مساندة

إقبال ملحوظ على الاستفادة من حزمة «التسهيلات الضريبية»

تنشر نماذج تسوية النزاعات وطلبات وإقرارات المحاسبة الضريبية المبسطة

شهدت المأموريات والمراكز الضريبية، بمختلف المحافظات، إقبالًا ملحوظًا من الممولين؛ للاستفادة من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية.. وفيما يلى ننشر نماذج تسوية النزاعات وطلبات وإقرارات المحاسبة الضريبية المبسطة:

الإقـــــرار الضريبى للمشـروعات الخاضعـــــة للـــــقانـــــون رقـــــــم (6) لسنة 2025

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (٢٠) إقرارات

الإقرار الضريبي
للمشروعات الخاضعة للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥

م - ١١ ١

هذا الإقرار يعتبر ربطاً للضريبة ما لم يثبت بالمستندات عدم صحة أي من البيانات أو المعلومات الواردة به ، يلتزم الممول بتقديمه من خلال أوسائل الإلكترونية المتاحة طبقاً لأحكام المادة (٣٢) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

يلتزم بتقديم هذا الإقرار المشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عن عشرين مليون جنيه طبقاً لأحكام المادة (١٠) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الحوافز و التيسيرات الضريبية .
*في حدود حجم الاعمال :
١- المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن خمسمائة ألف جنيه.
٢- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي خمسمائة ألف جنيه و يقل عن مليوني جنيه.
٣- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي مليوني جنيه و يقل عن ثلاثة ملايين جنيه.
٤- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ثلاثة ملايين جنيه و يقل عن عشرة ملايين جنيه.
٥- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه و لا يجاوز عشرين مليون جنيه.
٦- المشروعات التي تجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه و لا تجاوز نسبة ٢٠٪ عن أي سنة خلال مدة خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من احكام القانون.

بيانات اجباريه

سنة الاقرار: ٢٠ ☐☐ — إقرار أصلي ○ — إقرار معدل ○
إسم الممول:
الرقم القومـــي:
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
الكيان القانوني :
الفترة الضريبية: من يوم ☐☐ شهر ☐☐ سنة ☐☐☐☐ إلى يوم ☐☐ شهر ☐☐ سنة ☐☐☐☐
عنوان النشاط الرئيسي: رقم العقار ☐☐☐ | اسم الشارع / القرية ☐☐☐☐☐☐☐☐ | الحي ☐☐☐☐ | القسم / المركز ☐☐☐☐ | المحافظة ☐☐☐☐
عنوان المراسلة:
رقم التليفون (الأرضي) : الموبايل :
اسم المأموريه المسجل بها بضرائب القيمة المضافة:

الموقع الإلكتروني للمصلحة: www.eta.gov.eg
البريد الإلكتروني : info@eta.gov.eg

بيانات الإقـــرار
٠١ مأمورية ضرائب — من: — إلى:
٠٢ إسم الممول :
٠٣ رقم التسجيل الضريبي: — ٠٤ نسبة المساهمة ٢,٥ فى الألف
٠٥ إجمالي حجم الأعمال — ٠٦ قيمة المساهمة التكافلية

بيانات استرشاديه هامه :-
٠٢١ عدد العاملين بالمنشأة: — ٠٢٢ الكيـان القانوني :
٠٢٣ حجم المبيعات أو الإيرادات: — ٠٢٤ يتم تحديد حجم اعمال المشروع : ✓
١- المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن خمسمائة ألف جنيه.
٢- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي خمسمائة ألف جنيه و يقل عن مليوني جنيه.
٣- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي من مليوني جنيه و يقل عن ثلاثة ملايين جنيه.
٤- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ثلاثة ملايين جنيه و يقل عن عشرة ملايين جنيه.
٥- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه و لا يجاوز عشرين مليون جنيه.
٦- المشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي أكثر من عشرين مليون جنيه بحد أقصى ٢٠٪.

ملخص المستحقات الضريبية — سنة الإقرار
٠٢٥ الضريبة المستحقة
يخصم منها التسديدات :
٠٣٠ رصيد مسدد بالزيادة من سنوات سابقة
٠٤٠ • الضريبة المسددة طبقاً لنظام الدفعات المقدمة
٠٤٥ • العائد المستحق طبقاً لنظام الدفعات المقدمة
٠٥٠ • المبالغ المُسددة طبقاً لنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة
٠٥٥ الضريبة المسددة مع الإقرار الاصلى اذا كان هذا الإقرار معدلا
٠٦٠ مجموع التسديدات (من ٣٠ إلى ٠٥٥)
٠٦٥ الضريبة الواجب سدادها / المسددة بالزيادة (٢٥ مخصوما منها ٦٠)
٠٨٥ تم السداد ○ مطالبة بنكية ○ خصما من الرصيد الدائن ○ سداد الكتروني
بتاريخ : — مكتب بريد / بنك

إقـــرار - أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالإقرار الضريبي صادقه و امينه وطبقاً لحجم الأعمال المحدد قانوناً وأن الإقرار الضريبي تم إعداده وفقاً لأحكام القانون .

٠٧ إسم الممول :
٠٨ توقيع الممول :
تحريراً في: يوم ☐☐ شهر ☐☐ سنة ☐☐☐☐
٠٩ توقيع المحاسب
١٠ رقم القيـــد
١١ المكتب التابع له المحاسب
١٢ رقم التسجيل الضريبي

*** تملأ هذه الحقول حال الانضمام للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ خلال الفترة الضريبية.
*** للاطلاع على دليل الارشادات برجاء الرجوع لـ...الموقع الإلكتروني للمصلحة: www.eta.gov.eg
البريد الإلكتروني : info@eta.gov.eg — الإعداد و التصميم لمصلحة الضرائب المصرية

طلب محاسبة عن الأرباح الرأسمالية للتصرف فى الأسهم غير المقيدة

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (3)
رقم الطلب:
تاريخ الطلب:

طلب محاسبة

المأمورية:
رقم التسجيل:
اسم الممول:
العنوان:
رقم التليفون: — البريد الالكتروني:
الوعاء: ضريبه راسمالية — قيمه الوعاء:
الفترة الضريبية: — إجمالي تكلفه الاقتناء للأسهم غير المقيده:

أقر أنا الممول مقدم الطلب بعاليه بصحة البيانات الواردة بهذا الطلب

طلب المحاسبة الضريبية وفقاً لنظام المحاسبة المبسط طبقاً للمادة رقم (1) من القانون رقم (6) لســـــنة 2025

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (10/1) طلبات

طلب المحاسبة الضريبية وفقا لنظام المحاسبة المبسط
طبقا للماده رقم (1) من القانون رقم (6) لسنه 2025

إسم الممول :
الرقم القومي :
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
عنوان النشاط الرئيسي: رقم المبنى | اسم الشارع / القريه | الحي | القسم / المركز | المحافظه
رقم التليفون (الارضى): رقم الهاتف المحمول :
إسم المأمورية التابع لها الممول:

السيد الاستاذ / رئيس مأمورية ضرائب :
برجاء العلم بأن حجم الاعمال يبلغ — جنيها مصريا
فقط و قدره مبلغ — جنيها مصريا
و ذلك وفقا لاى من المعايير الاتية :- برجاء وضع علامه (✓) أمام الإختيار
1- بيانات آخر ربط ضريبى نهائى للمشروع المسجل لدى المصلحة فى تاريخ العمل بهذا القانون . ☐
2- بيانات آخر إقرار ضريبى يقدمه المشروع المسجل لدى المصلحة ولم يحاسب ضريبيا حتى تاريخ العمل بهذا القانون. ☐
3- بيانات الأقرار الذى يقدمه المشروع الذى يسجل ضريبيا بعد تاريخ العمل بهذا القانون . ☐
4- البيانات المتاحة من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني ☐

عند الاستفادة من هذا النظام سيتم :-
- تقديم إقرار سنوي مبسط لضريبة الدخل
- تقديم إقرار قيمة مضافة كل ثلاثة أشهر في حالة الخضوع لضريبة القيمة المضافة اعتبارا من الفترة التالية للانضمام
- عدم الخضوع لنظام الخصم والدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة
- تقديم إقرار التسوية الضريبية السنوية لضريبة المرتبات اذا كان مطلب بضريبة المرتبات

يشترط للاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي:
- الالتزام بتقديم الأقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون في المواعيد القانونية
- الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية للمصلحة بما في ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني طبقا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة ، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة

أوافق ☐

إقرار — أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالطلب صادقة وأمينة طبقاً لحجم الاعمال خلال العام كما أقر بعلمي التام بالجزاءات والعقوبات الواردة بالقانون في حالة مخالفة بيانات الطلب المقدم للحقيقة.

إسم الممول / الوكيل — إسم المعثل القانوني
توقيع الممول / الوكيل — توقيع المعثل القانوني
تحريرا في: يوم ☐☐ شهر ☐☐ سنه ☐☐☐☐

الموقع الالكتروني للمصلحة : www.eta.gov.eg — البريد الالكتروني : info@eta.gov.eg

طلب المحاسبة الضريبية وفقاً للنظام الأصلى طبقاً لأحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 و تعديلاته بدلاً من المحاسبة وفقا للقانون رقم (6) لسنة 2025

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (11/1) طلبات

طلب المحاسبة الضريبية
وفقاً للنظام الاصلي طبقا لاحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005
و تعديلاته بدلا من المحاسبة وفقاً للقانون رقم (6) لسنة 2025

إسم الممول :
الرقم القومي :
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
عنوان النشاط الرئيسي: رقم المبنى | اسم الشارع / القريه | الحي | القسم / المركز | المحافظه
رقم التليفون (الارضى): رقم الهاتف المحمول :
إسم المأمورية التابع لها الممول:

السيد الاستاذ / رئيس مأمورية ضرائب :
يرجى التكرم بالموافقة على محاسبتى ضريبيا وفقا للنظام الاصلى طبقا لأحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 والقوانين الضريبية الاخرى بدلا من المحاسبة وفقا لقانون رقم (6) لسنة 2025 حيث أن-
☐ تجاوز حجم الاعمال السنوى للمشروع 20 مليون جنيه بنسبة اكبر من 20% أو تكرار تحققها خلال خمس سنوات
☐ بناء على رغبة الممول للمحاسبة وفقا للنظام لاصلى .

لا يجوز العودة الى النظام الاصلى بناء على رغبة الممول قبل مضي خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لتقديم طلب الاستفادة.
وفي حالة فقد حق الاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها في هذا القانون يتم التحول للنظام الاصلى جبرا في الاحوال الاتية:-
- تجاوز حجم الاعمال 20% من 20 مليون جنية.
- تجاوز حجم الاعمال 20 مليون جنيه لفترتين خلال خمس سنوات.
- عدم الالتزام بتقديم الأقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون في المواعيد القانونية.
- عدم الالتزام بالانضمام للمنظومات الإلكترونية المصلحة بما في ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني طبقا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة ، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة .
- أنشطة الاستشارات المهنية التى يتحقق (٩٠٪) على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين.

أوافق ☐

إقرار — أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالطلب صادقة وأمينة طبقاً لحجم الاعمال خلال العام كما أقر بعلمي التام بالجزاءات والعقوبات الواردة بالقانون في حالة مخالفة بيانات الطلب المقدم للحقيقة.

إسم الممول / الوكيل
إسم المعثل القانوني :
التوقـــيع :
تحريرا في: يوم شهر سنه

الموقع الالكتروني للمصلحة : www.eta.gov.eg — البريد الالكتروني : info@eta.gov.eg

نـــموذج تســـــــوية نـــــزاع

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نموذج رقم (2)
رقم الطلب:
تاريخ الطلب:

نموذج تسويه نزاع

المأمورية:
رقم التسجيل:
اسم الممول:
العنوان:
رقم التليفون: — البريد الالكتروني:
نوع المحاسبة: — الوعاء:
الفترة الضريبية:
مرحله النزاع: — رقم الدعوي / رقم الطعن:
جهة نظر النزاع:
الضريبة المستحقه من واقع الاقرار:
الضريبة المستحقه من واقع اخر ربط: — سنه اخر ربط:
الضريبة من واقع النموذج او القرار عن الفوه: — الضريبه المسددة عن الفوه:

أقر أنا الممول مقدم الطلب بعاليه بصحة البيانات الواردة بهذا الطلب

ثقة.. شراكة.. مساندة

فى جولات ميدانية امتد كل منها لثلاث ساعات

وزير المالية يتحاور مع الممولين والموظفين بالمراكز والمأموريات الضريبية

كجوك: لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد

زملاؤنا أصبحوا أكثر وعيًا.. ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس

تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة للتيسير على شركائنا الممولين

بدأ أحمد كجوك، وزير المالية، سلسلة جولاته الميدانية بالمراكز والمأموريات الضريبية؛ فى إطار متابعته المستمرة لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والعمل على تذليل أى عقبات أو تحديات قد تتكشف، من خلال التطبيق العملى على أرض الواقع، وحرصه أيضًا على أن يبعث برسائل واضحة للممولين والعاملين، على حدٍ سواء، تصب جميعها فى تعزيز مسار التعاون، فى إطار من الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال، بصفحة جديدة تسهم فى تحفيز الالتزام الطوعى؛ استهدافًا لتوسيع القاعدة الضريبية.

حرص الوزير، خلال جولاته بمركز ثان كبار الممولين بمدينة السادس من أكتوبر، ومأموريتى ضرائب المنيل ومصر القديمة، التى امتد كل منها لنحو ثلاث ساعات، على التحاور مع العاملين والممولين أيضًا حول أهمية الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، قائلاً: «لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد؛ حيث أصبح زملاؤنا أكثر وعيًا، ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس».

أضاف كجوك: «تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة؛ للتيسير على شركائنا الممولين، وتأكدت حينئذٍ أننا نمتلك كوادر بشرية تتمتع بكفاءة وخبرة، وتستطيع تنفيذ مستهدفاتنا الطموحة، التى تؤسس لنظام ضريبى مبسط يتسم بالوضوح واليقين، ويكون أكثر جذبًا لممولين جدد»، لافتًا إلى أننا اتفقنا، خلال مناقشاتنا مع زملائنا وشركائنا أيضًا، على أهمية العمل لتوسيع القاعدة الضريبية، بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة، خاصة أن جميعنا بات يدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع، وأكبر بكثير من حجم الممولين الحاليين.

أشار إلى أن تقليل النزاعات وتبسيط الإجراءات والتواصل المباشر مع شركائنا يدفعنا للأمام، وأن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تؤسّس لهذا المنهج الجديد، الذى نتبناه فى إطار خطة الحكومة لإرساء دعائم بيئة أعمال مواتية، وأكثر جذبًا للاستثمار، وتعزيزًا لتنافسية الاقتصاد المصرى.

وجه كجوك حديثه للممولين قائلاً: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا، وإن تقييم الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية سيكون من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم، فنحن نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات سيكون من خلالكم».

أضاف وزير المالية فى حديثه للممولين: «نتعامل معكم بما يرضى الله، ويرضيكم أيضًا، وسنصل إليكم بشتى الطرق الهادفة للتواصل المباشر، بما فى ذلك إتاحة خدمات ضريبية متنقلة.. وسنعمل دومًا على أن نتكاتف كلنا فى صف واحد، مؤمنين بأنه كلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم».

اتفقنا على توسيع القاعدة الضريبية.. بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة

جميعنا يدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع وأكبر بكثير من حجم الممولين

تقليل النزاعات.. وتبسيط الإجراءات.. والتواصل المباشر مع شركائنا.. يدفعنا للأمام

أقول للممولين: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا»

تقييم «التسهيلات الضريبية» من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم

نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات.. سيكون من خلالكم

نتعامل معكم «بما يرضى الله» ويرضيكم أيضًا.. وسنصل إليكم بخدمات ضريبية متنقلة

نتكاتف كلنا فى صف واحد.. وكلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم

ثقة.. شراكة.. مساندة

حظيت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بإشادة واسعة من مجتمع الأعمال؛ حيث أبدى رموزه تفاؤلهم بهذا المسار الإيجابى المتطور والمحفز الذى انتهجه أحمد كجوك وزير المالية، وتحمست له مصلحة الضرائب المصرية برئاسة رشا عبدالعال، من أجل فتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين فى إطار من الشراكة الحقيقية القائمة على الحفاظ على كل الحقوق والالتزامات.

إشادة واسعة من مجتمع الأعمال بحزمة «التسهيلات الضريبية»

على عيسى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:

إجراءات مُحفِّزة وطموحة.. على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبى

أكد على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن حزمة التسهيلات الضريبية تتضمن إجراءات محفزة وطموحة تمضى بها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية بقوة على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبى، ترسيخًا «للثقة واليقين» مع الممولين؛ بما يساعد فى تخفيف الأعباء الضريبية والمضى يدًا بيد فى الدفع بالأنشطة الاقتصادية وتعزيز معدلات الإنتاج والتصدير والنمو.

أضاف أن التحدى دائمًا فى أى مبادرة طموحة، يكون فى التطبيق على أرض الواقع، ولكننا نثق فى قدرة مصلحة الضرائب المصرية على التطوير للأفضل، خاصة مع هذا المسار الإيجابى الذى تحرص من خلاله على إزالة أى عقبات أو تحديات أمام الممولين لمساعدتهم فى النمو؛ باعتبارهم شركاء حقيقيين، وزيادة أنشطتهم الاستثمارية، موضحًا أننا رأينا، فى حزمة التسهيلات الضريبية، أسلوبًا مختلفًا فى تحليل وتحسين الواقع الضريبى؛ على نحو يسهم فى خلق حالة من «الشراكة الحقيقية» بين مجتمع الأعمال، ومصلحة الضرائب المصرية، أوضح أن منظومة المقاصة الإلكترونية توفر السيولة النقدية وتيسر سداد المستحقات الحكومية، لافتًا إلى أن الضوابط الميسِّرة لتسوية المنازعات الضريبية و«عدم النظر للماضى»، يساعد فى تحفيز الاستثمار، خاصة فى ظل ما تضمنته قوانين «التسهيلات الضريبية» من معالجات مرنة بما فى ذلك: السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن الفحص التقديرى خلال الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠ مقابل أداء نسبة من الضريبة وكذلك تقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية النزاع على أقساط ربع سنوية لمدة عام دون احتساب مقابل تأخير، فضلًا على السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للأعوام حتى ٢٠٢٠ مع التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير والضريبة والمبالغ الإضافية.

د. محرم هلال.. رئيس اتحاد المستثمرين:

فكر جديد يثق فى قدرة القطاع الخاص على تنشيط الاقتصاد

التوسع فى الفحص بالعينة.. يرسِّخ جسور الثقة

قال د. محرم هلال رئيس اتحاد المستثمرين، إن معالجة التحديات الضريبية برؤية واقعية على النحو الذى تبنته وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والقوانين الصادرة مؤخرًا بشأنها، تدفع جهود تحفيز الاستثمار وبناء اقتصاد قوى وأكثر تنافسية، يرتكز على الإنتاج والتصدير، بما يخلق مساحات مالية تستطيع من خلالها الدولة تلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين وتعزيز الإنفاق الاجتماعى على الصحة والتعليم، والتوسع فى شبكة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية، موضحًا أننا لمسنا فى حزمة «التسهيلات الضريبية» فكرًا جديدًا يثق فى القطاع الخاص وقدرته على تنشيط الاقتصاد وقيادة عملية التنمية والنمو وتوفير المزيد من فرص العمل، ومن ثَم مبادرات وإجراءات مشجِّعة للاستثمارات الخاصة.

أضاف أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبنت منهجًا جريئًا وعمليًا فى حل مشاكل المستثمرين وتحسين العلاقة بينهم وبين مصلحة الضرائب من خلال دراسة الواقع وتلبية احتياجات المجتمع الضريبى، وتقديم خدمة عادلة ومتميزة للممولين، لافتًا إلى أن التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية يرسِّخ جسور الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والمستثمرين.

أوضح أننا نثمِّن جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية الهادفة لتحسين جودة الخدمات المقدمة بالمناطق والمأموريات والمراكز الضريبية، وسرعة الانتهاء من المنازعات والملفات الضريبية المتراكمة لدفع حركة النشاط الاقتصادى، مؤكدًا أننا نمد أيدينا لوزير المالية لإنجاح مسار الشراكة بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية لصالح بلدنا.

أحمد الوكيل.. رئيس اتحاد الغرف التجارية:

مبادرة مشجعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين

إنهاء المنازعات بمرونة.. ومقابل التأخير لا يتجاوز «أصل الضريبة»

أكد أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، أن حزمة التسهيلات الضريبية تُعد مبادرة جيدة ومشجعة تسعى من خلالها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لخلق بيئة أعمال صديقة ومُحفِّزة للمستثمرين، وبدء صفحة جديدة تقوم على الشراكة مع مجتمع الأعمال، وتعكس قراءة واضحة للتحديات الضريبية، ومرونة فى تقدير الموقف وعلاج المشكلة من جذورها، على نحو يسهم فى تعزيز معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادى المستدام، وتوفير المزيد من فرص العمل، موضحًا أننا لاحظنا مرونة وتيسيرًا على الممولين فى التعامل مع ملف «إنهاء المنازعات الضريبية» حيث تضمن القانون الجديد آليات مُيسِّرة ومبسطة ومُحفِّزة لمجتمع الأعمال.

أضاف الوكيل، أننا تفاءلنا كثيرًا بوضع حد أقصى فى القانون الجديد لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز «أصل الضريبة»، لافتًا إلى أن التعامل مع المجتمع الضريبى بثقة ومساندة يرفع معدلات الالتزام الطوعى لدى الممولين، وأننا مستعدون للعمل سويًا للارتقاء بالمنظومة الضريبية فى إطار المسئولية الوطنية على نحو يسهم فى التيسير على الممولين وتحسين بيئة الأعمال بما يساعد فى جذب المزيد من الاستثمارات.

أحمد السويدى.. رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة:

وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا فى دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادى

قال أحمد السويدى رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة، إن وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا فى دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادى ودعم القطاع الخاص من خلال تبنيه نهجًا إيجابيًا فى التعاون مع مجتمع الأعمال وحل المشكلات التى تواجه القطاع الصناعى بشكل فورى، لافتًا إلى أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبعث على التفاؤل بمستقبل ملىء بالفرص للقطاع الخاص من خلال التيسيرات غير المسبوقة التى تتيحها الحزمة لمجتمع الأعمال وتحفزه على التوسع فى الإنتاج والتصدير.

أضاف السويدى، أن الصورة بدأت تتغير فى التعامل مع ملف «الضرائب» وأصبح هناك تركيز واضح على مد جسور الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال، وبناء حالة من الاستقرار الضريبى وتقليل المنازعات، وقد عكست حزمة التسهيلات الضريبية حرصًا على تبسيط الإجراءات والتحفيز والعدالة، موضحًا أننا نتطلع إلى تحسن ملموس فى مستوى الخدمة خلال الفترة المقبلة.

مجد المنزلاوى.. رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين:

«المالية» و«الضرائب» تتحدثان بلغة محفزة.. تساعدنا فى جذب الشراكات الاستثمارية إلى مصر

أكد مجد المنزلاوى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين، أن وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية تتحدثان بلغة محفزة، انعكست فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية الهادفة لتشجيع مجتمع الأعمال على توسيع مشروعاته وأنشطته التنموية المختلفة؛ بما يساعد فى جذب المزيد من الشراكات الاستثمارية إلى مصر، ويدعم مسار التنمية الاقتصادية الشاملة.

قال إننا شهدنا فى هذه الحزمة تحركًا إيجابيًا لإنهاء مشاكل المستثمرين بحلول عملية، تسهم فى الحد من المنازعات الضريبية، بما فى ذلك العمل على إنهاء كل الملفات القديمة حتى ٢٠٢٠، بإجراءات مبسطة تيسيرًا وتخفيفًا للأعباء، على نحو يؤسس لبداية مرحلة جديدة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال أعلن إطلاقها وزير المالية، قائلاً: «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة وشراكة ومساندة».

أضاف أن عودة «نظام الفحص بالعينة»، فى كل المراكز تسهم فى رفع كفاءة المنظومة الضريبية وتشجع المستثمرين على الالتزام الطوعى، حيث تعد «بداية موفقة» لتأكيد الثقة مجددًا فى كبار الممولين وغيرهم.

أشار إلى أننا نأمل فى تسريع وتيسير رد ضريبة «القيمة المضافة» لتوفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات الاقتصادية، ورفع المعدلات الإنتاجية والتصديرية، إلى جانب تسريع منظومة «المقاصة الإلكترونية» بما يسهم فى تسهيل إجراءات التسوية بين مديونياتنا ومستحقاتنا لدى الحكومة.

بسام الشنوانى.. رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال المصريين:

ندعِّم «التيسيرات الضريبية».. حتى ينجح هذا الفكر المُحفِّز فى جذب ممولين جدد

قال بسام الشنوانى، رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، إننا ندعم «التيسيرات الضريبية» التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب، بما تشمله من تبسيط وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية لمجتمع الأعمال، حتى ينجح هذا الفكر المحفز فى جذب ممولين جدد، على نحو ينعكس فى توسيع القاعدة الضريبية، بما يؤثر إيجابيًا فى الاقتصاد المصرى، وأضاف أن النظام الضريبى المبسط لصغار الممولين من مختلف الأنشطة يُعد نقلة نوعية فى التعامل مع الشركات الناشئة وريادة الأعمال وأصحاب المهن الحرة، باعتبارهم شريكًا أساسيًا فى مسار تحقيق التطوير الشامل، حيث تضمن هذا النظام إقرارات ضريبية مبسطة وإعفاءات وحوافز عديدة.

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

محمد البهى.. رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات:

التسهيلات الضريبية تدعم الصناعة والتصدير.. وتخفف الأعباء

أكد محمد البهى رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المصرية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تتكامل مع مبادرات الدولة الداعمة للصناعة والتصدير، حيث تسهم فى تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية على نحو يقلل تكاليف عملية الإنتاج المحلى ويعزز التنافسية الاقتصادية ويحفز الاستثمار الصناعى، من خلال منهج التبسيط والتيسير والتحفيز الذى تتبناه وزارة المالية، ومصلحة الضرائب المصرية فى التعامل مع كبار وصغار ومتوسطى الممولين؛ ترسيخًا للثقة بينهم وبين مصلحة الضرائب.

أشار إلى أن «النظام الضريبى المبسط» المستحدث للأنشطة التى لاتتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، يؤدى إلى نمو المشروعات الصناعية الصغيرة فى الاقتصاد المصرى؛ حيث يتضمن إعفاءات عديدة، وإقرارات مبسطة ونظمًا مبسطة أيضًا للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات، ويرتكز على إقرار ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية، دون الحاجة إلى حساب صافى الأرباح.

علاء السقطى.. رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

استحداث منظومة ضريبية شاملة ومُيسِّرة للمشروعات الصغيرة.. خطوة مُحفِّزة للاستثمارات

تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية يخفض تكاليف الإنتاج ويوفر السيولة النقدية

أكد علاء السقطى نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة ومُيسِّرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفِّزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثة بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تُسهم فى تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير السيولة النقدية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.

قال: «الآن.. أصبح العمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمى.. بإجراءات ضريبية أسهل وتكلفة أقل.. وماحدش هيسأل عن اللى فات»، مشيرًا إلى أن «التسجيل الضريبى» يفتح آفاقًا واسعة للاستفادة من التسهيلات التمويلية والحوافز التصديرية والفرص التدريبية والتسويقية.

أضاف أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة تعكس إدراك وزارة المالية للتحديات العملية التى كانت تُواجه المشروعات الصغيرة بمختلف الأنشطة، وحرصها على التعامل الواقعى معها فى إطار من الثقة والشراكة، تسعى وزارة المالية لترسيخها مع المجتمع الضريبى.

أحمد شوقى.. رئيس جمعية الضرائب المصرية:

«الحوافز الجديدة».. تساعد فى توسيع القاعدة الضريبية

أكد أحمد شوقى، رئيس جمعية الضرائب المصرية، أن «الحوافز الجديدة» التى تضمنتها الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تساعد فى توسيع القاعدة الضريبية، حيث تعمل، بإجراءات مبسطة ومشجعة، على جذب ممولين جدد من خلال رفع معدلات الالتزام الطوعى بصورة تحفيزية، على نحو يساعد فى تحسين العلاقة بين مجتمع الأعمال ومصلحة الضرائب المصرية، مشيرًا إلى أن هذه الحوافز تساعد فى الاستقرار الضريبى، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للقطاع الخاص.

أوضح أن تسوية «المنازعات الضريبية» بآليات سهلة على النحو الذى ورد بقوانين التسهيلات الضريبية، يعكس حرص الدولة على تخفيف الأعباء المالية عن الممولين بما يشجع الاستثمار فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الإنتاج.

د. رابح رتيب.. رئيس جمعية التشريع الضريبى:

مسار متطور للإصلاح الضريبى.. يبدأ وينتهى من الممولين.. ويستهدف رضاءهم

قال د. رابح رتيب رئيس جمعية التشريع الضريبى، إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تجسد مسارًا متطورًا للإصلاح الضريبى يبدأ وينتهى من الممولين ويستهدف رضاءهم فى المقام الأول من خلال العمل على خفض الأعباء وتقديم خدمات أفضل للمجتمع الضريبى.

أضاف أن التطور المتنامى للمنظومة الضريبية يكشف عن حجم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق الاستقرار والعدالة الضريبية، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لتوسيع المجتمع الضريبى، موضحًا أن التسهيلات الضريبية تُعد بمثابة ميثاق جديد يُعيد ترسيخ مبادئ الثقة والشراكة واليقين بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية بما فيها مصلحة الضرائب المصرية.. وقال: نتوقع مردودًا إيجابيًا لدى المجتمع الضريبى مع التطبيق المتقن للإجراءات المحفزة والميسِّرة.

د. محمد هلال:

توجهات واضحة تخفف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين

أكد د. محمد هلال، رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية والتدريب الفنى بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعكس التوجهات الواضحة للدولة، الهادفة لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، بما يسهم فى تقليل تكاليف الإنتاج والتصنيع ومن ثم تنافسية التصدير، لافتًا إلى أهمية النظام الضريبى المبسط الذى تم استحداثه بالقانون الصادر مؤخرًا بالعديد من التيسيرات والمزايا والحوافز والإعفاءات أيضًا لأصحاب الأنشطة والمشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا.

أوضح أن تطبيق نظام الفحص بالعينة بكل المراكز، يعزز جهود الالتزام الطوعى؛ حيث يبعث برسالة واضحة من مصلحة الضرائب للممولين بأنها تثق فيهم وتمد يد الشراكة وتستهدف التيسير عليهم؛ حتى يتوسعوا فى مشروعاتهم ويوفروا المزيد من فرص العمل.

د. وليد جمال الدين:

الآليات الميُسِّرة لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية.. تدفع حركة الاستثمار

أكد د. وليد جمال الدين، رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الآليات الميُسِّرة التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية تدفع حركة الاستثمار، حيث توفر مزايا عديدة للممولين من شأنها أن تحفزهم على توسيع استثماراتهم ومشروعاتهم الإنتاجية والتصديرية.

أضاف أن منظومة المقاصة المركزية «مهمة جدًا» للتسوية بين مستحقات ومديونيات الممولين لدى الحكومة، حيث تساعد فى تخفيف الأعباء المالية عن الشركات بما يدعم قدرتها على الإنتاج والاستثمار، ويؤدى فى النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادى.

قال إن «النظام الضريبى المبسط» يشجع أصحاب المشروعات الإنتاجية غير المسجلين بالمنظومة الضريبية على الانضمام للمجتمع الضريبى، حيث تضمن هذا النظام المستحدث توفير مجموعة من الإعفاءات والآليات المبسطة التى تدفعهم للتطوير والنمو.

د. يسرى الشرقاوى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة:

نشعر بقراءة جديدة للملف الضريبى ومنهجية مختلفة فى التعامل مع التحديات

أكد د. يسرى الشرقاوى، مستشار الاستثمار الدولى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القطاع الخاص مع تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بدأ يشعر بقراءة جديدة للملف الضريبى ومنهجية مختلفة من جانب وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، فى التعامل مع التحديات، موضحًا أن حزمة الإصلاحات تسهم فى تقليل العبء الضريبى عن كل الممولين، وتحفز رواد الأعمال وتحقق العدالة الضريبية وتجذب ممولين جددًا.

أضاف الشرقاوى، أن مبادرة التيسيرات الضريبية التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، تعكس توجه الدولة الداعم لتمكين القطاع الخاص خاصة الشركات الناشئة، وترسخ لشراكة حقيقية قائمة على الثقة والمساندة واليقين، على نحو انعكس فى إيجاد آليات مبسطة لإنهاء وتسوية المنازعات الضريبية، مشيرًا إلى أن هذه الإصلاحات الجوهرية تحقق حالة من الارتياح لدى المجتمع الضريبى، وتمهد لصفحة جديدة بينهم وبين مصلحة الضرائب المصرية، وتؤكد أن الدولة تمضى على الطريق الصحيح؛ لزيادة الناتج المحلى الإجمالى، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مهند خالد:

بداية مبشرة.. لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال

أكد مهند خالد، أمين صندوق جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تعد بداية مبشرة لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات إيجابية داعمة لرواد الأعمال، لتوسيع أنشطتهم الاستثمارية فى مصر، داعيًا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذوى المهن الحرة إلى الانضمام لمظلة الاقتصاد الرسمى من أجل الاستفادة من هذه التيسيرات الداعمة لرواد الأعمال والشركات الناشئة وصغار الممولين.

أضاف أننا حريصون على التعاون مع مصلحة الضرائب، لاستعادة الثقة بينها وبين الممولين والانطلاق نحو بناء شراكة تخدم الاقتصاد وتسهم فى تهيئة بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

أيمن العشرى.. رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة:

وزير المالية يؤسس لنقلة نوعية بالضرائب تساعد القطاع الخاص فى النمو

أكد أيمن العشرى، رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة، أن وزير المالية يتبنى مبادرات ضريبية إصلاحية برؤية جديدة، ترتكز على استعادة ثقة المجتمع الضريبى فى إطار من الشراكة، يساعد فى حفظ حقوق الممولين وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على نحو يؤسس لنقلة نوعية تدعم القطاع الخاص وتدفعه للنمو والتطور.

قال إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تسهم فى تعزيز الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين، على نحو يدفع النشاط الاقتصادى، ويسهم فى زيادة معدلات الناتج المحلى، لافتًا إلى أن النظام الضريبى المتكامل والمبسط الذى بدأ تطبيقه يشجع الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة بحوافز وإعفاءات عديدة ونظم مُيسِّرة.

ثقة.. شراكة.. مساندة

رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات:

«الضرائب» تمد «يد الثقة» لمجتمع الأعمال.. بأول حزمة «تسهيلات»

شكرًا لوزير المالية.. ونأمل فى المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار

أكد رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات، أن مصلحة الضرائب المصرية تمد يد الثقة لمجتمع الأعمال بأول حزمة «تسهيلات»، معربين عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية، آملين فى المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار.

قالوا، عقب لقائهم أحمد كجوك، وزير المالية، فى الاجتماع، الذى نظمه اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برئاسة علاء السقطى، إن إنهاء المنازعات يساعدنا فى التقدم للأمام، بمشروعات جديدة، موضحين أن الأفراد والشركات يستفيدون من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، دون اشتراط مقرات للمشروعات، وأن النظام الضريبى المبسَّط يعد مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة.

أكد د. أسامة حفيلة، رئيس جمعية مستثمرى دمياط، أن وزارة المالية تتبع المسار الصحيح فى بناء جسور الشراكة والمساندة مع مجتمع الأعمال، مضيفًا أن التسهيلات الضريبية تسهم فى إزالة العقبات والتحديات أمام الممولين.

أوضح أن الحوافز الجديدة تعطى الفرصة أمام المستثمرين لفتح صفحة جديدة مع مصلحة الضرائب وغلق كل الملفات القديمة، وعودة نظام الفحص بالعينة، وتفعيل منظومة المقاصة المركزية، وغيرها من الإجراءات، التى تُبسِّط الكثير من الأمور أمام الممولين، مشيرًا إلى أن النظام الضريبى المُبسَّط يُحفِّز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال على التطوير، ومِن ثمّ التوسع فى أنشطتهم الاقتصادية.

قال عبد الله الغزالى، رئيس جمعية مستثمرى بلبيس الصناعية، إن التسهيلات الضريبية الجديدة خطوة جيدة للتيسير على الممولين وتحسين العلاقة مع المصالح الإيرادية، مؤكدًا أهمية ما أعلنه وزير المالية بالاستثمار فى العنصر البشري؛ حيث يسهم ذلك فى ضمان تقديم خدمات أفضل بالمأموريات الضريبية، خلال الفترة المقبلة.

أضاف أن ما يميِّز المرحلة الأولى من التيسيرات الضريبية تبسيط الإجراءات، التى كانت تمثل عائقًا أمام الممولين، خلال الفترة الماضية، داعيًا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الانضمام للاقتصاد الرسمى والاستفادة من مزايا الحوافز الضريبية، التى أعلنتها وزارة المالية.

قال على حمزة، رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، إننا متحمسون للمنهجية الجديدة، التى تتبعها وزارة المالية، وانعكست فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى تُعد بمثابة انطلاقة قوية تُسهم بفاعلية فى تحسين العلاقة بشكل أكبر بين الممولين ومصلحة الضرائب، موضحًا أن النظام الضريبى المبسَّط يُعد مكسبًا للطرفين: الدولة والمستثمر؛ حيث يشجع رواد الأعمال على التوسع فى أنشطتهم الاستثمارية والإنتاجية، ويساعد فى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

إنهاء المنازعات يساعدنا فى التقدم للأمام.. بمشروعات جديدة

النظام الضريبى المُبسَّط مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة

أكد عادل السكرى، نائب رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، أن حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة تحل أزمة الملفات الضريبية المتراكمة للممولين من جذورها، لافتًا إلى أن التطبيق السليم والموحد للحوافز فى مختلف المأموريات يحقق العدالة الضريبية بين كل المستثمرين.

أضاف أن النظام الضريبى المُبسَّط يساعد فى جذب المزيد من مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الرسمي؛ حيث يتضمن حوافز وإعفاءات ضريبية مختلفة، لافتًا إلى أن منظومة المقاصة المركزية تساعد المستثمرين فى التسوية بين مستحقاتهم ومديونياتهم لدى الحكومة.

أشاد محمود الشندويلى، رئيس جمعية مستثمرى سوهاج، بالحملات التوعوية للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى بدأت تؤتى ثمارها، مؤكدًا أنها تساعد فى تبسيط المعلومات حول الحوافز الجديدة، التى أقرتها الدولة مؤخرًا.

أضاف أن إنهاء المنازعات القديمة يعد من أهم مميزات التيسيرات الضريبية، التى أعلنها وزير المالية، لافتًا إلى أن هذا القرار يساعد العديد من المستثمرين فى المضى قدمًا من أجل فتح مشروعات استثمارية وإنتاجية جديدة، تسهم فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

رئيس شركة «إى. تاكس»:

نعمل على التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعى فى التيسير على المجتمع الضريبى

أكد خالد عبدالغنى، رئيس شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إى. تاكس»، أننا نعمل على التوظيف الأمثل لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعى، والاستفادة من البيانات المتوفرة بالنظم الإلكترونية فى تبسيط الإجراءات وتقديم خدمات ضريبية أسرع وأفضل؛ على نحو يسهم فى التيسير على المجتمع الضريبى، أخذًا فى الاعتبار أن هذا «أحسن عائد» للممولين من النظم المميكنة المطبقة.

أضاف رئيس شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إى. تاكس»، أننا حريصون على تقديم خدمات الدعم التقنى والفنى بالمأموريات الضريبية لضمان استقرار وكفاءة الأنظمة الضريبية الإلكترونية على نحو يسهم فى إنجاح الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية التى يتبناها وزير المالية لتعزيز مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال.

نقطة ومن أول السطر

معًا نبدأ صفحة جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

عماد الدين حسين
رئيس تحرير جريدة «الشروق»

التسهيلات الضريبية والتطبيق على أرض الواقع

اطلعت على فلسفة وتفاصيل حزمة التسهيلات الضريبية، التى أعدتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، ووجدت معظم النقاط جيدة وإيجابية.
لكن السؤال، الذى ظل يشغلنى دائمًا هو: كيف يمكن أن نترجم كل ذلك على أرض الواقع؟
إن فلسفة حزمة التسهيلات تنطلق من قناعة واضحة بضرورة مد جسور الثقة والشراكة بين مصلحة الضرائب ومجتمع رجال الأعمال والممولين بصفة عامة.
وقد أحصيت ٢٠ إجراءً لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحفيز الالتزام الطوعى، منها نظام ضريبى متكامل لأى مشروعات أو أنشطة لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، ووضع حد أقصى مقابل التأخير لا يتجاوز أصل الضريبة، وتشجيع غير المسجلين على التسجيل، وفتح صفحة جديدة معهم، وآليات مُيسَّرة لتسوية المنازعات الضريبية، واستحداث آليات للتصالح، ورد ضريبة القيمة المضافة ومنظومة متطورة للمقاصة المركزية، والتوسع فى نظام الفحص بالعينة، وتشكيل مجلس استشارى لتوحيد الفتاوى الضريبية، وتعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونيًا، وإلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديًا بصورة مرحلية، وتشكيل جهات محايدة؛ لقياس مدى رضا الممولين عن الخدمات الضريبية، لضمان التطوير المستدام.
وما سبق يعد أبرز الإجراءات لتوسيع القاعدة الضريبية، ومن الواضح أنها جميعًا جيدة، بل لا أبالغ إذا قلت إنها مثالية، لكن مرة أخرى فإن السؤال الجوهرى هو: كيف نطبق ذلك على أرض الواقع، وكيف تصل هذه الرسالة إلى الجميع، ولماذا لا تصل هذه الإجراءات المثالية إلى عموم الممولين، وهل لانزال الثقة مفقودة بين المصلحة والممول؟
للموضوعية، ومن خلال أرقام التحصيل، التى تتزايد سنويًا وتسهم بمعدلات ضخمة فى تمويل الميزانية، فإن مصلحة الضرائب ووزارة المالية حققت قفزات ونجاحات نوعية فى السنوات الماضية، ورغم ذلك مازالت هناك ثغرات ينبغى العمل على سدها، عبر المزيد من الجهود لإعادة الثقة الكاملة مع كل الممولين الصغار والكبار، والنزول إلى أرض الواقع؛ لإقناع صغار الموظفين فى مصلحة الضرائب بالمرونة والواقعية فى التعامل مع مجتمع الأعمال.
والأهم من كل ذلك أن تقوم بقية الوزارات والمؤسسات بدورها فى الاقتصاد القومى، بدلًا من أن تكون مصلحة الضرائب هى المصدر الأساسى فقط لإيرادات الموازنة العامة للدولة.

ثـــقة وشـــراكة

عبدالصادق الشوربجى
رئيس الهيئة الوطنية للصحافة

تحفيز وتشجيع الصُنَّاع والمستثمرين، وبناء جسور الثقة، والشراكة مع مجتمع الأعمال ككل، أحد أهم الأولويات للدولة، بتوجيهات مستمرة من الرئيس عبدالفتاح السيسى، وبجهود كبيرة ومُقدرة من وزارة المالية، فى إطار مسار إصلاح اقتصادى مبشر، رغم التحديات والأزمات العالمية المتوالية.
مبادرات وتسهيلات أطلقتها الدولة، ممثلةً فى وزارة المالية وجهاتها التابعة؛ داعمةً للصُنَّاع والمستثمرين، ومشجعة لريادة الأعمال والقطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات، وتساهم جميعها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.
نشهد مرحلة جديدة من التعاون البنَّاء، ومد جسور الثقة والشراكة، والمساندة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال، بإجراءات للتيسير على الممولين، وإغلاق الملفات القديمة بآليات مرنة، وتوسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الالتزام الطوعى.
المرحلة الجديدة مبشرة للغاية بإجراءاتها وآلياتها الميسِّرة، سواءً فى تسوية المنازعات الضريبية أو التصالح فى المخالفات، فضلا عن المنظومة المتطورة للمقاصة المركزية، والتى تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم للحكومة، وهذا الأمر تحديدًا- المقاصة- طالب به ممثلو مجتمع الأعمال فى كثير من الفعَّاليات الاقتصادية.
الاستدامة والاستمرارية فى التطوير والمتابعة، أعتبرها من بين أهم ما يميز المرحلة الجديدة فى التعامل مع مجتمع الأعمال؛ خاصةً مع تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين، والجهات المحايدة لقياس مدى رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية وبوابة تلقى الشكاوى، إضافة إلى الأدلة الإرشادية لحقوق وواجبات المستثمرين والحوافز والتسهيلات.

بداية لنظام ضريبى كفء

«التسهيلات الضريبية» بداية جديدة لنظام ضريبى كفء وعادل وشامل يعالج الاختلالات الأساسية فى الهيكل الضريبى القائم؛ مما يسهم فى الإصلاح المالى المنشود؛ إذ تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم العوامل المؤثرة على القدرات الاقتصادية للدولة، وذلك لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء جميع القطاعات الفاعلة فى المجتمع.
وإضافة إلى تأثيرها على مسار الاستثمار القومى بشقيه المحلى والأجنبى، فإنها تمثل عاملا أساسيًا فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادى، وتحقيق الأهداف التنموية للبلاد؛ حيث توفر موارد مالية للدولة تستطيع استخدامها فى القيام بأدوارها المنوطة بها عبر الإنفاق العام.

عبدالفتاح الجبالى
رئيس مدينة الإنتاج الإعلامي

«إحنا ولاد النهارده»

مصلحة الضرائب المصرية، فى عهدها الجديد، باتت سندًا للممولين، تسهِّل عليهم، وتبسِّط لهم، وتفرد لهم جناحها، وتتفاهم معهم، وتمنحهم حزمة حوافز. المصلحة لا تكذب على الممول، ولا تتجمل شعبيًا، تغلق الملفات القديمة المزمنة، وتعفى المستحقين، وتطلق شعار «إحنا ولاد النهارده»، وتتصالح مع المتعثرين لحين مُيسِّرة، وتقف منهم موقفًا رحيمًا. رأيت فى «مبادرة التسهيلات الضريبية» عنوان «شراكة» تتسم بالوضوح والشفافية والعدالة واليقين، وكلها مفردات منهجية لحصد ثقة الممول، لم يعد الممول متهمًا حتى تثبت براءته، بل هو بريء ابتداءً وانتهاءً، مواطن يؤدى حق الدولة دون تعريض بسمعته أو تلويم ينتهى فى المحكمة.

حمدى رزق
عضو الهيئة الوطنية للصحافة

نظـــام متكـــامل

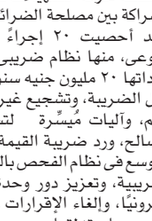

إن التسهيلات الضريبية، التى أعلنتها الحكومة، تعكس الرغبة القوية فى دعم الاقتصاد الكلى، وحل مشكلات الضرائب، بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة جادة فى تحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة بيئة ملائمة لتوطين الصناعة، وتحقيق العدالة الضريبية.
إن أهم ما يميِّز تلك الحزمة هى آليات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى، من خلال حوافز تشجعه على الانضمام إلى المنظومة الرسمية.
ونتوقع أن تسهم تلك الحوافز فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى لمصر؛ حيث إن الدراسات ترصد نسبًا كبيرة للاقتصاد الموازى، فالبعض يتحدث عن ٤٠ و٦٠%، وهى نسب أعلى من المعدلات العالمية.
ونؤكد أن التيسيرات الضريبية وغيرها من الاجراءات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار سوف تُظهر حجم الاقتصاد الحقيقى، مما ينعكس على باقى المؤشرات الاقتصادية.
إن التسهيلات الضريبية ستخلق نظامًا ضريبيًا متكاملًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتستهدف قطاعًا عريضًا من أصحاب المهن ممن لا تتجاوز إيراداتهم السنوية ٢٠ مليون جنيه، مما يرفع درجة الامتثال الضريبى الطوعى.

د. فخرى الفقى
رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب

فـــكر مخـــتلف

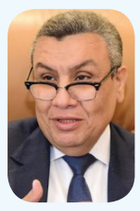

هناك جهود تستحق الثناء، جسَّدتها وزارة المالية مؤخرًا فى الحزمة الأولى للتيسيرات الضريبية، التى تستهدف توسيع القاعدة الضريبية، ودمج السوق الموازية «الاقتصاد غير الرسمى»؛ حيث ترتكز على فكر مختلف فى الإدارة الضريبية، وتستهدف فئات كان يصعب دمجها. إن النظام الضريبى المبسَّط، الذى يُطبق لأول مرة على أى أنشطة أو مشروعات لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، يسهم فى نمو هذه المشروعات، وتشجيعها على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمى.
وتخلق هذه الحزمة مناخًا جاذبًا للاستثمار، خاصة بتزامنها مع التوسع فى تطبيق نظام الفحص بالعينة؛ ليشمل جميع الممولين بالمراكز والمأموريات الضريبية.
وتوسعت الحزمة فى نظام المقاصة لتشمل مستحقات الممولين لدى الحكومة ومديونياتهم، سواء كانت ضريبية أو غير ضريبية؛ بما يسهم فى توفير السيولة النقدية للمستثمرين، والتسهيل عليهم.
وسوف تتمتع هذه الأنشطة الصغيرة بإجراءات مُيسَّرة، بما فى ذلك الضريبة القطعية أو النسبية المبسطة، مما يساعد فى تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية.

مصطفى سالم
وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب

تحول جذرى فى مرحلة فارقة

يترقب المجتمع الضريبى الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية، آملًا أن تتضمن التجاوز عن مقابل التأخير فى الضريبة الإضافية، لمن سدد أصل الضريبة، أخذًا فى الاعتبار أهمية الحزمة الاولى فى توسيع مجتمع الأعمال وجذب وتشجيع الاستثمار. وتتوقف درجة استفادة المجتمع الضريبى من حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة على دقة التطبيق فى المأموريات، ومن هنا تأتى أهمية حرص وزارة المالية على متابعة آليات تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية؛ لتلبية طموحات الممولين والمكلفين.
وتعكس هذه التعديلات تحولًا جذريًا فى الفكر الضريبى، والعلاقة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال؛ حيث تهدف إلى تعزيز الشفافية، وإزالة التحديات، وبناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب والمستثمرين.
إننا أمام مرحلة فارقة فى تاريخ النظام الضريبى المصرى، تتضمن إصلاحات جوهرية ستؤثر إيجابيًا على بيئة الاستثمار، ونرى أن الحكومة جادة فى إزالة التحديات أمام مجتمع الأعمال، وإعادة بناء الثقة من خلال آليات عادلة وشفافة للتعامل الضريبى.

د. عبدالرسول عبدالهادى
أستاذ المحاسبة والضرائب بجامعة طنطا
عضو مجلس إدارة «جمعية الضرائب المصرية»

«الضرائب».. شريك

تستهدف التيسيرات الضريبية مد جسور الثقة ما بين الممول ومصلحة الضرائب؛ حيث إن الثقة المتبادلة بين طرفى المنظومة الضريبية تجعل من مصلحة الضرائب شريكا أساسيًا فى توسيع النشاط التجارى والصناعى والخدمى، وهذه رسالة مهمة للمستثمرين المحليين أو الأجانب، خاصة أن مجموعة الإجراءات، تمس كثيرًا من المشكلات والتحديات، التى كانت تواجه الممولين، خلال الفترة الماضية. إن القوانين الضريبية الأخيرة أرقام ٥ و٦ و٧ لسنة ٢٠٢٥، تُقدِّم حزمة كبيرة من الحوافز والتيسيرات الضريبية، على نحو يساعد فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، من خلال تحفيز الالتزام الطوعى بالعديد من الإعفاءات والتسهيلات، بما فى ذلك عدم المساءلة أو المحاسبة عن الفترات السابقة.

عبدالمنعم السيد
مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

ضم الاقتصاد الموازى وتسوية النزاعات.. بعيدًا عن المحاكم

تقدم قوانين الحوافز والتسهيلات الضريبية حزمة من التيسيرات لمجتمع الأعمال، تسهم فى تخفيف الأعباء المالية، التى يتحملها ممولو الضرائب، وتمثل خطوة مهمة فى ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتساعد فى زيادة حجم الاستثمار المحلى، وتشجِّع المستثمرين على التوسع فى الاستثمارات الحالية، وتطمئن المستثمرين بأن الدولة مستمرة فى دعمهم، وإزالة جميع العقبات والعوائق أمامهم. إن هذه التيسيرات الضريبية تسهم فى الحد من المنازعات الضريبية وتسريع تسويتها، بعيدًا عن المحاكم، وضم الاقتصاد الموازى للاقتصاد الرسمى؛ لأنها تسهم فى دخول مزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، خاصة بعد التغلب على المشاكل، التى تعوق نمو هذه المشروعات.

أشـــرف غراب
خبير اقتصادى

الاقتصـــاد الحر

إطلاق الحزمة الأولى من التيسيرات الضريبية يعد خطوة مهمة لدعم الاقتصاد المصرى، وتعزيز قطاع الشركات الصغيرة والشركات الناشئة، بالإضافة إلى دعم العاملين فى الاقتصاد الحر «الفرى لانسر».
هذه التيسيرات تسهم فى تخفيف الأعباء المالية عن هذه الفئات، من خلال إعفائها من بعض الضرائب، مثل ضريبة الأرباح وضريبة الدمغة، مما سيعزز من قدرتها على النمو والاستمرارية.

على الإدريسى
أستاذ الاقتصاد بمدينة الثقافة والعلوم

نقطـــة مضـــيئة

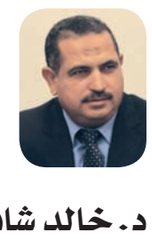

إن «التسهيلات الضريبية» الجديدة نقطة مضيئة تبعث التفاؤل فى المجتمع الضريبى؛ للقضاء على المشكلات العالقة. ونرى تلك الخطوة إيجابية، ونقف وراءها، ولكن ما يتبقى لإنجاحها هو العمل على المتابعة الجادة لتنفيذ هذه التسهيلات فى المأموريات بشكل دقيق وموحد. لقد خلقت نوعًا من الطمأنينة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونتوقع انطلاقة قوية لهذه المشروعات بدخولها الاقتصاد الرسمى من منطلق العدالة فى تقدير الضريبة، وفق رقم الأعمال، دون أى أعباء.

د. خالد شافعى
مدير مركز العاصمة للدراسات الاقتصادية

مساندة الأنشطة الصغيرة

إن حزمة التسهيلات الضريبية، التى أطلقتها وزارة المالية، تعتبر خطوة إيجابية على طريق بناء مجتمع ضريبى متكامل، كما أن الحوافز الجديدة وغير المسبوقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف الأنشطة، التى لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، تُشجِّع نمو هذه الكيانات الاقتصادية، ومِن ثَمَّ الإسهام فى تعزيز القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

د. حسن عودة
أستاذ المحاسبة الحكومية بالجامعة الألمانية بالقاهرة

هذا هو التحدى

التيسيرات الضريبية خطوة لإنهاء ملف مهم فى توقيت صعب، والتحدى الحقيقى الآن هو تنفيذها على أرض الواقع، لمد جسور الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال. إن العمل على تحسين السياسة المالية من خلال منظومتى الضرائب والجمارك خطوات جريئة تُحسب لوزير المالية وفريق العمل، ونأمل أن نرى انعكاسًا لذلك على بيئة الاستثمار، خاصة مع التفاؤل، الذى شهدته أوساط المستثمرين مع إعلان تفاصيل هذه الحوافز المتكاملة وغير المسبوقة.

د. مصطفى بدرة أستاذ التمويل والاستثمار

بداية محمودة.. تستوجب الدعم

أبدت مصلحة الضرائب الرغبة فى تطوير نظامها، منطلقة من الواقع، بوضع نظام ضريبى متكامل يحفِّز الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويدعِّم مشروعات ريادة الأعمال، ويحقق العدالة، والتعهد بتخفيف الأعباء الضريبية عن صغار الممولين، وكذلك تخفيف الأعباء عن الشركات الناشئة، والعمل على تيسير الإجراءات؛ مما يعد بداية محمودة تستوجب التأييد والدعم.

محمد غمرى الشوادفى
العميد السابق لتجارة الزقازيق

عهد جديد

وزارة المالية على عهد جديد فيما يتعلق بعلاقتها بالممولين الضريبيين، وذلك فى ضوء إعلانها بدء صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية ومجتمع الأعمال؛ ترتكز على التعامل مع الممول؛ بوصفه شريكا أصيلا.

نشأت الديهى
برنامج «بالورقة والقلم»- قناة TEN

صفحة جديدة

حزمة الإصلاحات الضريبية والتسهيلات تفتح الدولة بها صفحة جديدة أمام رواد قطاع الأعمال وكبار التجار والمصنِّعين والمستثمرين، فيما يتعلق بالاقتصاد والاستثمار، والتى جاءت بعد دراسة جميع التحديات والمعوقات، التى تقف أمام تلك الفئات، خلال الفترة الماضية، ثم تذليلها وإزالتها من أجل تهيئة مناخ الاستثمار.

تامر أمين
برنامج «آخر النهار»- قناة النهار one

دفعة قوية

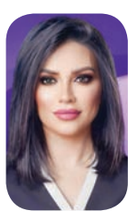

وجَّه الرئيس عبد الفتاح السيسى الحكومة بالتنفيذ الدقيق لحزمة التيسيرات الضريبية، التى أعدتها وزارة المالية؛ لتطوير وتبسيط المنظومة الضريبية بشكل شامل، وتحسين مستوى الخدمات المُقدَّمة للمستثمرين، وهو ما أعلنه السيد وزير المالية فى الحزمة، وأكده السيد رئيس مجلس الوزراء، ووجَّه السيد الرئيس بدوره بدقة وسرعة التنفيذ.

دينا عصمت
برنامج «اليوم»- قناة dmc

خطوة جاذبة

«التسهيلات الضريبية» خطوة جاذبة لدخول عدد من المستثمرين الجدد إلى السوق المصرية، أخذًا فى الاعتبار أن النظام الضريبى المبسَّط يستهدف ضم أصحاب المشروعات الصغيرة للمنظومة الرسمية؛ بحيث يكونون قادرين على التصدير والتعامل مع الجهات الحكومية بأريحية شديدة.

الإعلامية عزة مصطفى
برنامج «الساعة ٦» قناة الحياة

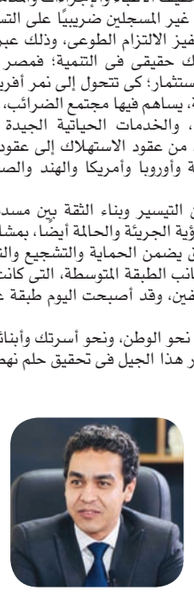

حسن المستكاوى
كاتب صحفى وناقد رياضى مصرى

رؤية شجاعة وحالمة توسِّع دائرة المجتمع الضريبى

عندما عدت من الخارج عام ١٩٨٠، بعد قرابة خمس سنوات عملًا فى قطر، لأتسلم مهام مدير «ديسك» الرياضة فى مكتب جريدة «الشرق الأوسط» السعودية بالقاهرة، قبل الانتقال إلى «الأهرام»، سارعت بالتوجه إلى مأمورية الضرائب، لفتح ملف إيراد عام. وقال لى أصدقاء: «إنت رايح برجليك للضرائب.. رايح تبلغ عن نفسك؟»، فأجبت: «طوال فترة عملى لم ينظر رئيسى إلى الساعة وقت حضورى؛ لأننى لم أتأخر يومًا عن موعد بدء العمل. ومنذ عام ١٩٨٠ حتى اليوم أتعامل مع الضرائب بالمنطق نفسه، فلا أقبل أن يسألنى إنسان لماذا لم تؤدِ واجبك؟».
فى أيام الدراسة لم أتخلف عن أداء الواجب المدرسى، وفى ممارسة العمل المهنى لم أتخلف عن أداء واجباتى تجاه المؤسسة أو الوطن؛ حتى لا أتعرض للسؤال: «لماذا تأخرت عن واجبك؟». هل ذلك هو احترام النفس واحترام الواجب والقانون؟ هل هو الخوف من القانون؟ هل تطور الأمر إلى حب القانون؟ ربما تلك مسألة خاصة بعلاقتى بوطنى، وهى علاقة بدأت منذ الطفولة، تأثرت بتكوينى السياسى والثقافى، وأختصرها فى تعريف بسيط، وهو أننى أحب مصر «كما كانت وكما هى وكما ستكون». وبقدر ما تربيت على قيمة الوطن، وواجباتى السياسية والاجتماعية نحوه، بقدر ما امتدت تلك العلاقة إلى صورة راسخة لاحترام القانون؛ حتى لا يسألنى أحد: «لماذا تخالف أو لماذا لم تؤدِ واجبك؟».
الشعب المصرى العظيم له مواقفه الوطنية الصادقة، وتتجلى تلك المواقف فى الأزمات والحروب؛ فنحن من أبناء جيل صمد فى حرب ١٩٦٧، وبكينا للهزيمة، كما بكينا فرحًا بنصر أكتوبر ١٩٧٣، ولم تختلف أبدًا علاقتى بالضرائب كواجب وطنى وقانونى منذ ممارستى للعمل، فى امتداد طوعى لدورى كمواطن، يعززه الشعور بنعمة الرزق الطيب لمساندة من هو فى حاجة إلى المساعدة.
مع بداية طرح رؤية وزارة المالية لتحفيز الاستثمار وتطوير العلاقة بين الضرائب والمواطن، أساسها الثقة والشراكة، اتصل بى صديقى المحاسب المسئول عن مراجعة إقرارى السنوى، مهنئًا ومبشرًا ببداية جديدة بين المواطن والضرائب عامرة بالتسهيلات، وتخفيف الأعباء والإجراءات والمعاملات، وتقوم على الثقة، المتبادلة، وعلى تشجيع غير المسجلين ضريبيًا على التسجيل، فى إطار توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الالتزام الطوعى، وذلك عبر ٢٠ إجراءً تتعامل مع مسدد الضريبة كشريك حقيقى فى التنمية؛ فمصر فى أشد الحاجة إلى الصناعة والزراعة والاستثمار؛ كى تتحول إلى نمر أفريقى، وهو أمر مستحيل دون بنية تحتية متكاملة، يساهم فيها مجتمع الضرائب، من أجل التعليم الجيد، والعلاج الطبى الجيد، والخدمات الحياتية الجيدة من طرق ومواصلات وتوظيف، ليتحول البلد من عقود الاستهلاك إلى عقود الإنتاج، وهكذا قفزت اليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا وأمريكا والهند والصين إلى النهضة بكامل أطرافها.
رسالة وزارة المالية من التيسير وبناء الثقة بين مسددى الضرائب والدولة، تقوم من خلال تلك الرؤية الجريئة والحالمة أيضًا، بمشاركة من هم خارج إطار دائرة الضرائب، بميثاق يضمن الحماية والتشجيع والتيسير على المستثمرين وأصحاب الأعمال، بجانب الطبقة المتوسطة، التى كانت فى زمن مضى طبقة واحدة، وهى فئة الموظفين، وقد أصبحت اليوم طبقة عريضة تضم ١٥ طبقة مهنية متنوعة.
حان وقت أداء الواجب نحو الوطن، ونحو أسرتك وأبنائك، ونحو أجيال قادمة سوف تذكر وتُسجل دور هذا الجيل فى تحقيق حلم نهضة الأمة المصرية.

أحمد رضوان
رئيس التحرير والرئيس التنفيذى لجريدة «حابى»

هواء جديد فى بيئة الاستثمار

ما نلمسه من مجتمع الأعمال أن هناك هواءً جديدًا يسرى فى جسد بيئة الاستثمار، عبر تحسين عدد من التشريعات والإجراءات، وطرح مجموعة من التسهيلات والحوافز، كان من بينها قانونا تسوية أوضاع بعض الممولين، وحوافز المشروعات، التى لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، وهناك جهد مواز- نكتفى بالإشارة إليه- يرتبط بتحسين المنظومة الجمركية.
ويصَّعب، عبر هذه الكلمات المعدودة والوقت المحدود، تقديم «تصور مُرضى» عن التطورات، التى شهدتها المنظومة الضريبية من تشريعات وإجراءات تنفيذية وجهود ميدانية، ولكن من المهم التركيز بإيجاز على عدد من النقاط، التى نراها مؤثرة فى تحقيق أكبر استفادة من السياسة الحالية، التى تستهدف إخراج المنظومة الضريبية من حقبة استنزاف الممولين، إلى حقبة الأهداف والمصالح المشتركة والمتكافئة: مهما كان التطور الرقمى، سيظل العنصر البشرى هو الأهم فى تحقيق أهداف الحوافز والتسهيلات الجديدة.
حد الاستفادة من الحوافز والبالغ ٢٠ مليون جنيه، جاذب «الآن» للاقتصاد الرسمى، بصورة أكبر من غير الرسمى، ونرى ضرورة أن يرتفع هذا الحد سنويًا بنسبة تمتص آثار التضخم، خاصة فى أوقات التضخم المفرط.
يجب التأكيد بوضوح أن الإعفاءات غير قابلة للمساس، إلا بالزيادة وليس بالنقص، وأنها بمعزل عن أى أعباء جديدة قد تظهر مستقبلا.
التوعية والزيارات المباشرة لا تقل أهمية عن الحملات غير المباشرة.
تطور عدد الممولين- وليس الحصيلة فقط- هو أهم مؤشر لقياس فاعلية الحوافز الجديدة.
أعتقد أن هذه بداية أمام المزيد والمزيد من المقترحات، والرصد العملى لنقاط القوى والضعف فى الحوافز الجديدة، فخالص الشكر على هذه الفرصة، التى سنسعى فى جريدة «حابى» للبناء عليها، عبر مناقشات أكثر عمقًا مع مجتمع الأعمال.

ثقة.. شراكة.. مساندة

وزير المالية.. فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا:

اخترنا مساراً مختلفاً للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

نعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية

منفتحون جدًا على التواصل الإعلامى بكل الوسائل «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس»

«شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد

كلما ارتفع عدد الممولين.. زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع

- قناعـــة وحـــماسة زمـلائى بالضـــرائب.. تعطى «أمل النجاح» لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين
- بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعًا.. وللإعلام دور مؤثر جدًا فى بناء الوعى الضريبى

«المؤثرون»: شكرًا للوزير.. استمع إلينا وأجاب عن تساؤلاتنا حتى فَهِمنا فلسفة المسار الضريبى الجديد

سنقدم شرحًا وافيًا لرواد «السوشيال ميديا» حول الصورة «التى بدأت تتغير فى الضرائب»

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا اخترنا مسارًا مختلفًا للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»، ونعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية، لافتًا إلى أننا منفتحون جدًا على التواصل الإعلامى بكل الوسائل، قائلًا: «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس».

أضاف كجوك، فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا، الذى نظمته وحدة التواصل الاجتماعى بوزارة المالية برئاسة يسرا القماح، أن «شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد، أخذًا فى الاعتبار أنه كلما ارتفع عدد الممولين، زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع.

قال كجوك: «إن قناعة وحماسة زملائى بالضرائب.. تعطى أمل النجاح لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين»، موضحًا أن بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعًا، وأن للإعلام دورًا مؤثرًا جدًا فى بناء الوعى الضريبى.

أعرب المؤثرون بالسوشيال ميديا، المشاركون فى هذا اللقاء، عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية.. قائلين: «إن الوزير استمع إلينا، وأجاب عن تساؤلاتنا؛ حتى فهمنا فلسفة المسار الضريبى الجديد، وسنقدّم شرحًا وافيًا لرواد السوشيال ميديا حول الصورة، التى بدأت تتغير فى الضرائب».

حضر اللقاء د. محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، وياسر صبحى نائب الوزير للسياسات المالية، وشريف الكيلانى نائب الوزير للسياسات الضريبية، ورامى يوسف مساعد الوزير للسياسات الضريبية، ورشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

د. زياد بهاء الدين
نائب رئيس الوزراء الأسبق

الضرائب أساس الإدارة الاقتصادية.. ولكن ماذا نعلم عنها؟

كل ما نتحدث عنه فى شئون الاقتصاد له أساس ضريبى: تحفيز الاستثمار، العدالة الاجتماعية، العدالة الجغرافية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الصحة، التعليم، الفن والثقافة، كل هذه القضايا الكبرى تجد تعبيرها العملى فى السياسة الضريبية للبلد، وما تعبر عنه من اختيارات وانحيازات، واعية أو ضمنية.

وسأضرب مثالين على ذلك: الأول فى الاستثمار؛ إذ مهما كان حماس الدولة، ورغبتها فى زيادة الاستثمار، فإن الواقع الضريبى، وما إذا كان مشجعًا للإنتاج والتشغيل والمخاطرة، أم معاقبًا لها، هو الذى يجعل المناخ مرحبًا بالمستثمرين أو طاردًا لهم، والمثال الثانى يتعلق بقضية أشد صعوبة، وهى العدالة الاجتماعية؛ حيث لا يكفى الاعتماد على زيادة الإنفاق الاجتماعى لتضييق الفجوة الكبيرة فى المجتمع؛ لأن الدعم والمنح والمعونات تستهدف الحد من آثار الفقر، ولكنها لا تمنح فرصة الخروج منه، بل يجب أن تصاحبها سياسة ضريبية وسياسة إنفاق عام، تسعيان إلى تحقيق الحراك الاجتماعى المطلوب.

لهذا فإن السياسة الضريبية- وما يرتبط بها من إنفاق عام- هى المدخل السليم لمناقشة الإدارة الاقتصادية، وما إذا كانت تسعى لتحقيق الأهداف، التى يتوافق عليها المجتمع، أم أنها تقدم للناس رؤى وشعارات نظرية، ثم تنتهى بنتائج مختلفة تمامًا.

يشجعنى على الخوض فى هذا الموضوع ما أتابعه من مبادرات ضريبية مهمة، أطلقتها وزارة المالية خلال الأسابيع الأخيرة، وعلى رأسها تيسير المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة، والتصالح مع الأوضاع غير المقننة، وتسهيل تقديم الإقرارات، وإطلاق حملة إعلامية لتحفيز الناس على التعامل مع مصلحة الضرائب بشفافية أكبر. كما أتابع اهتمام السيد وزير المالية والمجموعة المحيطة به؛ للتأكيد أن الهدف ليس مجرد زيادة الحصيلة الضريبية (وهو هدف مشروع تمامًا)، وإنما أيضًا إعادة الثقة بين الممولين والدولة.

ولمعرفتى الجيدة بشخصية وكفاءة الوزير والمجموعة المحيطة به، عبر سنوات طويلة من العمل الحكومى، فإن عندى يقينًا فى صدقه وحماسه ورغبته فى بناء هذه الثقة.

ولكن الحقيقة أن الموضوع «كبير جدًا»، وأكبر بكثير من تيسير الإجراءات، وتسهيل الإقرارات، بل وراءه تراث هائل وعقود، وربما قرون، من التوجس والملاحقة من جهة، ومن التهرب والتستر من جهة أخرى، إلى حد أننى لا أظن أن تعبير «إعادة الثقة» فى محله؛ لأنها ثقة لا أتصور أنها كانت موجودة ثم ضاعت، وهذا ما يجعل مهمة بناء الثقة، التى يستهدفها السيد الوزير أكثر صعوبة وتعقيدًا، وما يجعلها جديرة بالاحترام والتشجيع.

اسمحوا لى إذا أن أستغل هذه المساحة الصحفية المحدودة؛ لفتح باب للحوار حول موضوع السياسة الضريبية والإنفاق العام. وغرضى ليس القفز إلى نتائج مسبقة وآراء جاهزة، بل البدء بتوفير المعلومات الأساسية حول هذا الموضوع، الذى قد يبدو لغير المتخصصين «مغارة سرية» مغلقة على مَن يملكون مفاتيحها ويعلمون طلاسمها، ولكنه فى الحقيقة بسيط؛ لأنه يتعلق بما ندفعه نحن المواطنين للدولة، وما نحصل عليه من مقابل.

فلنبدأ إذًا هذه الرحلة معًا.. وسأتناول الأسبوع المقبل وصفًا لموارد الدولة الضريبية.

وكل عام وأنتم بخير.

نقلاً عن المصرى اليوم بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٢٥

شريف الكيلانى.. نائب الوزير للسياسات الضريبية:

رؤيـــة جـديدة للتطـــوير الضـــريبى فى مســـار الإصـــلاح الاقتصـــادى

- نسعى بكل جدية إلى تحويل حزمة «التسهيلات».. لواقع ضريبى ملموس
- تقييم الأداء الضريبى بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدَّمة بالمراكز والمأموريات

أكد شريف الكيلانى، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات والحوافز الضريبية تعكس رؤية جديدة للتطوير الضريبى فى مسار الإصلاح الاقتصادى، لافتًا إلى أن الهدف الرئيسى من هذه الحزمة هو مد جسور الثقة مع الممولين؛ بما يسهم فى رفع معدلات «الامتثال الطوعى»، وجذب ممولين جدد، على نحو يسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، وبيان الحجم الحقيقى للاقتصاد المصرى، الذى يتسم بأنه كبير ومتنوع.

أضاف أننا نسعى مع زملائنا من العاملين بالضرائب لتحويل «حزمة التسهيلات» لواقع ضريبى ملموس بكل المأموريات والمراكز الضريبية، خاصة بعد أن دخلت قوانين الحوافز والتيسيرات الضريبية حيز التنفيذ، وصدرت القواعد والقرارات التنفيذية، وشهدنا إقبالًا ملموسًا على الاستفادة بهذا المسار الضريبى المتطور، الذى يعتمد على التبسيط والتيسير والتحفيز، فى إطار من الشراكة الحقيقية والمساندة الفعَّالة لمجتمع الأعمال.

قال إنه يتم تقييم الأداء الضريبى بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدَّمة بالمراكز والمأموريات الضريبية، معربًا عن تفاؤله بما تم رصده من تفاعل إيجابى لزملائنا وشركائنا، الذى يشجعنا على استكمال ما بدأناه فى مسار الإصلاح الضريبى.

أشار إلى أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تستهدف دعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع ضمهم للاقتصاد الرسمي؛ حتى يصبحوا عناصر فاعلة وقادرة على التطور والنمو.

باتريك فيتزباتريك
المؤسس المشارك ورئيس تحرير مجلة «إنتربرايز»

سياسات مستقرة وفرص متكافئة

تتواءم الإصلاحات الضريبية، التى قامت بها وزارة المالية مؤخرًا، بشكل كبير مع ما يبحث عنه مجتمع الأعمال، وما كان يطالب به طوال الـ ٢٥ عامًا تقريبًا، التى قضيتها فى تغطية الشأن الاقتصادى فى هذا البلد الرائع. تحتاج الشركات إلى أمرين أكثر من أى شىء آخر لكى تزدهر، وهما: استقرار السياسات وتكافؤ الفرص.

إن توجه وزارة المالية إلى توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى النظام الرسمى، وبإجراءات مُيسَّرة، هو تغيير كنا نتطلع إليه منذ عقود. الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم ستكون هى الشركات الوطنية المتوسطة والعملاقة فى المستقبل، وتحويل مالكيها إلى دافعى ضرائب منتظمين الآن ليس مفيدًا لخزينة الدولة فحسب، بل يضمن لنا جميعًا التنافس على الأساس نفسه، وهو أمر جيد للأفراد أيضًا.

إن نهج الوزارة الشامل والناضج لحل النزاعات الضريبية هو موضع ترحيب شديد، مثلما كان الأمر مع نظام الفاتورة الإلكترونية، الذى يضمن أن الجميع يخضعون للقواعد نفسها؛ فأنا أدفع الضرائب وأريد أن أطمئن أن من أشترى منهم يدفعون ضرائبهم أيضًا. حققت الوزارة الاستقرار بشكل فعال فى معظم معدلات الضرائب، وكان التغيير الأبرز هو التوجه الذكى نحو احتساب المساهمة التكافلية على صافى الربح، بدلًا من الإيرادات؛ فتخفيضات الضرائب هى دائمًا موضع ترحيب. ماذا يمكننا أن نطلب أكثر من ذلك؟ ستكون العودة إلى عمليات التفتيش الضريبى على عينات عشوائية موضع ترحيب أيضًا، وكذلك الأمر بالنسبة للتدريب الإضافى والاحترافى لمفتشى الضرائب، وبينما تعد الحوافز الخاصة بكل قطاع للصناعات ذات الأولوية، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والسياحة، أمرًا رائعًا، ونأمل، مع مرور الوقت، أن يتسع الأمر ليشمل «قطاعات المستقبل»، مثل الشركات، التى تدير مراكز القدرات العالمية؛ حيث إن مراكز القدرات العالمية تمثل لبلدنا فرصة لزيادة الصادرات المقوَّمة بالعملات الأجنبية بشكل أسرع بكثير من التصنيع. نود أيضًا أن تفكر الوزارة فى كيفية التعامل العادل مع المشترين المصريين للخدمات التكنولوجية من عمالقة التكنولوجيا العالميين، والذين يخضع الكثير منهم لضريبة مقطوعة بنسبة ٢٠ %، والتى تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة.